الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية
جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان –

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص : هندسة اقتصادية

تنمية المقاولاتية في ظل الآليات العمومية لإنشاء المؤسسات المصغرة
دراسة حالة ANSEJ

من إعداد الطلبة:

كريم الهاشمي

تحت إشراف الأستاذ

الدكتور: سماحي أحمد

لجـــنة المـــناقشة

* د.قراري أمينة	أستاذة محاضرة.ب	رئيسة
* د.سماحي أحمد	أستاذ محاضر.أ	مشرفا
* أ.بلحاج يسين	أستاذ مساعد.أ	ممتحن

السنة الجامعية 2015/2014

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الذي

قال عز وجل فيهما "وقل ربي ارحمهما

كما ربياني صغيرا"

إلى نبع الحنان ومحض الأمان، إلى أمي الغالية أطال

- الله في عمرها -

إلى الذي كان لي السند الأول والأخير للوصول

إلى ما أنا فيه الآن أبي أطال الله في عمره

إلى مصدر فرحتي وحقيبة أسراري أخواتي.

إلى قرتي العين وحبيب القلب إخوتي .

إلى جميع أبناء أخواتي – يحي ، منال ، والبرعم سيد

محمد عزّدين- وإلى عمّتي أطال-الله في عمرهما-

إلى جميع الزملاء والأصدقاء.

وإلى كل من تجمعني بهم مودّة ومحبّة .

Krim Hachemi

شكر و عرفان

أشكر الله عزّ و جلّ الذي وفقني على لإتمام هذا العمل...

إذ قال الله تعالى :

" ..... لئن شكرتم لأزيدنكم..... "

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل " سماحي أحمد " الذي ساعدني بكل الارشادات والنصائح من أجل إعداد هذه المذكرة ، فله منّا كل معاني الشكر والتقدير

و شكرا أيضا إلي جميع أساتذتنا و إلي كل من بادر بتقديم يد المساعدة لظهور هذا العمل إلي كل إنسان كانت غايته الله و إلي كل عقل إذا كانت غايته الإنسانية ،إلي كل سعي إذا كانت غايته الجميع للجميع.

الفصل الثالث : دراسة حالة ANSEJ 74
مقدمة الفصل الثالث :.....74
المبحث الأول : مفهوم ومهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ.....75
المبحث الثاني : استبيان حول دوافع الطالب الجامعي الجزائري في إنشاء المؤسسات الصغيرة عن طريقANSEJ 79
خاتمة الفصل الثالث :.....100

الخاتمة العامة : 101
قائمة المراجع : 104
الملاحق 112

فهرس

الملخص I

قائمة الجداول..... II

قائمة الأشكال البيانية..... IV

قائمة الرموز..... V

قائمة الملاحق..... V

المقدمة العامة..... VI

الفصل الأول: الآليات العمومية لإنشاء مؤسسات مصغرة..... 01

مقدمة الفصل الأول..... 01

المبحث الأول :الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ 02

المبحث الثاني :الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM 13

المبحث الثالث :الصندوق الوطني للتأمين عن البطالةCNAC 25

المبحث الرابع: صندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطةFGAR 30

المبحث الخامس : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI 35

خاتمة الفصل الأول : 38

الفصل الثاني :الإطار النظري للمقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمصغر..... 39

مقدمة الفصل الثاني :..... 39

المبحث الأول : عموميات حول المقاولاتية..... 40

المبحث الثاني : ثقافة المقاولاتية و روح المقاولاتية..... 50

المبحث الثالث : المقاول..... 55

المبحث الرابع : المؤسسات الصغيرة والمصغرة 63

المبحث الخامس : المقاولاتية في الجزائر 69

خلاصة الفصل الثاني..... 73

الملخص :
في ظل التحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر في الآونة الأخيرة ، زاد الاهتمام بالمقاولاتية بتشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة و المصغرة ، التي تلعب دورا هاما في خلق القيمة المضافة والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية . و في هذا الإطار قامت السلطات العمومية في الجزائر باتخاذ جملة من الإجراءات لدعم و إنشاء هذه المؤسسات الصغيرة سواء في الجوانب المالية و التشريعية و التنظيمية، و ذلك بإنشاء هياكل تدعم هذه المؤسسات و تأهلها في مختلف قطاعات النشاطات الاقتصادية ، ومن بين هذه الهياكل : FGAR-ANDI-CNAC-ANGEM-ANSEJ

الكلمات المفتاحية : المقاولاتية ، المؤسسات المصغرة ، إنشاء المؤسسات، الآليات العمومية الجزائر

Résumé :
A travers l'évolution de l'économie algérienne ces derniers temps un intérêt particulier a été donné a l'entrepreneuriat en encourageant le secteur de la petite entreprise ; facteur de création de valeur et de développement économique dans ce cas , des disposition ont été prises par les pouvoirs publics par l'instauration une multitudes de structure de création et j'appui aux petites entreprise a savoir : ANSEJ-ANGEM-CNAC-ANDI - FGAR .

Mots clés : Entrepreneuriat – Micro entreprise – Création entreprise – Dispositifs Publics Algérie.

Abstract:
Through the evolution of the Algérien economy lately, particular interest was given entrepreneurship by encouraging the small business sense , sector; value creation factor and economic development. In this many government dispositions was drawn by establishing multitude of structures to create and a small business such as : ANSEJ-ANGEM-CNAC, ANDI - FGAR.

Keywords: Entrepreneurship - Micro business - business - public devices Algéria .

قائمة الرموز :

الرمز	الشرح
ANSEJ	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANGEM	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
CNAC	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
FGAR	صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قائمة الملاحق :

رقم الملحق	عنوان الملحق
الملحق 01	الاستبيان
الملحق 02	شرح الاستبيان
الملحق 03	مخرجاتspss

قائمة الأشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1)	- منحنى بياني يوضح رصيد الوظائف التي أنشئت منذ إنشاء الوكالة لنهاية ديسمبر2014	21
(2)	توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب الجنس المستفيد	24
(3)	يوضح الهيكل التنظيمي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	34
(4)	تعريف المقاولاتية (الريادة)	45
(5)	أنواع المشروعات الصغيرة	71
(6)	يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع الجنس	80
(7)	يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السن	81
(8)	يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع النشاط	83
(9)	يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة	84
(10)	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهلات العلمية والمهنية في النشاط الذي يريدونه	85
(11)	يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة إن كان أحد الأقارب قد مارس هذا النشاط من قبل	86
(12)	يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة حسب درجة القرابة	87
(13)	يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع النشاط	88
(14)	يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المحفزات التي جعلتهم يمارسون هذا النشاط	89
(15)	يمثل توزيع أفراد عينة إن كان قد قاموا بدراسة مشروعهم من الناحية الاق.المالية.البشرية.القانونية	90
(16)	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الدوافع التي جعلتهم يريدون إنشاء مؤسسة	92
(17)	يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة عن كيف جاءت عند كل واحد فكرة إنشاء مؤسسة	93
(18)	يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الشيء الذي جعل كل واحد مقتنع بأن مشروعه سينجح	94
(19)	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نقاط القوة التي اعتمدوا عليها في اختيارهم لهاذ النشاط	96
(20)	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة عن سبب اختيارهم لـ ANSEJ	97
(21)	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة ماذا ينتظرون من الوكالة ANSEJ	**99**

(22)	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المحفزات التي جعلتهم يمارسون هذا النشاط	89
(23)	يوضح توزيع أفراد عينة إن كان قد قاموا بدراسة مشروعهم من الناحية الاق.المالية.البشرية.القانونية	90
(24)	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الدوافع التي جعلتهم يريدون إنشاء مؤسسة	91
(25)	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة عن كيف جاءت عند كل واحد فكرة إنشاء مؤسسة	93
(26)	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الشيء الذي جعل كل واحد مقتنع بأن مشروعه سينجح	94
(27)	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نقاط القوة التي اعتمدوا عليها في اختيارهم لهاذ النشاط	96
(28)	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة عن سبب اختيارهم لـ ANSEJ	97
(29)	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة ماذا ينتظرون من الوكالة ANSEJ	98

قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1)	الهيكل المالي للتمويل الثنائي المعتمد من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	08
(2)	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي المعتمد من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	09
(3)	التخفيض من نسب الفائدة على القرض البنكي حسب المناطق و القطاعات	10
(4)	يوضح صيغة التمويل الثنائي فيحالة الوكالة و المستفيد	17
(5)	يوضح صيغة التمويل الثلاثي الوكالة ، البنك و المستفيد	18
(6)	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع الأنشطة	22
(7)	يوضح توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي	23
(8)	يبين عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة موزعة حسب الجنس المستفيد	24
(9)	يمثل شكل تمويل المشاريع الخاصة بالبطالين المستوى الأول : أقل من 05 مليون دينار	27
(10)	يمثل شكل تمويل المشاريع الخاصة بالبطالين،المستوى الثاني : أكبر من 05 مليون دينار و أقل أو يساوي 10 مليون دينار	28
(11)	لهيكل المالي للتمويل الثنائي المعتمد من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	77
(12)	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي المعتمد من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	78
(13)	التخفيض من نسب الفائدة على القرض البنكي حسب المناطق و القطاعات	78
(14)	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع الجنس	81
(15)	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع السن	82
(16)	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع النشاط يوضح	82
(17)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة	84
(18)	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهلات في النشاط الذي يريدونه	85
(19)	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة إن كان أحد الأقارب قد مارس هذا النشاط من قبل	86
(20)	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب درجة القرابة	87
(21)	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع النشاط	89

الملخص :
في ظل التحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر في الآونة الأخيرة ، زاد الاهتمام بالمقاولاتية بتشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة و المصغرة ، التي تلعب دورا هاما في خلق القيمة المضافة والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية . و في هذا الإطار قامت السلطات العمومية في الجزائر باتخاذ جملة من الإجراءات لدعم و إنشاء هذه المؤسسات الصغيرة سواء في الجوانب المالية و التشريعية و التنظيمية، و ذلك بإنشاء هياكل تدعم هذه المؤسسات و تأهلها في مختلف قطاعات النشاطات الاقتصادية ، ومن بين هذه الهياكل : FGAR-ANDI-CNAC-ANGEM-ANSEJ

الكلمات المفتاحية : المقاولاتية ، المؤسسات المصغرة ، إنشاء المؤسسات، الآليات العمومية الجزائر

Résumé :
A travers l'évolution de l'économie algérienne ces derniers temps un intérêt particulier a été donné a l'entrepreneuriat en encourageant le secteur de la petite entreprise ; facteur de création de valeur et de développement économique dans ce cas , des disposition ont été prises par les pouvoirs publics par l'instauration une multitudes de structure de création et j'appui aux petites entreprise a savoir : ANSEJ-ANGEM-CNAC-ANDI - FGAR .

Mots clés : Entrepreneuriat – Micro entreprise – Création entreprise – Dispositifs Publics Algérie.

Abstract:
Through the evolution of the Algérien economy lately, particular interest was given entrepreneurship by encouraging the small business sense , sector; value creation factor and economic development. In this many government dispositions was drawn by establishing multitude of structures to create and a small business such as : ANSEJ-ANGEM-CNAC, ANDI - FGAR.

Keywords: Entrepreneurship - Micro business - business - public devices Algéria

المقدمة العامة

المؤسسات المصغرة ، أما الأدوات المستعملة فتتمثل في برنامج معالج الجداول EXEL إصدار 2010 وبرنامج SPSS VERSION 20 ، وذلك لتجميع المعطيات في شكل جداول وأشكال من خلال عملية إحصائية .

- **هيكل البحث :**

لقد ثم تناول هذا الموضوع من خلال ثلاث فصول ، تطرقنا في **الفصل الأول** إلى الآليات العمومية لخلق مؤسسات مصغرة ، حيث ثم تقسيمه إلى خمسة مباحث ،خصصنا المبحث الأول إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) ، أما المبحث الثاني فتحدثنا فيه عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) ، أما في المبحث الثالث فقد أشرنا فيه إلى الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة (CNAC) ، أما في المبحث الرابع فقمنا بتعريف وذكر مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) ، أما في المبحث الخامس والأخير فتناولنا من خلاله صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) .

أما في **الفصل الثاني** من العمل الذي خصصنا لدراسة الإطار النظري للمقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمصغرة ، فتطرقنا في المبحث الأول منه إلى عموميات حول المقاولاتية ، أما المبحث الثاني منه فقد تحدثنا فيه عن ثقافة المقاولاتية وروح المقاولاتية ، أما المبحث الثالث فقد عرّفنا فيه المقاول ودوره الفعّل في نجاح المشاريع ، أما المبحث الرابع فقد خصص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أما المبحث الأخير فقد درسنا من خلاله واقع المقاولاتية في الجزائر .

أما في **الفصل الثالث** والأخير نقوم فيه بدراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) وذلك من خلال مبحثين :

- المبحث الأول : نتناول فيه تقديم نظري للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من خلال التعريف بالوكالة و مهامها والإطار القانوني ومختلف الخدمات والأشكال التي تقدمها الوكالة.

- المبحث الثاني : فقد قمنا بإنجاز دراسة ميدانية قمنا بها من خلال عينة عشوائية من الطلبة الجامعيين المقبلين على التخرج ، والتي تهدف إلى معرفة دوافع الطالب الجامعي الجزائري في إنشاء المؤسسات الصغيرة ومصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب .

3- رسالة ماجستير للأستاذة " ثابت أول وسيلة " التي تناولت فيها خصائص المقاول / المسير وخاصة الجزائري ، وذلك بالتطرق إلى أهمية التكوين والخبرة عند المقاول الجزائري .

4- و في مقال بعنوان " Entrepreneurship Programs In Developing Contries – A Meta regression Analysis " تحدث فيه عن فعّالية البرامج في تنظيم المشاريع وتحقيق التنمية في البلدان النامية .

5- و في مقال آخر بعنون " Credit constraints And Productive Entrepreneurship in Africa " توصل فيه من خلال بحثه إلى أنه لتشجيع المقاولاتية و ريادة الأعمال المنتجة والعمل في القطاع الخاص في إفريقيا ، يجب التخفيف من القيود الائتمانية التي تشكل عائقا أمام الاقتراض للشركات الصغيرة والمتوسطة .

- **الصعوبات التي واجهتها في إعداد البحث :**

من أهم الصعوبات التي لها صلة بإعداد البحث ، ما يلي :

- بالنظر إلى حداثة هذا الموضوع فقد وجدنا صعوبة في إيجاد المراجع التي تناولت موضوع تنمية المقاولاتية في ظل الآليات العمومية ، فهي قليلة جدا وخاصة الكتب باللّغة العربية ، بالإضافة إلى سوء تنظيم مواقع الإنترنت الجزائرية التي تتضمن بيانات إحصائية عن المقاولة في الجزائر .
- صعوبة الترجمة من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية .
- وجود صعوبة في استعمال برنامج spss version 20 .

- **المنهج وأدوات الدراسة :**

قصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة في بحثنا لقد تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي لدراسة واقع تنمية المقاولاتية في ظل الآليات العمومية لإنشاء

الاهتمام المتزايد الذي يحظى به موضوع المقاولاتية من طرف الكثير من الباحثين والاقتصاديين

وحكومات مختلف الدول المتقدمة منها والنامية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية التي تتطلب البحث عن مختلف الفرص التي يمكن الاعتماد عليها لدفع عجلة التنمية .

- البحث عن حلول جديدة تساعدنا على الانتقال من الاقتصاد الرّيعي إلى الاقتصاد الإنتاجي يعتمد على المقاولات والمؤسسات بكل أنواعها .

- التعرف على أجهزة الدعم الجديدة التي وضعتها الدولة ودورها الكبير في خلق المؤسسات و مرافقة وتدعيم الشباب المقاولين وأصحاب المشاريع .

- الرغبة الشديدة في الإطلاع على هذا الموضوع الجديد وذلك لما فيه من إيجابيات على الاقتصاد الوطني .

- **الدراسة السابقة :**

تمكنا من خلال البحث ، من الإطلاع على عدة دراسات حول موضوع ، تنمية المقاولاتية في ظل الآليات العمومية لإنشاء مؤسسات مصغرة ، والتي نشير إليها فيما يلي :

1- في دراسة سابقة و في سنة 2004 قد توصل د/محمد زيدان بجامعة شلف – الجزائر في مذكرته بعنوان " الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر " إلى أن الآليات العمومية قد ساهمت بشكل كبير في إنشاء المؤسسات وخلق مناصب شغل جديدة ومحاربة البطالة .

2- رسالة ماجستير للأستاذة " بوزيدي سعاد " و التي تناولت فيها المقاولة والتنمية الاقتصادية ، والتي تطرقت فيها إلى دور المقاول في التنمية الاقتصادية من خلال دراسة عينة للمؤسسات المصغرة والصغيرة .

* الروح المقاولاتية تعتبر عنصر فعّال في إنشاء وتطوير المؤسسة المصغرة في الجزائر ، وبالتالي نجاحها واستمرارها .
*الامتيازات والتسهيلات التمويلية التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ تساعد وتدفع بالشباب المقبل على التخرج من الجامعة على خلق وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة .

- **يهدف هدا البحث إلى :**

- إظهار مكانة و أهمية المقاولتية في دفع عجلة الاقتصاد الوطني وما تحققه من تطورات و تنمية في جميع الميادين .
- إلقاء نظرة على التطور التاريخي للمقاولة ودور المقاول في الاقتصاد .
- إثبات مدى ملائمة نظام التمويل البنكي والآليات العمومية في تدعيم وتنمية المقاولاتية ، سواء في مرحلة الإنشاء أو النشاط أو قيد التوسع .
- التعرّف على أهم الآليات العمومية التي وضعتها الدولة :
FGAR - ANDI- CNAC - ANGEM- ANSEJ-

- **أهمية الموضوع :**

تكمن أهمية البحث انطلاقا من أهمية ترقية المقاولاتية في الجزائر ، وضرورة تشجيع المؤسسات المالية والآليات العمومية على تمويل وتدعيم المقاولاتية والاهتمام بها في مختلف أنحاء الوطن و ذلك لتحقيق التنمية و النهوض بالاقتصاد من جديد .

- تنويع النسيج الاقتصادي من خلال إنتاج السلع والخدمات .

- تنمية المقاولات تساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي ،تقليل من البطالة ، زيادة فرص التشغيل .

- تخفيض من التبعية الكبيرة للمحروقات.

- **مبررات اختيار الموضوع :**

إن إنشاء مؤسسة ليس بالأمر السهل ولذلك فهيئات الدعم والمرافقة تسمح لحامل المشروع والمقاول الجديد بالإجابة عن مجموعة من الأسئلة التي يطرحها وبمواجهة المشاكل المتوقعة خلال المراحل الأولى من حياة المؤسسة ، ونظرا لأهمية هذه الهيئات قامت الحكومة بإصدار القانون التوجيهي الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليرسم الخطوط الواجب وضعها حيز التنفيذ من أجل التكفل الأحسن بهذه المؤسسات من خلال المادة 13 التي تنص على تأسيس هياكل ومراكز خاصة هدفها تسهيل إجراءات التأسيس وإعلام وتوجيه ودعم ومتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ومن بين هذه الهيئات لدينا الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) ، الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة (CNAC) ، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) ، الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI) .

- **الإشكالية المطروحة :**

تعتبر هذه الهيئات والانجازات التي قامت بها الدولة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مند إنشائها إلى الوقت الحالي في خلق عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمصغرة ، والتي ساهمت بشكل كبير في خلق مناصب الشغل وتنويع النسيج الاقتصادي في السوق الوطنية ، من خلال دورهم في دعم ومرافقة المستثمرين الشباب في إنشاء المؤسسات المصغرة ، وعلى ضوء ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية :

- **إلى أي حد تساهم الآليات العمومية لإنشاء المؤسسات المصغرة في تنمية المقاولاتية في الجزائر .**

- **فرضيات الدراسة :**

* الآليات العمومية التي وضعتها الدولة لها دور مهم في تنمية المقاولاتية وتدعيم المؤسسات الصغيرة في الجزائر ويظهر ذلك بشكل كبير من خلال دورها في تخفيف من البطالة و خلق عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الصناعية الكبرى سوى 2 و 5 % من المناصب ، وعليه يجب التفكير في سبل التدعيم و المرافقة مادام الاقتصاد المحلي لا يقوم إلا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

وانطلاقا من هذه التجارب ، تيقنت الدول النامية لهذه الأهمية وعلى أنها ضرورة حتمية من أجل التخفيف من أزماتها الاقتصادية والتي كان لها أبعاد اجتماعية خطيرة مست الشباب بشكل خاص . والجزائر تعتبر من بين الدول التي تبنت المؤسسة المصغرة وسخرت لها كل الإمكانيات والوسائل من أجل إعطائها دفعة قوية .

فالاقتصاد الجزائري عرف مجموعة من المتغيرات كغيره من اقتصاديات الدول النامية ، فبعد الاستقلال وبما أن أسعار البترول كانت جد مرتفعة في تلك الفترة ، إعتمدة الدولة على انتهاج سياسة المؤسسات العمومية الكبيرة والمجمعات الضخمة ، لكن الوضع تغير بعد الأزمة البترولية سنة 1989 التي شهدت السقوط الحر لأسعار البترول ، فبدأت الدولة في غلق المصانع ، مما نتج عنه انخفاض في النشاط التنموي ، تسريح العمال ، إرتفاع مستويات البطالة ، لدى كان من الضروري على الجزائر التفكير في خطة سياسية جديدة كبديل عن البترول ، ولأجل ذلك شرعت في القيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى تحسين المناخ الاستثماري وتشجيع القطاع الخاص ، حيث قامت بإعادة هيكلة المؤسسات الصناعية الكبيرة وتم تقييمها إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة .

لكن ليس من السهل وبعد الأزمة مباشرة يمكن لأي مقاول إنشاء مقاولات أو مؤسسات صغيرة ، فعّالة وناجحة وذلك لوجود عدّة مشاكل وعراقيل ، ومن بين المشاكل التي تعرقل إنشاء المؤسسات الصغيرة في الجزائر مشكل إيجاد العقار الملائم للاستثمار وارتفاع تكاليف الأراضي والمباني ، وكذلك صعوبة وتعقيد الإجراءات الإدارية والتنفيذية في إنشاء المشاريع ، إضافة إلى غياب ثقافة المؤسسة لدى أغلب المقاولين الجدد وضعف المعارف في مجال دراسات الجدوى وإنشاء وتسيير المؤسسات ، ولعل من أكبر المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة في عملية إنشاء وتنمية المؤسسات في أغلب الدول وفي الجزائر بشكل خاص هي المشاكل التمويلية وتعقد إجراءات الحصول على القروض البنكية إضافة إلى طول فترة دراسة ملفات القروض .

وبهدف المساعدة في مواجهة الصعوبات التي تعاني منها عمليات إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، وتوفير المناخ لممارسة نشاط هذه المؤسسات وتحضير الأرضية المناسبة لإنشاء مؤسسات جديدة قادرة على المنافسة في السوق ، قامت الدولة الجزائرية بتشكيل هيئات خاصة مهمتها مساعدة الشباب في تجسيد مشاريعهم الاستثمارية .

مقدمة عامة :

يتفق جميع الاقتصاديين على أهمية الدور الاقتصادي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب المقاولاتية في تحقيق تنمية اقتصادية والاجتماعية من خلال اذماج الشباب وخلق مناصب الشغل جديدة وتنويع الهيكل الصناعي وتلبية الطلب الداخلي من السلع والخدمات وترقية الصادرات ومساهمتها في تحقيق الاكتفاء الذاتي والزيادة في القيمة المضافة .

وقد حضت المقاولة في الفكر الاقتصادي بقدر كبير من الاهتمام من طرف الاقتصاديين الكبار مثل" R.Cantillon " و" Schurnpeter " و" J.B.Say " ، واعتبر الكثير منهم أن المقاول هو روح المؤسسة الصغيرة ومهم لتطور الاقتصادي .

إن للمقاولاتية أهمية كبيرة حيث لايقتصر دورها فقط في الرفع من مستوى الإنتاج ، وزيادة العائدات الناتجة عن نشاطات المؤسسات الجديدة التي ثم إنشائها ، بل يتعداه ليشمل دورها في تجديد النسيج الاقتصادي من خلال تعويض المؤسسات الفاشلة و إعادة توازن الأسواق ، بالإضافة لدورها الكبير في تشجيع الابتكار عن طريق إنشاء مؤسسات مبتكرة جديدة يمتد ثأتيرها ليشمل حتى المؤسسات القائمة التي تجد نفسها مضطرة إلى التكيف مع التغيرات الحاصلة من أجل تعزيز قدرات تنافسية بما يضمن بقائها في الأسواق ، كما تمثل أيضا وسيلة لإعادة الاندماج الاجتماعي للعمال الذين فقدو مناصب عملهم نتيجة أسباب اقتصادية خارجة عن نطاقهم خاصة في ظل الخبرات الكبيرة التي يمتلكونها .

وتأتي أهمية المقاولة المصغرة نتيجة ظهور العديد من المشكلات التي لم تستطع الصناعات الكبرى التعامل معها ، ما جعل الدول المتقدمة تجد في المؤسسة المصغرة السياسة الأمثل لتكامل اقتصاديتها وتقدمها والدليل على ذلك التجارة الناجحة لهذه الدول في مجال المؤسسة المصغرة ، حيث أصبحت تشكل فيها المؤسسة المصغرة أكثر من 70 % .

يؤكد " أدلمن " و" مورس " على أهمية المؤسسات في عملية النمو والتقدم الاقتصادي وعلى ضرورة تسخير كل الإمكانيات لها [1]، كما أن السوق العالمية تؤكد أن 95 % من فرص العمل توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، في حين لا توفر المؤسسات

[1] محمد الناصر حميداتو، مداخلة بعنوان : " إسهامات هيئات المرافقة المقاولاتية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " جامعة قصدي مرباح ورقلة يومي 18-19 أفريل 2012 ص2

الفصل الأول

الآليات العمومية لإنشاء مؤسسات مصغرة

خلاصة الفصل الأول :

إن دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف الدولة ، جعل منها هدفا للتنمية المستدامة ، و محيط جدير بوضع إستراتيجيات جديدة تساهم في تنمية هذا القطاع .

فتسعى الجزائر من خلال استحداث أجهزة و هياكل التشغيل المختلفة و خاصة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ، ANGEM، CNAC، FGAR وANDI أن تنشر الفكر المقاولاتي للشباب وتساعدهم على إنشاء مؤسسات مصغرة ، فتحقيق عدد معتبر من المشاريع مند بداية نشاطهم ، ساهم بشكل كبير في القضاء على البطالة من جهة و امتصاص الفقر من جهة أخرى بالإضافة إلى خلق الثروة و رفع الناتج المحلي للبلاد .

فيمكننا القول أن الهدف الرئيسي من خلال إنشاء المؤسسات هو إيجاد مصدر آخر غير المحروقات لمداخيل الدولة ، و لا يمكن أن تنجح هذه المؤسسات إلا بتوفير المناخ المناسب لخلق المشاريع ، ومنح الامتيازات و دعم الأشخاص لإنشاء مؤسساتهم الخاصة .

- مصالح مركز مختص في التوثيق وقاعدة معلوماتية.

- نشر دلائل، منشور وكتيبات متعلقة بفرض الاستثمار حسب المناطق و التخصصات.

ج)- الدراسات، البحث والتطوير : وهذا عن طريق تحقيق:

- ترقية المواقع والمنشآت الأساسية لإقامة المشاريع.

- اليقظة التكنولوجية، الاقتصادية والقانونية.

- بحث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية.

*** أهم المزايا التي يمنحها كل نظام [1]:**

أ. مرحلة الإنجاز :

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من حق تغيير الأملاك العقارية الثمينة التي تم اقتناؤها في إطار انجاز الاستثمار.

ب. مرحلة الاستغلال:

لمدة ثلاث (3) سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى مائة (100) منصب شغل و بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP)

و تمدد هذه المدة إلى خمس (5) سنوات، بالنسبة للاستثمارات التي تحدث مائة و واحد (101) منصب شغل أو أكثر عند انطلاق النشاط، و/أو الاستثمارات في القطاعات الإستراتيجية التي يحدد المجلس الوطني للاستثمار قائمتها.

[1] www.andi.dz

- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيبات المعمول بها لتسيير صندوق دعم الاستثمارات
- ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار
- مراقبة ومتابعة الاستثمارات لتتم في إطار الشروط المحددة
- تقديم التسهيلات الجمركية الخاصة بوسائل الإنتاج والمادة الأولية في المدة المحددة

ويظم الشباك الموحد للوكالة كافة الأدوات والتنظيمات التي لها علاقة بالاستثمار، ويقوم بتقديم الخدمات الإدارية الضرورية بالتنسيق مع الجهات والهيئات التي لها علاقة بإنشاء المؤسسات، حيث تظم الوكالة ممثلين عن المؤسسات والهيئات المعنية مباشرة بالاستثمار، ومنها المركز الوطني للسجل التجاري، مديريات الضرائب، الوكالات العقارية، ولجان دعم المشاريع المحلية وترقيتها، ومديريات السكن والتعمير، مديرية التشغيل، مديرية الخزينة ، البلديات المعنية، والتي تكون ممثلة في هذا الشباك من أجل تخفيف وتسهيل الإجراءات التأسيسية للشركات وضمان اللامركزية في إنجاز المشاريع على مستوى الولايات التابعة.

4)أجهزة الوكالة ومبادئ نظام التحفيز :

أ) - الأجهزة و الوسائل : تتمثل في [1]:

- المجلس الوطني للاستثمار جهازا استراتيجي لدعم و تطوير الاستثمار.

- شبابيك وحيدة لا مركزية على مستوى الوطني تشمل الإدارات و الهيئات العمومية المعنية بالاستثمار.

- هياكل تقنية مختصة لدعم و متابعة انجاز المشروع .

- شبكات معلوماتية وطنية ودولية.

- صندوق لدعم الاستثمار.

- حافظة عقارية للمستثمر.

- مساهمة خبراء ومختصين جزائريين وأجانب.

- دارة في خدمة المستثمرين والتنمية الوطنية.

ب)- الترقية والتوثيق : يتم دور الوكالة هنا في:

- تنظيم ملتقيات ولقاءات مهنية ، منتديات و أيام دراسية وإعلامية.

[1] م.ياسين ستو و أحمد مفاتيح ' " التحفيز الجبائي وأثره على فرص الاستثمار للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية " إشراف محمد زرقون، مذكرة الليسانس، جامعة قاصدي مرباح ورقلة .

V. المبحث الخامس : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

إيمانا بأهمية الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المعاصرة اتخذت الجزائر العديد من الآليات والسياسات في مجال تنمية هذا القطاع وبلوغ الأهداف المرجوة منه ، ومن بين أهم هذه الآليات لدينا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

1) نشأته :

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ، بموجب قانون تطوير الاستثمار الصادر في 20 أوت 2001 ، و هو الأمر رقم 01 – 03 المؤرخ في 20 أوت 2003 المتعلق بتطوير الاستثمار حيث عوضت بموجبه وكالة ترقية و متابعة الاستثمار APSI [1].

2) تعريف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار :

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي[2] ، أنشئت سنة2001 في شكل شباك وحيد غير ممركز موزع عبر 48 ولاية على مستوى الوطن. يُخوَّل للوكالة القيام بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات و تسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار، والتي قد تكون في شكل إنشاء مؤسسات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة تأهيل و هيكلة المؤسسات. و يستفيد

المستثمر في إطار هذه الوكالة من تخفيض الرسوم الجمركية المطبقة على التجهيزات المستوردة، و كذا من تسديد الرسم على القيمة المضافة المفروضة على السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في تجسيد الاستثمار[3].

3)مهام الوكالة :

لقد أوكلت العديد من المهام لهذه الوكالة منها [4] :

- ضمان ترقية الاستثمارات و تنميتها ومتابعتها
- استقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين الوطنيين والأجانب
- تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يظم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار

---

[1] المادة 21 من الأمر رقم 01 – 03 ، الجريدة الرسمية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،العدد 47، الصادر في 22 أوت 2001ص 7

[2] المادة 01 ، الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 55 ، 26 سبتمبر 2001 ، ص08

[3] د/ بوخمخم عبد الفتاح و البروفيسور هاني الدمور " عنوان المداخلة " دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة : واقع التجربة الجزائرية جامعة منتوري قسنطينة ص7

[4] محمد قوجيل و محمد حافظ بوغابة ' مداخلة بعنوان '" المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة " جامعة قاصدي مرباح ورقلة يومي 18و19 أفريل 2011 ص12

- حدد المبلغ الأدنى للضمان لكل مؤسسة ب 4 مليون دينار، في حين حدد المبلغ الأقصى للضمان ب 25 مليون دينار .

- مدة ضمان القروض محددة ب 7 سنوات على أكثر تقدير .

- يتم قبول الضمان في حالة ضرورة القروض المطلوبة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والموجهة لانجاز المشاريع التي أنشئت من أجلها تلك المؤسسات.

الشكل رقم (3) : يوضح الهيكل التنظيمي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

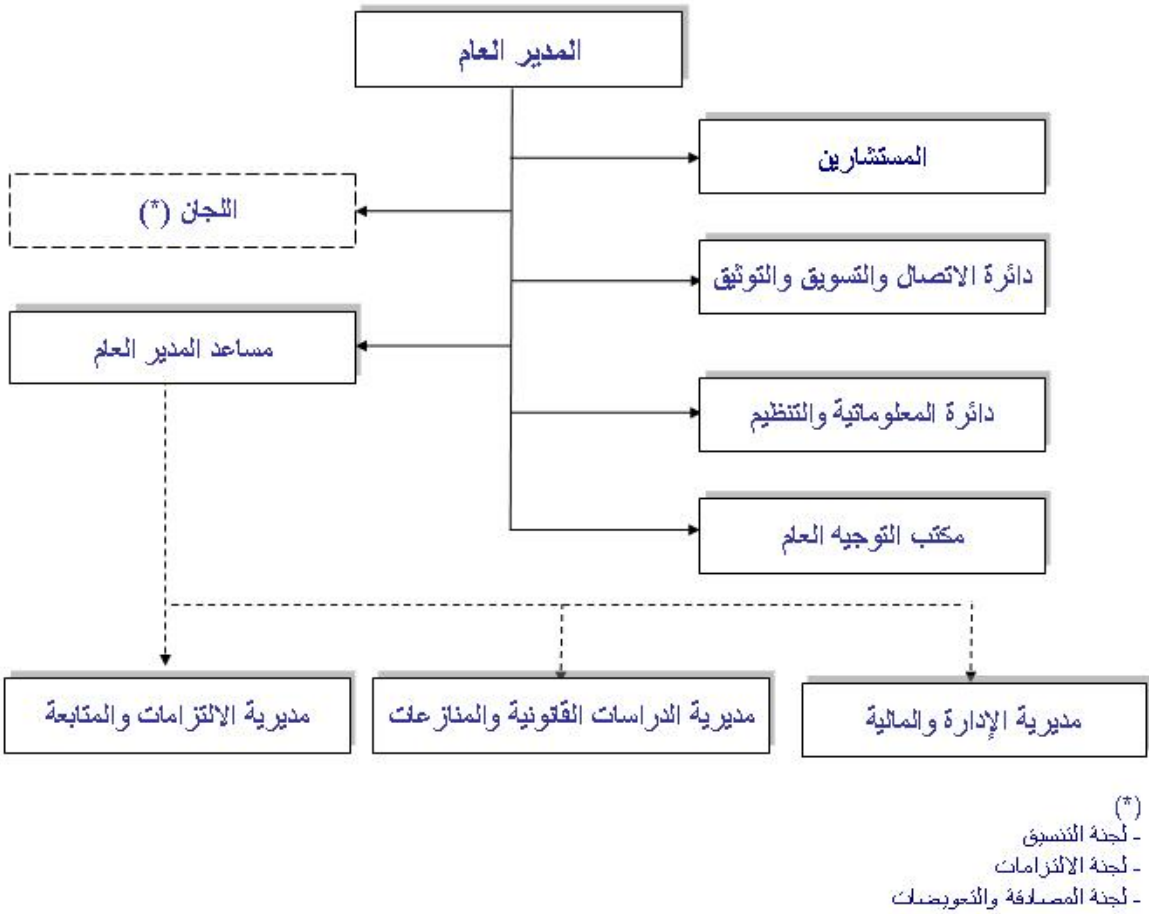

المصدر : الصندوق الوطني لضمان قروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة FGAR

المؤسسات التي تساهم في رفع الصادرات.
المشاريع التي تسمح باستخدام المواد الأولية الموجودة في الجزائر.
المشاريع التي تحتاج إلى تمويل قليل بالمقارنة بعدد مناصب الشغل التي ستخلقها.
المشاريع التي توظف يد عاملة مؤهلة.
المشاريع التي تنشأ في مناطق بها نسبة بطالة كبيرة.
المشاريع التي تسمح بتطوير التكنولوجية الحديثة.

ب) المؤسسات الغير مؤهلة للاستفادة من الصندوق :

لا يمكن لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من ضمانات الصندوق ونذكرها [1]:

- المؤسسات التي استفادت سابقا من التسهيلات البنكية وعجزت لأسباب تسييرية عن الوفاء بالتزاماتها .
- المؤسسات التي لا تستجيب للشروط المنصوص عليها في القانون 01-18 المؤرخ في 2001/12/12
و المتعلق بتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشروط تأسيسها .
- البنوك والمؤسسات المالية
- شركات التأمين
- الوكلات العقارية
- المؤسسات التي يتم تداول أسهمها في سوق القيم المنقولة (المسعرة في البورصة)
- المؤسسات التي تنشط في مجال التجارة فقط (التصدير و الإستراد ، تستثنى منها المؤسسات الإنتاجية)
- القروض التي تهدف إلى إعادة تمويل قروض قديمة
- المشاريع التي تحدث تلوث كبير للبيئة

6) كيفية تغطية الصندوق للقروض الممنوحة :

يغطي الصندوق نسبة معينة من القروض المقدمة من طرف البنوك و المؤسسات المالية تبعا لما يلي [2]:

- حسب كل ملف يودع لدى الصندوق ويتم فيه طلب ضمان قرض عن طريق شهادة ضمان يصدرها الصندوق توجه إلى البنك المقرض .

[1] الملتقى الوطني حول " واقع و آفاق النضام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " يوم 05-2013/05/06 ' عنوان المداخلة " دور صندوق ضمان القروض في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر " ص5

[2] ' محمد زيدان ' " الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر – مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – جامعة الشلف ، العدد 7 ص 126-127

- تلقي، بصفةٍ دورية، معلوماتٍ عن التزامات البنوك والمؤسسات المالية التي تمت تغطيتها بضمانه، وفي هذا الإطار يمكنه أن يطلب أية وثيقةٍ يراها ضرورية، ويتخذ أي قرارٍ يكون في مصلحة الصندوق .

- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة .

- ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق .

- ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك والمؤسسات المالية .

- القيام بكل مشروع شراكة مع المؤسسات التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تطويرها .

- ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق، وتسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل .

- التقييم المستمر لأنظمة الضمان الموضوعة من قبل الصندوق .

- إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية

- إعداد كل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها، في إطار ضمان الاستثمارات .

5) المؤسسات المؤهلة والغير مؤهلة للاستفادة من ضمانات الصندوق :

لا يمكن لجميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من ضمانات الصندوق ، وبالتالي هناك مؤسسات يمكنها الاستفادة من ضمانات صندوق ومؤسسات لا يمكنها الاستفادة من ضماناته .

أ)- المؤسسات المؤهلة للاستفادة من الصندوق[1] :

إن الأولوية موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستثمر في مشاريع تستجيب لمجوعة من المعايير نذكر منها :

المؤسسات التي تساهم بالإنتاج، أو التي تقدم خدمات غير موجودة في الجزائر.
المؤسسات التي تعطي قيمة مضافة معتبرة للمتوجات المصنعة.
المؤسسات التي تساهم في تخفيض الواردات.

[1] http://www.fgar.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=34&Itemid=34 derniere visite 15/03/2015

- تحفيز البنوك على تقديم قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنافس المنتجات المستوردة وذلك عن طريق إنتاجها محليا وإمكانية تصديرها إلى الخارج .

-تشجيع الاستثمار المحلي من أجل زيادته وتنويعه والتقليص من الاستيراد .

-تشجيع عمليات تحويل المواد الأولية .

-العمل على تحسين توازن الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات، وذلك بتقديم ضمانات وأولويات للمؤسسات التي تقوم بتصدير منتجات خارج نطاق المحروقات .

- تقديم خدمات للمستثمر تتمثل في توجيهه ، نصحه واطلاعه على معلومات اقتصادية خاصة بالمشروع .

-تشجيع الإنتاج ودعمه وتوجيهه إلى سوق المنافسة.

***الأهداف الاجتماعية :**

تنحصر الأهداف الاجتماعية للصندوق في العمل على إحداث مناصب شغل من خلال زيادة إنشاء ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وبالتالي تخفيض نسبة البطالة ، بالإضافة إلى تحقيق نوع من التوازن الجهوي بمنح الأولوية في الضمان للمؤسسات المتواجدة في المناطق النائية خاصة الجنوب .

4) مهام الصندوق صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة [1]:

-التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثماراتٍ في المجالات الآتية :إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات، توسيع المؤسسة، أخذ مساهمات .

- تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه، وفقًا للتشريع والتنظيم المعمول به .

- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة .

- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها

- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق

[1] شعيب أتشي ' " واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأروجزائرية " إشراف الأستاذ مراد بوكلة ' مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر سنة 2007-2008 ص81

IV. المبحث الرابع: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR

تعتبر إشكالية عدم توفر المؤسسات المصغرة أو الصغيرة أو المتوسطة لضمانات الكافية بهدف الحصول على القروض من البنوك ، من أهم العقبات التي تقف وراء حصولها على تمويل اللازم للقيام بنشاطاتها، وبهدف ترقية وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهذا بتوفير الهياكل والمؤسسات الخاصة بدعم تنمية وترقية هذا القطاع والعمل على تخطي العقبات التي تقف وراء إنشائها.

1) النشأة القانونية للصندوق :

أنشئ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 373 - 02 المؤرخ في 06 رمضان1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة [1] .

2) تعريف الصندوق FGAR :

ويعرف صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "على أنه مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"، وقد بدأ نشاطه بصورة رسمية في 14مارس[2]2004 .

3) أهداف صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

إن الهدف الرئيسي لصندوق ضمان القروض هو تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية كإنشاء المؤسسات وتطويرها، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك، وهذا الهدف تنبثق عنه أهداف أخرى منها اقتصادية وأخرى اجتماعية وهي :

* **الأهداف الاقتصادية:** تتلخص الأهداف الاقتصادية في النقاط التالية [3]:

- تسهيل الحصول على القروض البنكية عند الاستثمار في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو تجديدها كلها، وبالتالي الدفع بعجلة الاستثمار إلى النمو والرقي .

---

[1] *Source: www.FGAR.DZ*

[2] مرسوم التنفيذي رقم 02 – 373 مؤرخ في 6 رمضان 1423 الموافق 11 نوفمبر 2002 ، يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 74 ، الصادر بتاريخ 13 نوفمبر 202 ، ص13.

[3] إبتسام بوشبط " آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية " إشراف الأستاذة ' زهية حوري ' مذكرة ماجستير ، جامعة منتوري قسنطينة سنة 2009-2010

- **مرحلة الاستغلال :**

تشمل الامتيازات الجبائية للمؤسسة المصغرة لمدة 03 سنوات بداية من انطلاق النشاط، أو 06 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة و تتمثل في:

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات(IBS) والضريبة على الدخل الإجمالي(IRG) والرسم على النشاطات المهنية .
- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المؤسسات .

7) صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض استثمارات البطالين ذوي المشاريع[1]:

يهدف هذا الصندوق إلى ضمان القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية للبطالين ذوي المشاريع الذين ينتمون إلى الفئة العمرية المعنية (30-50) سنة ، في إطار دعم إحداث النشاطات من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ، حيث ينخرط في هذا الصندوق كل من البنك أو مؤسسة مالية تقوم بتمويل أصحاب المشاريع ، بالإضافة إلى البطالين أنفسهم أصحاب المشاريع ، على أن يدفع كل من المنخرطين اشتراكات إلى هذا الصندوق .ويقوم بتسييره المدير العام بمساعدة أمانة دائمة ، وهو يتمتع بالاستقلالية المالية عن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة .

- **موارد الصندوق [2]:**

تتمثل موارد الصندوق في النقاط التالية :

أ) تخصيص أولي من أموال خاصة ، يتكون من :
- مساهمة الخزينة العمومية
- مساهمة البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة برأس المال

ب) الاشتراكات أو المنح المدفوعة للصندوق :
- المنخرطين المقترضين المستفيدين من القروض المتعلقة بإحداث النشاطات
- البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة

ج) عائدات التوضيفات المالية للأموال الخاصة والاشتراكات أو المنح المحصلة .

ففي نهاية 2011 قامة الوكالة ANSEJ بتمويل 61.111 مشروع ، أما الصندوق الوطني LA CNAC فخلق ما يقارب 128.357 منصب شغل[3] .

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 04-03 مؤرخ في 03 جانفي 2004م ، يتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض استثمارات البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35-50 سنة ، وتحديد القانون الأساسي ، ثم صدوره في الجريدة الرسمية بتاريخ 11 جانفي 2004م

[2] ' شباح رشيد ' " ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر " مذكرة ماجيستير جامعة أبوبكر بلقايد –تلمسان-2011-2012 ص198

[3] SERIE Statiistiques et Tablleaux de Bord " Bullllleettiin d''IInffoorrmaattiioonSttaattiissttiiquee dee llaa PME "N°20 ? Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entrepriseet de la Promotion de l'Investissement ?DONN22S 2011 ? P04

الجدول رقم (10) : يمثل شكل تمويل المشاريع الخاصة بالبطالين .

المستوى الثاني : أكبر من 05 مليون دينار و أقل أو يساوي 10 مليون دينار جزائري .

تكلفة المشروع	المساهمة الشخصية	القرض الغير مكافأ	القروض البنكية
تكلفةاستثمارأكبر من 05 مليون دينار و أقل أو يساوي 10 مليون دينار جزائري	%02	%28	%70

المصدر : من إعداد الطالب وفق المرسوم التنفيذي رقم 11-104 المؤرخ في 06 مارس 2011م

وحسب الجدولين (1) و (2) فإن تمويل المشاريع يأخذ الشكل الثلاثي ، الذي يشترك فيه كل من صاحب المشروع الذي تتراوح نسبة مشاركته بين01% و 02% حسب تكلفة الاستثمار ، ويمكن اعتبار ذلك من بين الامتيازات التي تمنحها الوكالة لتشجيع و دعم إحداث النشاطات ، بالإضافة إلى القرض الغير المكافئ الذي يتراوح بين 29% و 28% من تكلفة المشروع أي القرض بدون فائدة ، لتأخذ البنوك النسبة الأكبر في تمويل المشاريع تبلغ 70% من المبلغ الإجمالي للمشروع .

*** الإعفاءات الجبائية**

يتمتع الشباب النشطون في إطار الوكالة من إعفاءات ضريبية وتخفيضات جبائية ، تتحدد كما يلي :

- مرحلة الإنجاز : تتمثل الامتيازات في :

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- تخفيض بنسبة 05% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات .
- الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط .
- الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات المصغرة .

يمنح الصندوق الوطني للتامين على البطالة كثير من الامتيازات لذوي المشاريع من أهمها :

- قرض بدون فائدة

- مرافقة شخصية من خلال مستشار مساعد عبر كامل مراحل المشروع .

- تخفيض نسبة الفائدة عل القروض البنكية، بنسبة 75% عندما يتعلق المشروع بقطاع الري والفلاحة والصيد البحري ، ونسبة 60% في باقي القطاعات .

- وتخفض النسبة إلى 95 % عندما ينجر المشروع في مناطق خاصة، وإلى نسبة 80 % عندما ينجز المشروع في الجنوب أو الهضاب العليا .

*** الإعانات المالية :**

- إذا كانت قيمة القرض أقل من 5 ملايين دج تكون المساهمة الشخصية بنسبة 1% من المبلغ الإجمالي للاستثمار، ويقدر القرض الذي يمنحه البنك 29 % المبلغ الإجمالي للاستثمار، أما القرض البنكي فلا يتجاوز نسبة 70 % المبلغ الإجمالي للاستثمار .

الجدول رقم (9) : يمثل شكل تمويل المشاريع الخاصة بالبطالين .

المستوى الأول : أقل من 05 مليون دينار

تكلفة المشروع	المساهمة الشخصية	القرض الغير مكافأ	القروض البنكية
تكلفة إستثمار أقل أو يساوي 05 مليون دينار جزائري	%01	%29	%70

المصدر : من إعداد الطالب وفق المرسوم التنفيذي رقم 11-104 المؤرخ في 06 مارس 2011م

4) شروط الاستفادة من الإعانات المالية التأمين عن البطالة :

إن الاستفادة من الإعانات التي يقدمها الصندوق تتطلب توافر الشروط التالية [1]:

- أن يتراوح السن مابين (50-35) سنة .

- أن يكون مقيما بالجزائر .

- أن لا يشغل أي عمل مأجور عند تقديم طلب الاستفادة .

- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل (ANGEM)على الأقل منذ 06 أشهر كطالب عمل، أو منخرط لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

- يجب أن يتمتع بكفاءات مهنية تتلاءم مع النشاط المستهدف .

- إمكانية المساهمة في تمويل المشروع .

- أن لا يكون قد قام بنشاط لحسابه الخاص منذ 12 شهر على الأقل .

- عدم الاستفادة من إعانات في إطار إحداث نشاطات .

5)حقوق المنخرطين في نظام التامين عن البطالة :

يترتب على قبول الأجير في نظام التأمين على البطالة الحقوق التالية :

- الحق في مجموع الأداءات للضمان الاجتماعي المستحقة للأجراء .

- التعويض الشهري عن البطالة .

- أداءات عينية للتأمين عن المرض والأمومة .

- المنح العائلية .

- اعتبار فترة التكفل بالنسبة لنظام التامين عن البطالة كفترة نشاط لدي نظام التقاعد .

- الاستفادة من رأسمال الوفاة لفائدة ذوي الحقوق .

6)الامتيازات التي يمنحها هذا الجهاز :

[1] آيت عيسى عيسى ' " سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر " أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص تسيير ، جامعة الجزائر03-2011-2012 ص153

لقد انتشر التأمين في العديد من الدول حيث بدأت برامج قومية بإعانات من الدولة تهدف إلى الحماية والمحافظة على مناصب الشغل وتحقيق الضمان الإجتماعي وكان أول ضهور لهذا النوع من التأمين في الجزائر سنة 1994 م .

1) نشأته :

ظهر التأمين عن البطالة ولأول مرة في الجزائر وفقا للمرسوم التنفيذي 88/94 المؤرخ في 26 محرم 1415 م الموافق لـ 06 جويلية 1994 م [1]، الذي تضمن القانون الأساسي لهيئة الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة . حيث أصبح هذا الصندوق يتكفل بكل البطّالين الذين فقدوا مناصبهم بصفة لا إرادية ، وذلك لأسباب اقتصادية ناتجة عن التعديلات الهيكلية التي تضمنتها الإصلاحات الاقتصادية الكبرى ، والتي أسفرت على غلق ما يقارب 985 مؤسسة.

2) تعريف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة :

أنشأ سنة 1994 كمؤسسة عمومية لضمان الاجتماعي وهو عبارة عن وسيلة للحفاظ على الشغل و حماية الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية و يساهم كذلك بشكل كبير في الدعم لإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر 30-35 سنة[2].

3)مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة :

تتمثل مهام الصندوق في [3]:

- تأمين تسيير العطل المدفوعة والبطالة المؤقتة بحيث يستفيد العمال المعنيين البناء ، الأشغال العمومية ، الري) من التعويضات تكفل لهم المحافظة على مداخيلهم .

- ضمان تسجيل وترقيم العمال المستفيدين وأرباب العمل .

- توفير المعلومات والأطر القانونية للعمال ولرب العمل

- ضمان التحصيلات للاشتراك .

- تكوين احتياطي موجه لتأمين تحويل التعويضات من أرباب العمل إلى العمال .

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 188/94 " الوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة " (الجريدة الرسمية رقم 44 الصادر في 07 جويلية 1994)

[2] Site Web CNAC :http://www.cnac.dz

3 الملتقى الدولي السابع حول :" الصناعة التأمينية ، الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول " جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، من إعداد زيرمي نعيمة ، يومي 03-04 ديسمبر 2012 ص14

المصدر: www.anjem.dz

كما يبدو موضح من خلال الشكل أن حصة الرجال من المشاريع الممولة من طرف الوكالة تعادل نسبة 61.92 % من إجمالي القروض المقدمة من طرف الوكالة ، لتفوق بذلك حصة النساء التي تمثل نسبة 42% من إجمالي المشاريع الممولة ، ويمكن تفسير ذلك باستهداف الوكالة لشريحة الرجال كخطوة سباقة تهدف من خلالها إلى مساعدة هده الشريحة على العمل و تحسين المستوى المعيشي ، و هذا ما يعود بالفائدة على الدولة في التقليل من البطالة والتخفيض من الواردات .

III. المبحث الثالث : الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة : (CNAC)

حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر موزعة حسب الجنس :

الجدول رقم (8)عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة موزعة حسب الجنس المستفيد .

جنس المستفيد	العدد	النسبة (%)
نساء	420 971	61,92%
رجال	258 882	38,08%
المجموع	679 853	100,00%

المصدر : منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر31 /2014/12

الشكل رقم (2) : توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب الجنس المستفيد :

الصناعة الصغيرة	258 422	38,01%
البناء والأشغال العمومية	57 263	8,42%
الخدمات	142 007	20,89%
الصناعة التقليدية	118 410	17,42%
تجارة	1 407	0,21%
الصيد البحري	577	0,08%
المجموع	679 853	100%

المصدر : منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

ويمكن الاستعانة بالشكل التالي لتوضيح توزيع حصيلة الوكالة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي :

الشكل رقم (2) :توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي :

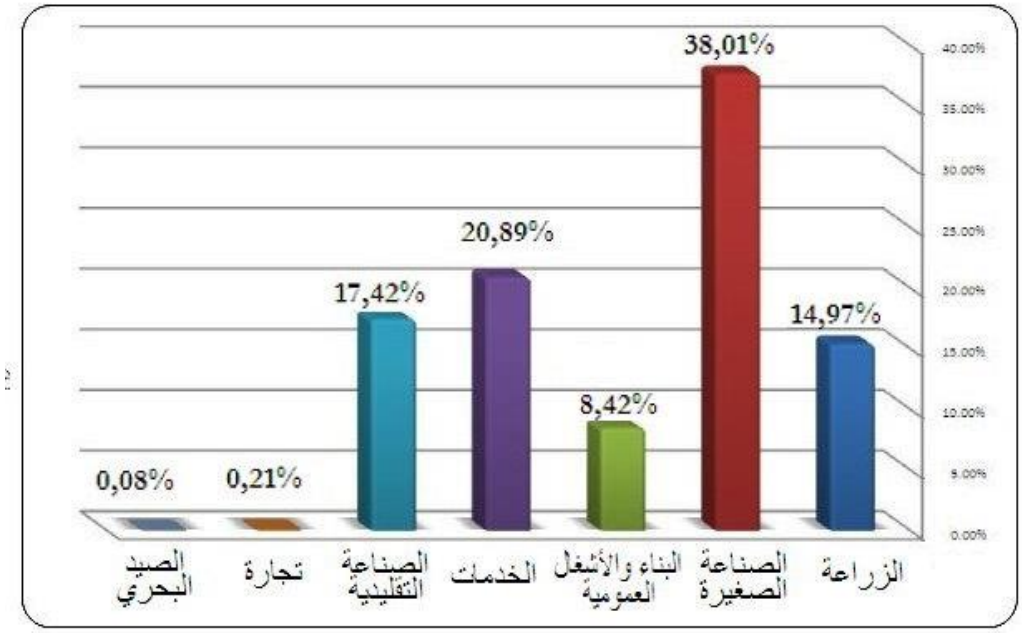

المصدر : www.anjem.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع الصناعات الصغيرة يأتي في المرتبة الأولى حيث بلغ عدد المشاريع الممولة في هذا القطاع 258422 مشروعا أي ما يعادل نسبة 38.01 بالمائة من مجموع 679853 ، ويأتي بعده مباشرة قطاع الخدمات في المرتبة الثانية إذ بلغت عدد المشاريع الممولة فيه 142007 مشروعا وهذا ما يعادل نسبة 20.89 بالمائة من مجموع 679853 مشروع ممول من طرف الوكالة ، مما يعكس جليا أهداف الوكالة التي تسعى لترقية نشاطات الصناعات الصغيرة و قطاع الخدمات ، خاصة أن هذا القطاعين لا يتطلبا رؤوس أموال كبيرة و يتماشيان مع إمكانيات الوكالة ومتطلبات الشباب .

8) حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير التسيير القرض المصغر :

من خلال عرض حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر يمكننا استخلاص المؤشرات التالية :

-شكل رقم (1) منحنى بياني يوضح رصيد الوظائف التي أنشئت منذ إنشاء الوكالة لنهاية ديسمبر2014

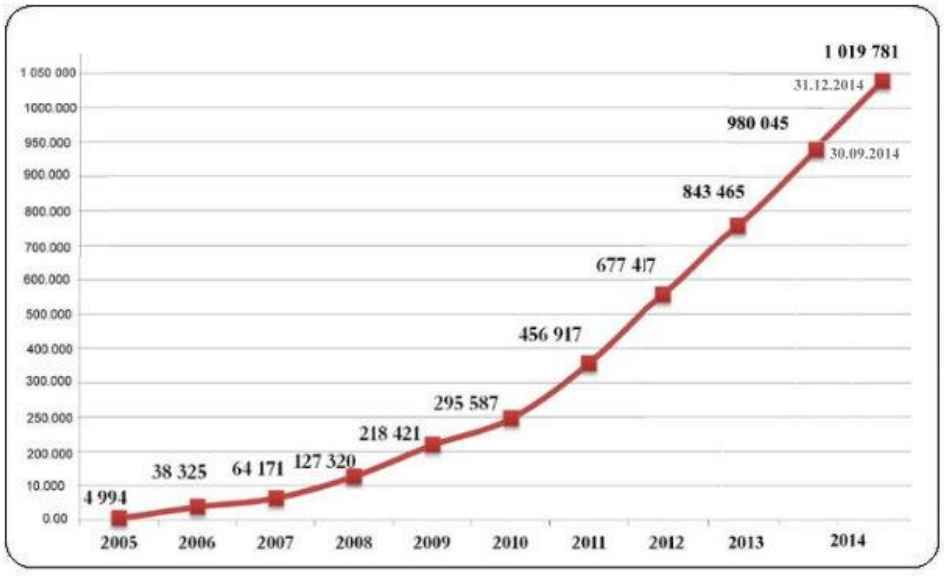

المصدر : منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

يبين المنحنى البياني التالي زيادة عدد مناصب الشغل مند إنشاء الوكالة سنة 2005 إلى نهاية ديسمبر 2004 ، حيث انتقل عدد الوظائف في سنة 2005 من 4994 وظيفة إلى 1019781 سنة 2014 .

*** حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر موزعة حسب قطاعات النشاط :**

لقد قامت الوكالة مند إنشائها وإلى غاية سنة 2014 بتمويل 679853 مشروع

- جدول رقم (6) توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع الأنشطة

قطاع الأنشطة	عدد القروض الممنوحة	النسبة (%)
الزراعة	101 767	14,97%

المستفيدين من المشاركة في المعارض و الصالونات أين يتم التعارف بينهم و اكتساب خبرات مختلفة و كذا خلق فضاءات جديدة لتسويق منتجاتهم .

7) خدمة المرافقة:

و تتميز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عن غيرها من الأجهزة الأخرى بكونها تتوفر على خلايا مرافقة متواجدة على مستوى الدوائر، حيث تضمن للمقاولين الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة ، مختلف الخدمات كالاستقبال ، الإعلام ، التوجيه والاستشارة خلال مرحلة إنشاء وتوسيع المؤسسة، وكذا المتابعة خلال مرحلة الاستغلال .

تقوم الوكالة بمرافقة المقاول خلال المراحل التالية :

- بعد مرحلة الاستقبال والاعلام يتم ربط المقاول مع مستشار مرافق الوكالة والذي يتكفل بتقديم الدعم الضروري له من أجل بلورة مشروع مؤسسة المهيكل ، حيث يقوم المرافق بمرافقة المقاول في إطار سعيه لجمع المعلومات المتعلقة بالسوق المحتمل ، اختيار التجهيزات المناسبة للمشروع ، تحديد الاختيارات فيما يتعلق بالموارد البشرية ، تحديد الاختيارات القانونية و كذلك الموارد المالية الضرورية للمؤسسة ، كما يساعده أيضا في إعداد ملف الاستثمار الخاص به والذي يتضمن الدراسة التقنية الاقتصادية للمؤسسة المستقبلية .

- يتم بعدها عرض المشروع على مؤسسة الانتقاء اعتماد وتمويل المشاريع التي تقوم بتقييمه على أساس مخطط العمل أو الدراسة التقنية – الاقتصادية ، ومن ثم تتخذ قرار الموافقة عليه أو رفضه .

- في حالة قبول المشروع تتدخل الوكالة أيضا من أجل مساعدة المقاول للحصول على القرض البنكي .

- كما يستفيد المقاول الحاصل على الموافقة البنكية على مشروعه إجباريا من تكوين في تقنيات تسيير المؤسسات يقدم له من طرف مكونين تابعيين للوكالة ، وتسمح هذه الدورات التكوينية للمقاولين باكتساب معارف حول إجراءات الإنشاء ذات الصلة بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي ، التسويق ، الضرائب ، التخطيط المالي ، كما تسمح له أيضا بتبادل الخبرات والتجارب مع مقاولين آخرين ، مما يساعد على إقامة مؤسسة قادرة على الاستمرار و النمو.

- وتستمر مرافقة الوكالة للمقاول حتى بعد انطلاق مؤسسته في النشاط وذلك من خلال زيارات منتظمة من طرف مرافقة لتقديم الاستشارة والدعم الضروري له في هذه المرحلة الحساسة من حياة المؤسسة .

بالإضافة إلى الامتيازات المالية التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعيم تشغيل الشباب ، تقوم الوكالة كذلك بتقديم امتيازات ضريبية متنوعة للمقاول تتمثل فيما يلي [1]

- إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح المؤسسات لمدة 03 سنوات.
- الإعفاء من الضريبة العقارية على المباني المستخدمة للأنشطة المضطلع بها لمدة ثلاث (03) سنوات .
- تعفى إجراءات تكوين المؤسسات النشأة من طرف المستثمرين من كل حقوق التسجيل .
- الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة,للمعدات و الخدمات الداخلة مباشرة في إنشاء الاستثمار .
- تخفيض الضريبة على الدخل العام أو الضريبة على أرباح المؤسسات و على ضريبة النشاط المهني ، نظرا لانتهاء فترة الإعفاء خلال السنوات الثلاث الأولى للفرض.

وذلك حسب ما يلي:
- السنة الأولى للفرض : تخفيض بنسبة 70 بالمائة.
- السنة الثانية للفرض :تخفيض بنسبة 50 بالمائة.
- السنة الثالثة للفرض: تخفيض بنسبة 25 بالمائة.
- تطبيق نسبة 5 بالمائة على حقوق الجمركة للمعدات المستوردة و الداخلة مباشرة في إنجاز الاستثمار .

أما خلال مرحلة استغلال المشروع فيستفيد المقاول ولمدة تصل إلى 3 سنوات من انطلاق المؤسسة في النشاط في المناطق العادية و إلى 6 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة من الإعفاء الكلي من :

- الضريبة على أرباح الشركات (IBS)
- الضريبة على الدخل الاجمالي (IRG)
- الدفع الجزافي (VF)
- الرسم على النشاط المهني (TAP)

ولا تمنح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للمستفيدين المساعدات المالية فقط، بل يتعدى ذلك إلى مساعدات غير مالية كالتوجيه و المرافقة، الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع،والتكوين في التربية المالية و تسيير المؤسسة، و كذا إعطاء الفرصة لهؤلاء

[1] Agence National De Gestion Du Micro - Crédit .

- مساهمة البنك بنسبة 70 من القيمة الإجمالية للمشروع بفوائد مخفضة بنسبة 80%إلى 90% .
- مساهمة الوكالة بنسبة 25 إلى 27 من القيمة الإجمالية للمشروع .
- مساهمة الشخصية تتراوح قيمتها بين 3 و 5 من القيمة الإجمالية للمشروع .

جدول رقم (5) : يوضح صيغة التمويل الثلاثي الوكالة ، البنك و المستفيد :

	المساهمة الشخصية		القرض البنكي		القرض بدون فائدة	
مستوى التمويل	منطقة خاصة	منطقة أخرى	منطقة خاصة	منطقة أخرى	منطقة خاصة	منطقة أخرى
مشروع من 100.000 إلى 400.000 دينار جزائري .	%03	%05	%70	%70	%27	%25

المصدر : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة ما إذا كان المستفيد حاملا لشهادة أو وثيقة معادلة معترف بها ، أو أنجز النشاط في منطقة خاصة أو على مستوى الجنوب أو الهضاب العليا فإن نسبة مساهمته الشخصية ستنخفض: من 05 % إلى 03 %, وترتفع مساهمة الوكالة من 25% إلى 27 % في حالة التمويل الثلاثي، و من 95 % إلى 97 % بالنسبة للبنك في حالة التمويل الثنائي .

يلتزم المستفيد بعد تمويله بتسديد مبلغ القرض و الفوائد إلى البنك في مدة تصل إلى 05 سنوات، حسب الجدول الزمني الذي يحدده البنك، و يسدد بعد ذلك السلفة بدون فائدة الخاصة بالوكالة في مدة أقصاها 03 سنوات. أما بالنسبة للسلفة بدون فائدة الموجهة لشراء المواد الأولية فتسدد في مدة أقصاها 15 شهرا على أربعة مراحل .

2- إمتيازات جبائية :

- مساهمة الوكالة بقيمة 90 % من قيمة السلفة وبدون فوائد .

- المساهمة الشخصية للمقاول بنسبة 10 % من المبلغ الإجمالي .

جدول رقم (3) : يوضح صيغة التمويل الثنائي في إطار الوكالة :

الحد الأقصى للتمويل	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة (الوكالة)
أقل أو تساوي 300.00 دينار جزائري	%10	%90

المصدر : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

ب) - تمويل ثنائي يجمع بين المستفيد والبنك :

يتم اللجوء إلى هذا النوع من التمويل في حالة المشاريع التي تتراوح قيمتها ما بين 50.000 دج و 100.000 دج وهي موزعة كالآتي :

- مساهمة البنك بنسبة 95% أو 97 %من قيمة المشروع بفوائد مخفضة بنسبة 80% إلى 90 % .

- مساهمة من المستفيد بنسبة 3% أو 5% من القيمة الإجمالية للمشروع .

جدول رقم (4) : يوضح صيغة التمويل الثنائي في حالة البنك و المستفيد :

مستوى التمويل	المساهمة الشخصية		القرض البنكي	
	منطقة خاصة	منطقة أخرى	منطقة خاصة	منطقة أخرى
من 50.000 دينار جزائري إلى 100.000 دينار جزائري.	%03	%05	% 97	95%

المصدر : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

ج- تمويل الثلاثي يجمع بين كل من البنك ، الوكالة و المستفيد :

يتم الاعتماد على التمويل الثلاثي في حالة المشاريع التي تتراوح قيمتها بين 100.000 دج و 400.000 دج موزعة كالآتي :

6) أشكال الامتيازات المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر :

تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتقديم أشكال مختلفة من الإعانات تتمثل أهمها فيما يلي :

1- الامتيازات المالية :

تسهر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على تقديم مساعدات مالية للمقاولين الراغبين في استحداث نشاطاتهم الخاصة ، فبالإضافة إلى المساهمة الشخصية التي يجب تقديمها من طرف المقاول الراغب في الاستفادة من دعم الوكالة ،تقوم هذه الأخيرة بتقديم قرض بدون فائدة تختلف قيمته باختلاف القيمة الإجمالية للمشروع ، وكما تتدخل أيضا لمساعدته على تأمين قرض بنكي و لكن بشرط الانخراط في " صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة " التابع لها ، والذي يقوم بضمان القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة فيه لفائدة المقاولين الذين تلقوا إشعار بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .

أما عن قيمة كلفة السلفة التي يقدمها جهاز القرض المصغر للمقاولين فهي محصورة :

- مابين 50.000 دج و 400.000 دج وذلك لشراء عتاد صغير ومواد أولية للإنطلاق في العمل ، وتتراوح آجال التسديد مابين سنة إلى خمسة سنوات [1].

ويضمن الحصول على القرض البنكي من الهيئات البنكية ، وحاليا البنك الوطني الجزائري هو الوحيد الذي يعمل في إطار هذا القانون ، بعد ما تم إمضاء عقد بين **ADS** والخزينة العامة فيما يخص الإعفاء من تسديد الفوائد المطبقة .

- 30.000 دج لأجل شراء مواد أولية قصد استحداث نشاط ما .

وتشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على تسيير ثلاث صيغ للتمويل وفق الشكل التالي :

أ - تمويل ثنائي يجمع بين المستفيد والوكالة :

تقوم الوكالة بتقديم قرض مخصص لشراء مواد أولية لا تتعدى قيمتها الإجمالية 30.000 دج موزعة كالآتي :

[1] المادة 11 من " الجريدة الرسمية الجزائرية " العدد 05 ، الصادرة بتاريخ 25 جانفي سنة 2004 ، ص 13- 14

4) شروط الاستفادة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر [1]: ANGEM

حتى يتمكن الأشخاص الاستفادة من خدمات هذه الوكالة يجب أن تتوفر فيهم الشروط التالية :

- بلوغ سن 18 سنة فما الفوق .

- الرغبة في إنشاء مشروع صغير في أي نشاط مع ضمان تسديد القرض ، لهذا ينبغي أن يمتلك صاحب المشروع مؤهلات تؤكد ذلك من خلال الشهادات أو رخص عمل ..

- المساهمة الشخصية لصاحب المشروع والتي تمثل نسبة 10% من التكلفة الكلية للمشروع .

- الاشتراك في صندوق ضمان التأمين عن المخاطر فشل القروض المصغرة ، ويتم ذلك من خلال تسديد 1% من إجمالي تكلفة المشروع ، إضافة إلى تسديد علاوة التأمين عن المخاطر و التي تمثل نسبة 1% مما تبقى من تسديد أقساط القروض .

- الالتزام بتسديد القروض ونسبة الفوائد للبنك حسب الجدول الزمني .

- عدم الانضمام إلى الشبكة الاجتماعية والأنماط الأخرى للقروض المصغرة .

- أن يكون لصاحب المشروع إقامة ثابتة

5) أهم الصناديق التابعة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر :

من بين أهم الصناديق التابعة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لدينا :

*** صندوق الضمان المشترك للقرض المصغر :** يتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، وتم تأسيسه ضمن للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 16/04 ، المتضمن صندوق الضمان المشترك للقرض المصغر [2]، ويعد آلية جديدة لضمان مخاطر القروض المصغرة إذ يقوم بتغطية الديون المستحقة و فوائدها في حالة إخفاق المشروعات الممولة وذلك في حدود 85 % من قيمة القرض و يتولى رئاسة صندوق الضمان المشترك للقرض المصغر أحد ممثلي البنوك والمؤسسات المالية عن طريق الانتخابات بين أعضاء مجلس الإدارة .

[1] صندرة سايبي " سيرورة إنشاء مؤسسة وأساليب المرافقة " مذكرة مجستير ، جامعة منتوري قسنطينة ، سنة الجامعية 2009-2010 ص65

[2] مرسوم التنفيذي رقم 16/04 ، المتضمن" صندوق الضمان المشترك للقرض المصغر" المؤرخ في 2004/01/22 ، ج.ر ،العدد 06 الصادر في 2004 .

➢ **ويعمل على إدارة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كل من [1]:**

*** مجلس التوجيه :**

يضم مجموعة من الممثلين عن الهيئات والوزارات التي لها علاقة مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .

*** المدير العام :**

يعين المدير بمرسوم بناء على اقتراح الوزير المكلف بالتشغيل

*** لجنة المراقبة :**

تتكون لجنة المراقبة في الوكالة الوطنية لتسيير القرض من 03 أعضاء يعينهم مجلس التوجيه .

يعتبر القرض المصغر جزءا لا يتجزأ من السياسات للدولة لمقاومة البطالة والتهميش حيث يسمح ببروز نشاطات اقتصادية صغيرة (التشغيل الذاتي والحرف المنزلية خاصة النسوية منها) .

يرتكز القرض المصغر على الاعتماد على النفس وتنمية روح المقاولة ، حيث يوفر خدمات مالية متماشية مع احتياجات المواطنين الغير مؤهلين للاستفادة من القرض البنكي والمشكلين أساسا من فئة الأشخاص بدون الدخل الغير مستقر أو البطالين والذين ينشطون أساسا في القطاع الغير رسمي [2].

وتجدر الإشارة أنه على الرغم من استحداث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر سنة 2004 ولكن لم يشرع في منح القروض الأولى إلاّ في شهر ماي2005 ، وذالك لعدم توفر آليات تطبيق مهامها وتنسيقها مع البنوك العمومية .

ويكمن الهدف من وراء تقديم هذا النوع من القروض في تسهيل عملية الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لهذه الفئات ذو الدخل الضعيف من خلال مساعدتهم على استحداث أنشطتهم الاقتصادية الخاصة التي يمكن أن تأخد شكل العمل المنزلي ، كالصناعات التقليدية ، نشاطات حرفية و خدمية....

[1] مذكرة ماجيستير " لوكادير ماليحة " المرجع السابق ص48 – 49

[2] محمد الصغير باباس " الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر" ، ص1 ، موقع التحميل www.ansejorg.dz

II. المبحث الثاني : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: ANGEM

يعتبر القرض المصغر من بين إحدى آليات التدعيم الفعَّالة التي لجأت إليها الجزائر للقضاء على المشاكل الاجتماعية والتي يعاني منها فئات كبيرة من الشباب ، خاصة تلك الفئات الغير مؤهلة للاستفادة من القروض البنكية ، حيث يعود الفضل الكبير للقرض المصغر في تشجيع روح المقاولاتية وتدعيم المبادرات الفردية ، و نشر ثقافة الاعتماد على النفس في استحداث مناصب شغل ذاتية تتجسد في شكل أنشطة اقتصادية صغيرة تساهم في محاربة البطالة و تحقيق الاكتفاء الذاتي .

1) نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر :

تبعا للتوصيات المقدمة خلال الملتقى الدولي المنعقد في ديسمبر 2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر " وطبقا لأحكام المادة 7 من المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي سنة 2004 المتعلق بجهاز القرض المصغر ، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي سنة 2004[1] .

2) تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هو جهاز يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، ويقع تحت سلطة رئيس الحكومة ، و أوكلت مهمة المتابعة لنشاطاتها إلى الوزير المكلف بالتشغيل [2].

3)مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر [3]

- الإشراف على صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة التي تقدمها البنوك التجارية و المؤسسات المالية .

- تدعيم المستفيدين وتقديم الاستشارة ومتابعتهم في مشاريعهم .

- منح قروض بدون فائدة .

- إقامة العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية وتوطيدها لتوفير التمويل اللازم والمناسب .

---

[1] مرسوم التنفيذي رقم 14/04 المتضمن القانون الأساسي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر المؤرخ في 204/01/22 ، ج.ر ، العدد 06

[2] مرسوم التنفيذي رقم 14/04 المرجع السابق .

[3] " لوكادير مالحة " " دورالبنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" مذكرة ماجستير ،جامعة مولود معمري تيزي وزو سنة 2012 ص53

- تسديد كامل القرض في حالة تغير البنك أو طريقة التمويل من ثلاثي إلى ثنائي .
- تسديد نسبة % 70 من القرض بدون فائدة في حالة التمويل الثنائي .
- تسديد مستحقات القرض بدون فائدة بانتظام .
- تقديم الحصيلة الجبائية لمعرفة التطور الايجابي للمؤسسة المصغرة .

8) شروط الاستفادة من الإعانة المقدمة من الوكالة [1]:

- يستفيد من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، والتي تمنح مرة واحدة عند انطلاق المشروع ، صاحب المشروع الذي يستوفي مجموع الشروط التالية :

- أن يتراوح عمر الشاب بين 19سنة و 35 سنة ، بحيث يرفع سن مسير المؤسسة إلى 40 سنة كحد أقصى ، عندما يحدث الاستثمار(3) مناصب عمل دائمة على الأقل ، بما في ذلك الشباب ذوي المشاريع و الشركاء في المقاولة .
- أن يكون ذو تأهيل مهني أو ذو ملكات معرفية معترف بها
- أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة
- أن لا يكون شاغلا وظيفة مأجورة وقت تقديم طلب الإعانة
- أن يكون مسجل لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب عمل

[1] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، دليل إنشاء مؤسسة ص5

2) مرحلة الاستغلال :

مرحلة الاستغلال وتشمل الامتيازات الجبائية الممنوحة للمشاريع الاستثمارية لمدة ثلاثة سنوات بداية من انطلاق النشاط أو ستة سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة، وتتمثل هذه الامتيازات في :

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية، وتمتد فترة الإعفاء لمدة سنتين (2) عندما يتعهد الشاب المستثمر بتوظيف ثلاث (03) عمال على الأقل لمدة غير محدودة .

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمشاءات الإضافية المخصصة لنشاطات المشاريع الاستثمارية.

- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.

6) مرافقة و متابعة المؤسسات المصغرة [1]:

مهما كان نوع الاستثمار تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمتابعة ومرافقة المؤسسات المصغرة ويكون ذلك كالتالي :

- المشورة والتوجيه خلال نضج فكرة المشروع

- مرافقة الشباب أصحاب المشاريع خلال إنشاء المؤسسة المصغرة

- متابعة احترام التزامات المؤسسة المصغرة في إطار دفتر الشروط وإرسال الدوري للمعطيات المتعلقة بتطويرها

- دعم المؤسسة المصغرة في مواجهة المصاعب المرتبطة بالمشروع

- التكوين الدائم للشباب أصحاب المشاريع

7) شروط التأهيل في حالة استثمار التوسيع[2] :

للاستفادة من تمويل استثمار التوسيع ، يجب توفر الشروط التالية :

- تسديد نسبة % 70 من القرض البنكي .

[1]قوجيل محمد " " تقييم أداء الوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب في إنشاء و مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" مذكرة ماجيستير ، جامعة قاصدي مرباح ، 2004 ص15

[2]بن يعقوب الطاهر " تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي " مداخلة ، من 2001 إلى 2014 ص11

- التخفيض من نسبة الفائدة على القرض البنكي : في إطار التمويل الثلاثي تدفع الوكالة جزء من الفوائد على القروض البنكية ويتغير مستوى التخفيض حسب طبيعة وموقع النشاط . والجدول التالي يوضح ذلك :

- **جدول رقم (3) : التخفيض من نسب الفائدة على القرض البنكي حسب المناطق و القطاعات**

القطاعات / الولايات	ولايات الجنوب	ولايات الهضاب العليا	الولايات الأخرى
القطاعات ذات أولوية	%100	%95	%80
قطاعات أخرى	%100	%80	%80

المصدر : المنشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

***الإعانات الجبائية :**

الإعانات الجبائية : تتمثل في :

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع .

- تطبيق معدل مخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار .

- الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمشاريع الاستثمارية .

- **الجدول رقم (02) : الهيكل المالي للتمويل الثلاثي المعتمد من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**

	تكلفة المشروع	المساهمة الشخصية	القرض الغير مكافأ	القروض البنكية
المستوى الأول	تكلفة إستثمار أقل أو يساوي 05 مليون دينار جزائري	%1	%29	%70
المستوى الثاني	تكلفة الاستثمار محصورة بين 5.000.001 دج و 10.000.000 دج	%2	%28	%70

المصدر : المنشورات التعريفية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

*** الإعانات المالية[1] :**

بالإضافة إلى القرض بدون فائدة المذكور في الجدولين أعلاه ، تمنح ثلاثة قروض بدون فائدة أخرى للشباب أصحاب المشاريع :

- قرض بدون فائدة يقدر ب 200.000 (دج)موجه للشباب حاملي شهادات التكوين المهني لاقتناء ورشات متنقلة لممارسة نشاطات الترصيص وكهرباء العمارات والتدفئة والتكييف والزجاجة ودهن العمارات وميكانيك السيارات .

- قرض بدون فائدة يقدر ب 200.000 (دج)موجه للتكفل بإيجار المحلات المخصصة لإحداث أنشطة مستقرة.

- قرض بدون فائدة يمكن أن يبلغ 2000.000 (دج)لفائدة الشباب حاملي شهادات التعليم العالي للتكفل بإيجار المحلات الموجهة لإحداث مكاتب جماعية لممارسة النشاطات المتعلقة بمجالات طبية، ومساعدي القضاء،والخبراء والمحاسبين...الخ .

[1] منشورات الوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب مرجع سابق

- **الجدول رقم (01) : الهيكل المالي للتمويل الثنائي المعتمد من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**

	تكلفة المشروع	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة (الوكالة)
المستوى الأول	تكلفة إستثمار أقل أو يساوي 05 مليون دينار جزائري	% 71	% 29
المستوى الثاني	تكلفة الاستثمار محصورة بين 5.000.001 دج و 10.000.000 دج	%72	%28

المصدر : المنشورات التعريفية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

ج) التمويل الثلاثي :

يتضمن هذا النوع من التمويل ما يلي :

- المساهمة المالية للشاب أو الشباب أصحاب المشاريع التي تتغير قيمتها حسب مستوى الاستثمار .

- القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و تتغير قيمته حسب مستوى الاستثمار .

-القرض البنكي الذي يُخفض جزء من فوائده من طرف الوكالة، و يتم ضمانه من طرف صندوقا لكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة .

-

سقف حجم الاستثمارات التي تغطيها الوكالة يتجاوز 4 مليون دينار جزائري ، ليتم رفعه بعدها ليصل إل 10 مليون دينار جزائري [1].

أما صيغة التمويل فهي موزعة كالتالي :

أ) التمويل الخاص:

- يتكون رأس المال كليا من المساهمة الشخصية للمستحدث ، يمكن أن تقدم الوكالة في هذه الحالة الامتيازات الجبائية والشبه جبائية بالإضافة إلى الإعانات ، والتخفيضات الممنوحة .

ب) التمويل الثنائي :

يتضمن هذا النوع من التمويل ما يلي :

- مساهمة شخصية مقدمة من المقاول وتحدد وفقا للمبلغ الإجمالي للمشروع
- قرض بدون فائدة تقدمه الوكالة

ويمكن تلخيص الهيكل المالي للتمويل الثنائي المعتمد من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الجدول التالي :

[1] دباح نادية " دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها (2000 – 2009) " مذكرة تخرج نيل شهادة ماجيستير، جامعة الجزائر -3- سنة 2011-2012 ص86

- إحداث نوع من التوازن الجهوي فيما بين المناطق، خاصة النائية من خلال الامتيازات التي تُمنح في سبيل تحقيق ذلك .

- تعمل على إنتاج السلع والخدمات، وبالتالي إعادة الاعتبار للمنتوج الوطني وطرحه للمنافسة محليا وحتى دوليا[1] .

وتلعب الوكالة دورا توجيهيا وإعلاميا كبيرا بفضل شبكتها عبر كامل ولايات الوطن وذلك من خلال :

- حملات إعلامية وتحسيسية متواصلة

- أسلوب المرافقة الفردية الذي اتبعته مع كل شاب مبادر .

- المجهودات التي بذلتها الوكالة لمعرفة إمكانيات كل منطقة في الجزائر والفرص التي توفرها في مجال الاستثمار .

- تمكنت الوكالة بفضل كل هذه الجهود إلى تحقيق نتائج إيجابية في ظرف زمني قصير نسبيا.

5)أشكال الدعم المالي والامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :

- بسبب ثقل المهمة الموكلة إليها والطلب المتزايد على فرص العمل ، وباعتبارها من بين أولى المؤسسات التي سعت لتشجيع الشباب للتوجه إلى العمل المستقل ، حرصت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على تنويع خدماتها المقدمة للشباب دوي المشاريع ، والتي تهدف من خلالها إلى دعم و مرافقة مقاولي المستقبل من أجل إنشاء مؤسستهم الخاصة .

و تقدم الوكالة أشكالا مختلفة من الدعم والامتيازات المالية ، الجبائية والمرافقة أثناء مرحلة الإنجاز ومرحلة الاستغلال نذكر منها ما يلي :

- **الامتيازات المالية :**

- تقوم الوكالة بتمويل كل نشاطات الإنتاج و الخدمات باستثناء الأنشطة التجارية البحثة مع مراعاة عامل المر دودية في المشروع ، وإلى غاية سنة 2003 لم يكن

[1] سليمان ناصر" تجربة الجزائر في تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن "مذكرة مجيستير ، جامعة قاصدي مربا ح – ورقلة 2011 ص 7و8

- تستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها .

- تطبق كل تدبير يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة وفقا لتشريع و التنظيم المعمول بهما .

- تقديم أشكال متنوعة من الدعم المالي و المعنوي و الفني ..

- **أما التعديلات التي طرأت على مهام الوكالة والتي أوردها المرسوم التنفيذي رقم 03- 288 فتمثلت :** أساسا في تعديل البند الذي ينص على « تشجيع كل مبادرة من شأنها أن تؤدي إلى خلق منصب عمل دائم » و عوضت بما يلي « تشجع كل شكل أخر من الأعمال و التدابير الرامية إلى إحداث الأنشطة و توسيعها[1] » ، حيث كان يستفيد أصحاب المؤسسات المصغرة من المزايا والإعانات التي تقدمها الوكالة إلى مرة واحدة وهي في حالة إنشاء المؤسسة المصغرة ، ومع صدور المرسوم التنفيذي الجديد أصبح أصحاب المؤسسات المصغرة يستفيدون من المزايا والإعانات التي تقدمها الوكالة سواء عند عملية إنشاء المؤسسات المصغرة أو عند أي عملية توسيع القدرة الإنتاجية للمؤسسات المصغرة، وهذا ما سوف

4) أهداف الوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب[2] :

من الأهداف الأساسية لهذا الجهاز لدينا :

- إنشاء مناصب شغل للشباب البطال أو المسرحين نتيجة عمليات الخوصصة و إعادة الهيكلة .

- تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات.

- إعادة الاعتبار لبعض الأنشطة المهمشة كالحرف و الصناعات التقليدية.

- تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.

- إدماج الشرائح التي تنشط في القطاع غير الرسمي و الماكثين في المنازل ذوي مؤهلات بالسماح لهم بإقامة نشاط خاص.

- تحرير المبادرة الخاصة وزرع ثقافة تبني العمل المستقل و تحمل المسؤولية.

[1] العدد 54 الصادر في 10 سبتمبر 203 ص06 « الجمهورية الجزائرية ديمقراطية الشعبية من المرسوم التنفيذي رقم 03-288 " المادة 02

[2] بن يعقوب الطاهر " تقييم آ ثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الاقتصادي " مداخلة ، جامعة سطيف 2001-2014 ص7

لدعم تشغيل الشباب لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسبة الفوائد في حدود الغلاف المالي الموضوع تحت التصرف [1].

- تبليغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية، بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدع م تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها .

- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بانجاز الاستثمارات.

- تشجع كل شكل آخر من الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها وخلق مناصب الشغل جديدة .

- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع ، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطهم.

- تنظم دورات لتكوين الشباب وتجديد معارفهم في تقنيات التسيير (الإدارة) على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية .

- تضمن متابعة و مرافقة المشروع منذ انطلاقه .

- تحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا.

- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة، أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب انجاز برامج التكوين الشباب أصحاب المشاريع لحساب الوكالة.

- **حتى تؤدي مهامها بفعالية، يمكن أن تقوم بما يلي[2] :**

- تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات لإنجاز مشاريع استثمارية .

- تنظم دورات تدريبية لتعليم الشباب ذوي المشاريع وتجديد معارفهم وتكوينهم في تقنيات التسيير.

1

Mr. BOUZID Daoud " L'émergence des PME en Algérie réalités et défisة " mimoire , De fin de cycle pour l'obtention du Diplôme de 3eme Cycle Professionnel spécialisé en finances publiques,univ-tlémcén , 2008-2009 p21

[2] راشدة عزيرو " مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في محاربة البطالة في الجزائر " مداخلة ، جامعة ابن خلدون بتيارت ، ص 3

والأسس المنظمة لسير الوكالة ضمن سلسلة من النصوص التشريعية التي ثم نشرها ابتداء من سنة 1996[1] .

كان الانطلاق الفعلي للوكالة في دعم إنشاء المؤسسات المصغرة خلال السداسي الثاني لسنة 1997 ، و لتكون الحل الأنجع لمعالجة مشكل البطالة أثنا الفترة الانتقالية نحو اقتصاد السوق الحر ، و في سبتمبر 2003 تم إدخال تعديل على جهاز دعم تشغيل الشباب و هذا تماشيا مع معطيات المرحلة الجديدة والواقع الذي فرض الأهمية الاقتصادية للمؤسسات المصغرة، ومن بين التعديلات التي أُجريت على الجهاز و كان لها الأثر الكبير في عمله هي مشاركة الشباب البطال في هذا الجهاز حيث تم : رفع مستوى الاستثمار من 04 مليون دينار إلى 10 مليون دينار كحد أقصى، التخفيض من نسبة المساهمة الشخصية إلى % 05 و 10 %، تمويل التوسع في المشاريع، وكان التطبيق الفعلي لتلك الإجراءات في جانفي 2004 .

تتضمن الوكالة شبكة تحتوي 53 فرع موزعة على كافة التراب الوطني، الأمر الذي أمدها بوجود قوي و عمل جواري لصالح إنشاء مؤسسات مصغرة، سمح لها بالتقرب أكثر من الشباب المستثمر على حساب الإمكانيات المحلية .

3) مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :

لقد نصت المادة السادسة من المرسوم التنفيذي رقم 96 - 296 على الأهداف و المهام المخولة للوكالة القيام بها و عدلت هذه المهام بموجب المرسوم التنفيذي رقم03 - 288 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003 و هو المرسوم التنفيذي الذي يعدل و يتمم المرسوم رقم 96 – 296 .

و تتمثل هذه **المهام التي أسندت إلى المرسوم التنفيذي الجديد رقم 96 – 296 فيما يلي [2]:**

- منح الدعم والمرافقة للشباب أصحاب المشاريع في سبيل تطبيق مشاريعهم الاستثمارية ناجحة و ذلك بإقامة علاقات متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيبات المالية للمشاريع المتعلقة بخطة التمويل و رصد القروض .

- تطبيق كل الطرق و التدابير التي تسمح بالتسيير الحسن للموارد الخارجية المخصصة للتمويل و إحداث النشاطات لصالح الشباب و استعمالها في الآجال المحددة ووفقا للتشريع و التنظيم المعمول به ، كما تسير وفقا للتشريع تخصيصات الصندوق الوطني

[1] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب " مجموعة النصوص التشريعية والتنظيمية لجهاز دعم تشغيل الشباب "جانفي 2004، ص29

[2] المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 96 – 296 ، الجريدة الرسمية ، مرجع سابق ص 12 و 13

I. المبحث الأول : الوكالة الوطنية لتدعيم الشباب

احتلت مسألة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في الآونة الأخيرة لدى السلطات الجزائرية، خاصة مع تزايد أهمية ودور هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية ومن أجل إيجاد مصادر التمويل الملائمة تم إنشاء هياكل جديدة تعمل على تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء في الجوانب التشريعية والتنظيمية أو في الجوانب المالية، ومن أهم هذه الهياكل :

لدينا الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والتي تسعى الدولة من خلالها على تشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشباني و ذلك بإنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات بهدف خلق القيمة المضافة وتحقيق التنمية الاقتصادية ، وهذا ما سنوضحه في هذا المبحث بالإضافة إلى التعريف بالوكالة و مهامها وأهم الهياكل والصناديق التابعة لها .

1) نشأة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08سبتمبر 1996 ، حيث نصت المادة الأولى من المرسوم صراحة على إنشاء الوكالة.

وجاء فيها مايلي : " عملا بأحكام المادة 16 من أمر 96-14 المؤرخ في 24 جوان 1996 ، تحدث هيأة ذات طابع خاص تسري عليها أحكام هذا المرسوم ، تسمى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب . "[1]

2) تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هي هيئة وطنية ذات طابع خاص ، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، وتعمد إلى المساهمة في الاقتصاد من خلال إنشاء و/أو توسيع مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع و الخدمات ، ولها عدة فروع ولائية وضعت تحث وصاية رئيس الحكومة في بادئ الأمر ، ثم كلف وزير التشغيل بالمتابعة العملية لمختلف أنشطتها .

ألحقت بوزارة التشغيل والتضامن الوطني خلال السداسي الثاني لسنة 2006 ، وحاليا هي تابعة لوزارة العمل والتشغيل والتضامن الاجتماعي ، وقد حدد الإطار القانوني العام

[1] المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 96- 296 ، الجريدة الرسمية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،العدد 52 الصادرة في 11 سبتمبر 1996 ، ص 12 .

مقدمة الفصل :

في ظل التحولات الاقتصادية و المتغيرات العالمية اتجهت الجزائر إلى التغيير التدريجي للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق، مما زاد الاهتمام بالمؤسسات الخاصة و كان نتيجة لذلك بروز قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تلعب دورا مهما في مجال تنويع الهيكل الصناعي ، خاصة بعد ما آلت إليه المؤسسات الكبيرة التي كانت تعد قاعدة التنمية الاقتصادية، و هذا بعد أن كان دور المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مغيبا لفترة طويلة، و في هذا الإطار قامت السلطات العمومية في الجزائر باتخاذ جملة من الإجراءات لدعم هذه المؤسسات الصغيرة سواء في الجوانب المالية و التشريعية و التنظيمية، كما قامت بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيع الشباب و صغار المستثمرين للتوجه نحو القطب الاستثماري الجديد بإنشاء هياكل تدعم هذه المؤسسات و تأهلها في مختلف قطاعات النشاطات الاقتصادية.

و من بين هذه الهياكل لدينا ANSEJ ، ANGEM ، CNAC ،FGAR ، ANDIو هم برامج أنشأتهم الحكومة من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف كإنشاء مؤسسات جديدة ، استحداث مناصب الشغل ، محاربة البطالة ، زيادة الإنتاج و تحقيق الاكتفاء الذاتي .

وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال هذا الفصل بالإضافة إلى التعريف بهذه الهياكل و ذكر مهامها و الهدف من إنشائها .

الفصل الثاني

الإطار النظري للمقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمصغر

خلاصة الفصل الثاني :

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمقاولاتية من بين الركائز الأساسية للنهوض بالاقتصاد الوطني لأي دولة حيث تلعب دورا كبيرا في محاربة البطالة واستحداث مناصب الشغل .

لذلك تسعى العديد من دول العالم إلى ترقية المؤسسات الصغيرة من خلال تشجيع روح المقاولاتية بين الشباب من باستعمال مختلف الوسائل المتاحة والبرامج والسياسات بإشراك مختلف الفاعلين في الساحة الاقتصادية ، لتهيئة المناخ الاستثماري الملائم لنمو وتطور المؤسسات الصغيرة ، بحيث أثبتت التجارب العالمية فعالية هذه المؤسسات وتزايد دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مستقبلا .

وقد أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذا أهمية بالغة في الجزائر ، إلى كونه أحد ركائز التحول إلى اقتصاد السوق ، حيث عملت الدولة على تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال جملة من البرامج والسياسات والهيئات المتخصصة في دعم هذا القطاع غير أن هذا التوجه لا زال يلقى العديد من العقبات التي تجعل المناخ الاستثماري لا يزال بعيد عن الشكل المطلوب الذي يضمن نمو أحسن لهذه المؤسسات مما يعود بالنفع على التنمية الوطنية .

أي أن مهنة المرافقة تتعلق بإتباع سيرورة تشمل تشمل ثلاث مراحل هي :

- استقبال الأفراد الذين يرغبون في إنشاء مؤسسة
- تقديم خدمات تناسب وشخصية كل فرد .
- متابعة المؤسسة الفتية لفترة عموما تكون طويلة

ونظرا لإدراك الجزائر أهمية تنمية شبكات مرافقة المقاول ، قامت بإنشاء العديد من الهيئات المختصة تعمل على دعم المقاولاتية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، نذكر من بينها ما يلي :

- ❖ حاضنات المؤسسات
- ❖ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)
- ❖ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)
- ❖ صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)
- ❖ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

وهذه الأخيرة سنتطرق إليها بالتفصيل في دراسة حالة في الفصل الثالث .

ونتيجة لكل الجهود المبذولة وصل عدد المؤسسات المصغرة في نهاية 31 مارس 2014 حوالي 300.000 مؤسسة مصغرة ومنح قروض بقيمة 223 مليار دينار .

وأشار المدير العام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب السيد "مراد زمالي" إلى أن الوكالة مكنت من إنشاء حوالي 725.000 منصب شغل موضحا أن عددا كبيرا من المؤسسات المصغرة أي ما يقرب 10.000 مؤسسة عاجزة تطورت إلى مؤسسات صغيرة و متوسطة[1].

[1] نشرة المعلومات " البلاد أون لابن يوم 23-04-2014 " مقال حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، تحميل يوم 15-03-2015 .

المرحلة الثالثة : خلال الفترة ما بعد 1988 :

خلال هذه المرحلة بدأ التحول من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق ، لذلك اعتمدت تشكيلة تشريعية جديدة ، والتي تهدف إلى استقلالية المؤسسات العمومية ، وحرية أسعار الصرف واستقلالية البنوك التجارية والبنك المركزي ، في نمو المجال نجد قانون النقد والقرض لسنة 1990 أعطى أهمية كبيرة للاستثمار الخاص ، وفي سنة 1993 قد عمت الإصلاحات بصدور المرسوم التشريعي رقم 93-12 للخاص بترقية الاستثمارات وفي 20 أوت سنة 2001 إصدار الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 ، المتعلق بتطوير الاستثمار [1]. المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 [2]. حيث تم بموجبه إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي قد كنا تطرقنا إليها بالتفصيل في الفصل الأول .

❖ القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

في 12 ديسمبر 2001 تم إصدار القانون رقم 01-18 المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [3] والذي عمل على تحديد تدابير دعمها من خلال :

- إنشاء صناديق ضمان القروض تتولى ضمان القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تأسيس مجلس وطني مكلف بترقية المقاولة يرأسه الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تكوين مركز الدراسات والبحث خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد ساهمت هذه القوانين في إرساء الإطار التشريعي المناسب لترقية المبادرة الخاصة كخطوة أولى وأساسية لنهوض بالمقاولاتية في الجزائر ، والذي تعزز باستحداث العديد من الآليات والأجهزة الموجهة لدعم المقاولاتية .

إن عملية إنشاء مؤسسة عملية محفوفة بالمخاطر نظرا لارتفاع نسبة فشل التي تصاحبها ، سواء الفشل في إنشاء المؤسسة في حد ذاتها ، أو في عدم قدرة المؤسسة المقامة حديثا على الاستمرار والبقاء في السوق خاصة في السنوات الأولى من النشاط ، هذا الأمر الذي أدى إلى ازدياد الوعي حول أهمية المرافقة نظرا للخدمات التي تقدمها للمقاول خلال مرحلة إنشاء المؤسسة ، والتي تستمر حتى بعدها لتشمل السنوات الأولى من حياتها .

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية " " الجريدة الرسمية العدد 47 " الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 ، الصادر في 22 أوت 2001 ، ص4

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية " " الجريدة الرسمية العدد 47 " الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 ، الصادر في 19 جويلية 2006،ص17

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية " " الجريدة الرسمية العدد 77 " القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 ، الصادر في 15 ديسمبر 2001 ص4

- <u>المرحلة الثانية : خلال الفترة 1982 – 1988 :</u>

خلال هذه المرحلة عملت الدولة على توجيه وتأطير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،بحيث نجد القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 منح بعض التسهيلات للمؤسسات الصغيرة بالمتوسطة والتي تتمثل فيها يلي :

- حق تحويل العملة الصعبة للخارج من أجل شراء وسائل الإنتاج والمواد الأولية.
- إمكانية الحصول على تراخيص الاستيراد.

وفي **سنة 1983** تم تأسيس الديوان الوطني لتوجيه ، وتتشبع وتنسيق الاستثمارات الخاصة (OSCIP) والذي يهدف إلى ما يلي :

- توجيه الاستثمار الخاص نحو القطاعات والمناطق ذات أولوية والتنسيق بين القطاعين العام والخاص.
ضمان فعالية أكثر للقطاع الخاص ضمن الخطة الاقتصادية الوطنية ورغم الإجراءات السابقة إلا أن أعمال المقاولة لم تشهد أي توسع ، وذلك نظرا لعدم فعالية تلك الإجراءات ، ووجود بعض العراقيل للمؤسسات الصغيرة الخاصة هي :

- طريقة الاعتماد المسبق التي عممت على كل الاستثمارات الخاصة.
- التمويل البنكي حدد سقفه بـ 30 % من الاستثمارات المرخص بها.
- المشاريع الاستثمارية ذات سقف 30 مليون دينار بالنسبة للمؤسسات ذات المسؤولية المحدودة أو المؤسسات المساهمة ، و10 مليون للمؤسسات الجديدة الأحادية.
- عدم مشروعية الاستثمار في أكثر من شركة واحدة.

* إن انهيار أسعار المحروقات في الأسواق العالمية **سنة 1986** بيّن مدى هشاشة النسيج الاقتصادي الجزائري المعتمد بشكل أساسي على أموال المحروقات في تغطية خسائر القطاع العمومي ، هدا القطاع الذي وجد نفسه في وضعية حرجة خاصة بعد فشل برامج إعادة الهيكلة الذي خضعت له مؤسساته ، هذا ما دفع الجزائر إلى الشروع وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي في تطبيق إصلاحات عميقة ، تهدف من خلالها إلى الانتقال التدريجي من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق وإعادة اعتبار بالتالي للقطاع الخاص[1].

[1] دكار خديجة " مشروع إنشاء مؤسسة " Design Magic "للتصميم الداخلي كمشروع مقاول " مذكرة الماستير ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، سنة 2013-2014 ص31

V - المبحث الخامس : المقاولاتية في الجزائر :

لم تأخذ المقاولاتية أهمية كبيرة في الجزائر إلا بعد تخليها عن نظام الاقتصادي الموجه وانتقالها إلى نظام اقتصاد السوق ، حيث رأت السلطات حلا يمكنها الاعتماد عليه للخروج من الأزمة التي عرفها الاقتصاد الوطني ومؤسساته العمومية انطلاقا من منتصف الثمانينات نتيجة ضعف مردودية هذه المؤسسات من جهة ، والانخفاض الحاد في أسعار المحروقات من جهة ثانية .

ولأن المقاولاتية ليست بظاهرة منعزلة ، إنما توفر مناخ الاستثمار لها يعتبر شرطا أساسيا لتطويرها ، قامة الجزائر بتطبيق مجموعة من الإصلاحات على المستوى التشريعي من أجل تهيئة الأرضية القانونية الملائمة لنشاط المقاولين ومؤسساتهم الخاصة .

كما قامة أيضا باستحداث مجموعة من الآليات التي تسعى من ورائها إلى ترقية المقاولاتية كإنشاء وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والعديد من الأجهزة التي تعمل على دعم المقاولاتية وتساعد المقاول على حل المشاكل والتغلب على مختلف الصعوبات التي تواجهه عند إنشاء مؤسسته [1].

- المرحلة الأولى : خلال الفترة 1963 – 1981 [2]:

في سنة 1963 اعتمد أول قانون استثمار جزائري قصد تنظيم الساحة الاقتصادية بعد الاستقلال ، إلا أنه اقتصر على وضع القواعد الأساسية للاقتصاد في إطار المنهج الاشتراكي دون الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وفي سنة 1966 تم تعديل قانون الاستثمار السابق ، وتميز القانون الجديد بتكريس الدور المركزي للقطاع العمومي من خلال تجسيد احتكار القطاع العمومي للاقتصاد الوطني ، بالمقابل تم تحديد دور سطحي للقطاع الخاص الوطني والأجنبي ، لذلك تميزت هذه المرحلة بتقليص توسع القطاع الخاص عن طريق الضغط الجبائي والسياسات الحماية عن طريق غلق التجارة الخارجية.

[1] دباح نادية ' مرجع سابق ص49

[2] ناصر مراد " دور و مكانة المقاول في التنمية الاقتصادية في الجزائر " ورقة مقدمة في الندوة الدولية حول المقاولة و الإبداع في الدول النامية،خميس مليانة الجزائر، 2007، ص 15-16.

وبشكل عام فإن هناك تصنيف يفند المشروعات الصغيرة في مجال الصناعة فقط تحت مسمى الصناعات الصغيرة في معظم دول العالم وهي :

أ- الصناعات التقليدية الحرفية التي تستخدم طرق التصنيع التقليدية وتنتج منتجات يدوية وتقليدية تلبي احتياجات المجتمع المحلي البسيط.

ب- الصناعات التي تستخدم طرق الإنتاج ما بين الحديثة والتقليدية وتتميز بإنتاج منتجات يكون الطلب عليها أكثر مثل المنتجات الجلدية والأثاث ...الخ .

ج- الصناعات التي تنتج منتجات متطورة وبمختلف المجالات(الهندسية، الكيمياوية، الطبية...الخ) . والتي تعمل في بعض الأحيان بعقود من الباطن مع الشركات الكبيرة.

كما يمكن تصنيف المشروعات الصغيرة من حيث المجال أو الهدف أو نظم الإنتاج أو الشكل القانوني حسب الشكل البياني رقم(02) :

الشكل (05) : أنواع المشروعات الصغيرة :

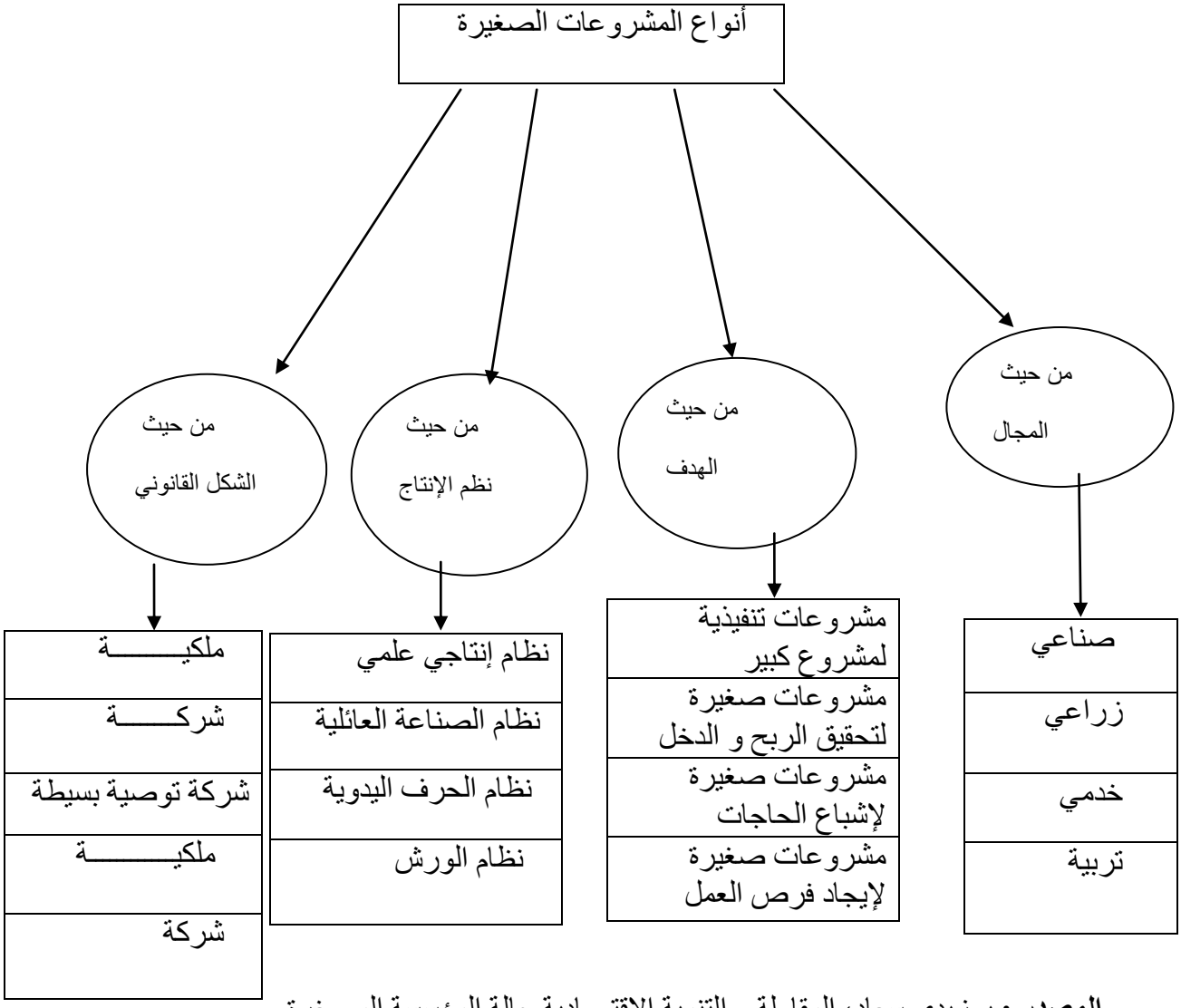

المصدر : بوزيدي سعاد، المقاولة و التنمية الاقتصادية حالة المؤسسة المصغرة و الصغيرة، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد تنمية، تلمسان :جامعة أبو بكر بلقايد، 2006-2007 ، ص38

4)أنواع المشروعات الصغيرة :

يمكن تصنيف أنواع المشروعات الصغيرة ضمن عدة تصنيفات فأحدها يقسم المشروعات الصغيرة إلى ثلاث مجموعات :

أولا : الأعمال الأولية وتشمل مختلف الأعمال الزراعية والإنتاج الحيواني .
ثانيا : الصناعات التحويلية وتشمل المشاريع التي تستخدم المواد الأولية لتحويلها إلى سلع ومنتجات نهائية أو وسطية (أي تصبح ذات قيمة مضافة) بالاعتماد على الآلات والمعدات التي لديها.
ثالثا : مشروعات الخدمات والتي تشمل القيام بتقديم خدمات وأعمال الأشخاص غير الراغبين أو القادرين على القيام بها بأنفسهم كخدمات الصحة والترفيه والتدريب والتعليم وغيرها .

وهناك تصنيف آخر يقسم المشروعات الصغيرة من حيث النشاط إلى ثلاث أقسام :

a. المشاريع الإنتاجية :هي تلك المشاريع التي تخلق قيمة مضافة بعد تحويل المواد الخام إلى منتج نهائي أو وسيط وتنقسم بدورها إلى قسمين:

- المشروعات التي تنتج سلعا استهلاكية مثل الصناعات الصغيرة واليدوية وورش الإنتاج التي تستخدم المواد المحلية.
- المشاريع التي تنتج سلعا إنتاجية لأجزاء تساهم في إنتاج سلعة أخرى كالصناعات المغذية لإنتاج الملابس الجاهزة أو الصناعات المغذية للسيارات أو الصناعات الغذائية.

b.المشروعات الخدمية : وهي المشروعات التي تقدم خدمة ما لصالح الآخرين مقابل أجر.
c. المشروعات التجارية : أساسها شراء و بيع وتوزيع سلعة ما أو عدة سلع مختلفة مثل التجارة بالجملة أو التجزئة .وهنا نشير إلى أن المشروعات الخدمية هي بطبيعتها تجارية، وإن كانت تجارة خدمات لا تجارة سلع.

[1] Stéphan BOURCIEU" Les stratégies de développement international des PMEface à la dynamique de l'environnement institutionnel "AUDENCIA Nantes Ecole de management,article 2005 p5

- صغر الحجم وقلة التخصص في العمل مما يساعد على المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية، ويمكن أن تكون الدولية في ظل العولمة والتفتح الاقتصادي العالمي .
- الطابع الشخصي و المباشر : تتميز المشاريع الصغيرة بقلة عدد العاملين فيه مما يؤدي إلى وجود نوع من الألفة و العلاقة الطيبة و المباشرة بين هذا المشروع و العملاء دون تقديمات ورسميات و إلى حدوث علاقات مودة وصداقة.
- سرعة الاستجابة لحاجيات السوق، وذلك أن صغر الحجم وقلة التخصص وضآلة رأس المال كلها عوامل تسمح بتغيير درجة ومستوى النشاط أو طبيعته على اعتبار أنه سيكون أقل كلفة بكثير مما لو تعلق الأمر بمؤسسة كبرى أو متوسطة[1].
- قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة للخصوصيات المحلية و الجهوية تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج ومستوى القاعدة الهيكلية .
- قلة التدرج الوظيفي بهده المؤسسات اعتبارا لعدد العاملين بها ، يساعد على اتخاذ القرار بسرعة وسهولة .
- القدرة على الاندماج في النسيج الوطني من خلال تعدد الأنشطة الناتج عن تعدد المؤسسات المستحدثة، ومن خلال ذلك إمكانية استحداث مناطق صناعية وحرفية متكاملة[2].
- سهولة تأسيس هذا النوع من المؤسسات يفسح المجال أمام تحقيق التشغيل الذاتي، وترقية الاقتصاد العائلي مما جعل هذه المؤسسات تفرض نفسها عدديا في أنحاء متعددة من العالم .
- سرعة الإعلام وسهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية [3].
- سهولة القيادة و التوجيه في تحديد الأهداف الواضحة للمشروع ، سهولة إقناع العاملين بالأسس و السياسات و النظم التي تحكم عمل المشروع [4].
- تعزيز إستراتيجية الابتكار وذلك للبقاء على قيد الحياة في بيئة تنافسية للغاية [1].

1

Serena Patricia Canaan " The Determinants of Expansion of SMEs under a Partial Credit Guarantee Scheme: The Case of Lebanon ", University of California at Santa Barbara, December, 2011,p7

2 INFORMALITÉ GÉNÉRALISÉEDES MICROENTREPRISES "L es pays en développement possèdent une énergieet des avoirs remarquables et tous les segmentsde leur secteur privé ont démontré leur aptitudeà agir lorsque les circonstances les y autorisent." L IBÉRER L' ENTREPRENARIAT : MET TRE L E MONDE DES AF FAIRES AU SERVICE DESPAUVRES , p01

3 محمد الهادي مباركي ، مداخلة بعنوان " المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية " الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ، جامعة الأغواط 8-9 أفريل 2002 ص84-85

4 عبد الرحمان بن عنتر، عبد الله بلوناس" مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها ودعم قدرتها التنافسية " في دورة التدريبية الدولية ، حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية 25-28ماي 2003 ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، جامعة بومرداس ص4 .

الاستحداث لفرص العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل [1].

- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها، جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة، وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة .

- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقتها على النشاط الأصلي، وقد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز والأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي والاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة .

- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطن الأنشطة في المناطق النائية ممّا يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق .

- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادية من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها، والتي تشترك في استخدام ذات المدخلات .

- تحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية للشباب والنساء والفئات المحرومة في المجتمع من خلال توسيع الفرص المتاحة لهم لتحسين الدخل وفرص العمل [2].

- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية .

- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستخدميها ومستخدميهم، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة .

3)خصائص المؤسسة المصغرة :

يلاحظ أن خصائص المؤسسات الصغيرة ' منها ما هو سلبي ومنها ما هو ايجابي ، غير أن الجوانب السلبية في هذه المشروعات لا ترجع إليها مباشرة بقدر ما هي مرتبطة بالمشكلات التي تواجهها : وتتسم المشروعات الصغيرة بمجموعة من الخصائص وهذا ما يؤهلها لأن تلعب دورا هاما في عملية التنمية حيث تتميز بـ [3]:

---

[1] *Maddalena Honorati "* Entrepreneurship Programs in Developing Countries *"* , A Meta Regression Analysis,*article* April 2013, p12

[2] Poornima Gayangani Wasana Jayawardana « CAPABILITIES OF RURAL CREDIT IN ENTREPRENEURSHIPDEVELOPMENT AMONG WOMEN: A SRI LANKANPERSPECTIVE « Graduate School of Asia Pacific Studies,Ritsumeikan Asia Pacific University 2011, p5

[3] ميساء حبيب سلمان " الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية " رسالة ماجيستير ، علوم اقتصادية ، الجمهورية العربية السورية ، الأكادمية العربية المفتوحة في الدانمارك -2009ص32

وعليه يمكن تعريف المؤسسات المصغرة على أنها : تلك المؤسسة التي يقدر متوسط العمال فيها بثلاث مناصب شغل كحد أقصى،أما رأسمالها فلا يتعدى10000000 دج في كل مؤسسة، فإذا فاقت هذا الحد لا يمكن تصنيفها ضمن المؤسسات المصغرة.

2) أهداف المؤسسة المصغرة :

إن النظريات الاقتصادية وعلى غرار بعض المدارس في فترة الستينات والتي كانت ترى أن الأسبقية يجب إعطاؤها للصناعات الثقيلة، إلا أن بعد هذه الفترة برزت اتجاهات أخرى ترى في المؤسسة المصغرة وسيلة فعالة لتحقيق أهداف المنافسة العامة داخل الأسواق، ففي معظم بلدان الإفريقية قد سجلت مؤخرا معدلات نمو مرتفعة نسبيا ، والسبب الرئيسي في ذلك هو استمرار انتشار الأنشطة والمشاريع الإنتاجية وبالإضافة لخلق مناصب شغل دائمة[2]، حيث يعتبر هذا الهدف جوهريا من جراء خلق هذا النوع من المؤسسات التي أكدّ نجاحه وفعاليته في البلدان الصناعية، والتي ترى أن بإمكان هذا النوع من المؤسسات أن تكون أكثر فعالية في البلدان التي هي في طريق النمو،وعلى سبيل المثال في بنغلاديش وبسبب نشاط المشاريع الصغيرة انخفض معدل الفقر من سنة 2005 إلى 2010 بنسبة 7.5 سنويا وارتفع معدل النمو الإجمالي ب4.5 سنويا [3]، مع العلم أن هذه المؤسسات لا يتطلب إنشاؤها إمكانيات مالية أو مادية كبيرة

يرمي إنشاء المؤسسة المصغرة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة اقتصادية تمّ التخلي عنها لأي سبب كان، ومثال ذلك إعادة تنشيط الصناعات التقليدية، المناولة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية... الخ .
- استحداث فرص عمل جديدة سواء بصورة مباشرة، وهذا بالنسبة لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال

[1] الجريدة الرسمية " الجمهورية الجزائرية ديمقراطية الشعبية " رقم 52 ، الصادر في ديسمبر 1996

[2] M. Baliamoune-Lutz, Z. Brixiová, L. Ndikumana" CREDIT CONSTRAINTS AND PRODUCTIVEENTREPRENEURSHIPIN AFRICA23-2011[a] University of North Florida and ICER Fellow, b United Nations DevelopmentProgramme, Swaziland, c University of Massachussets",p01

[3] Hussain A.Samad , Shahidur R. Kkhandker , « Does Access to Finance Matter in Microenterprise Growth? Evidence from Bangladesh » Selected Paper prepared for presentation at the Agricultural & Applied Economics Association's 2013 AAEA & CAES Joint Annual Meeting, Washington, DC, August 4-6, 2013 , p7.

IV. المبحث الرابع : المؤسسات الصغيرة و المصغرة :

1)مفهوم المؤسسات الصغيرة و المصغرة :

يمكن تعريف المؤسسات الصغيرة والمصغرة على أنها مؤسسات تختلف عن باقي المؤسسات العادية حيث تتميز بعدد عمال قليل ورأس مال محدود ، إضافة إلى أنها تعتمد على تقنيات تكنولوجية بسيطة ، غير أن الباحثين وجدوا عدة مشاكل في تعريف المؤسسات الصغيرة في كل بلد ، إلا أن أغلبها انطوى على العناصر التالية : عدد العمال ، قيمة رأس المال ومعيار الاستقلالية .

التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أوروبا هو التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي سنة 1996 [1] والذي كان موضوع توصية جميع الأعضاء والذي صادقت عليه الجزائر في جوان سنة [2] 2000 ، ويرتكز هذا التعريف على ثلاثة مقاييس(المستخدمون رقم الأعمال الحصيلة السنوية، واستقلالية المؤسسة)

وحسب هذا التعريف فإن المؤسسة المصغرة هي مؤسسة تشغل أقل من 10 أجراء، أما المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 أجيرا، وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز سبعة ملايين أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية خمسة ملايين أورو [3].

- عرفت اليابان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [4]: على أنها الوحدات التي يعمل بها أقل من 200 عامل أما في الوحدات التي يعمل بها 20 عاملا فأقل فتعرف على أنها صناعات صغيرة جذا فيختلف التعريف في اليابان حسب نوعية الصناعة .

- أما المؤسسات المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 2 مليون أورو

بالنسبة للجزائر :صدر قرار إنشاء المؤسسات المصغرة في إطار المشروع الجديد لتوظيف الشباب بالمرسوم الرئاسي رقم 96/234 ، الصادر في 20 جويلية 1996 ، والمرسوم التنفيذي رقم 96/296 – 297 الصادر في 08 سبتمبر 1996 [1].

[1]

[2] نوردين الزين " إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستير ، جامعة صديم رباح ورقلة ، سنة 2013-2014 ص3

[3] Diapo -Colloque sur le : "]"Financement de la PME dans les pays du magreb "alger le 11 et 12 mars 2009 ;p 06

[4] برجي شهرزاد " إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " رسالة ماجستير ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2011-2012 ص26

- **المقاول المدير Manageur :** يركز على مشاكل تسيير الموارد ، حسب تكوينه أو خبرته العلمية ، اهتمامه بهدف إلى تقليل التكاليف وأيضا الاستثمار خارج الإنتاج أي أنه يتوجه نحو القطاعات التي لتتطلب عملية الإنتاج .

ج) طبقا لمنطقة السلوك :

هناك نوعان من المقاول طبق لـ : Pierre André et Michel Marchesnay (1988) هما :

✓ **سلوك المقاول PIC(Pérennité Indépendance Croissance)**

اهتمام هذا المقاول تكون مرتبة حسب الأولوية على الشكل التالي :

- ضمان بقاء نشاطه ، من خلال المحافظة وتراكم ممتلكاته .
- الرغبة في الاستقلالية من خلال رفضه رفع الرأسمال الاجتماعي لمؤسسته بالمساهمات من المشاركين.
- النمو كنتيجة حتمية لتراكم ممتلكاته وليس كهدف في حد ذاته .

يتميز هذا النوع من المقاولين باهتمامه بالإنتاج ، كما أن رؤيته الخارجية محدودة ونشاطه التجاري لدراسة السوق محدود وفردي لا يعطيه أهمية كبيرة فهو يفضل العمل على أساس وفاء شبكة العلاقات مع الزبائن والموردين ليصبح سلوكه الاستراتيجي ذو طابع أبوي وشخصي وتتم صياغة السيرورة الإستراتيجية خارج أي إجراءات . كما يتميز هذا النوع بإستراتيجية استكشافية يتم إعدادها بالتدرج للوصول لاتخاذ القرارات كنتيجة للوعي بالمشكلة وبذلك يكون تفاعلي في الفعل ، كما يغلب عليه المركزية في عملية اتخاذ القرار.

✓ **سلوك المقاول CAP**(Croissance Autonomie Pérennisation)

وتشمل سلوكيات المقاول بعض المواهب بالإضافة إلى المهارات وروح المبادرة [1]، فهو يسعى إلى تحقيق أكبر ربح ولو بدرجة كبيرة من المخاطر فهذا المقاول أكثر حيوية قد يلجأ إلى التمويل الخارجي وفتح رأس ماله بشرط ضمان الاستقلالية التسيير كما ينصب اهتمامه على البقاء والذي يكون مرتبط بمدى تحقيق مستوى جيد من الأرباح ونمط تسيير يتجه للاندماج أكثر من التميز فهو يفضل مشاركة أعضاء المؤسسة [2].

[1] *Bernard Surlemont "* FORMER POUR ENTREPRENDRE ? Réflexions sur l'approche pédagogique en matière d'entrepreneuriat *" Professeur d'entrepreneuriat à HEC-Ecole de gestion de l'Université de Liège , p2*

[2] بن سفيان الزهراء ، مرجع سابق ص22

- تحقيق مركز اجتماعي .

ب)- الهدف الاقتصادي :

ينشئ الفرد المقاولة عادة من أجل تحقيق الربح النقدي ذلك أنه السبيل لتحسين المكانة الاجتماعية والوضعية المالية .

بالإضافة إلى توفير مناصب الشغل .

ج) – الهدف الذاتي :

إن إنشاء مقاولة يكون الفرد مالكها يسمح بإبراز طاقته ، وهذا يعتمد عليه استمرار ونجاح المقاولة ، وبالتالي لن يكون العائد الاقتصادي فقط هو سبب الاستمرارية بل كذلك تحقيق طموح الشخص وثقته بقدراته ، حيث ينتقل الفرد من مرؤوس إلى رئيس ومالك ، وبالتالي يتحرر من القيود واللوائح التي كانت تحكم سلوكهم المرتبطة بالوظائف التي كانوا يشغلونها وبالتالي يمكنهم برمجة وتخطيط وقتهم وفق مصالحهم وما يخدم المؤسسة .

3)تصنيفات المقاول :

أ) - طبقا لشروط الإنشاء :

في الستينات ، قسم " Norman Smith " المقاول تبعا لنماذج تنظيم المؤسسات إلى نوعين ، وذلك للمؤسسات في منطقة النشاط في الو.م.أ :

- **المقاول الحرفي Artisan :** هذا النوع من المقاولين يعتمد على خبرته التقنية والعلمية في إنشاء مؤسسته وهو في العادة يفضل المؤسسة الصغيرة ، ويميل للأنشطة في القطاعات ضعيفة التطور ، كما أنه لا يحي الرقابة الخارجية على مؤسسته ، مجال عمله لا يمثل ابتكارا بذاته ولكنه تقليد لمنتج موجودا مسبقا ، منطقة في إنشاء مشروعه لا يعتمد على مبدأ التسييرية ولكن من المنطق الاقتناع بطريقة العمل التي يتحكم بها .
- **المقاول منتهز الفرص Opportuniste :** هو يتميز بالمعرفة أكثر من سابقه في العمل وأكثر خبرة قد يكون إطار جامعي ، يفضل الانطلاق برأس مال شخصي (تمويل ذاتي يكون كبير) .

ب) طبقا للربح :

هناك تصنيف لآخر يشبه النوعين السابقين ، تبعا لنشاط إدارة الأعمال :

- **المقاول التقني Technicien :** يهتم قبل كل شيء بشروط الإنتاج ويعلم كيف يضع كفاءته العلمية وخاصة في قيمة ، وهو في بعض الأحيان يشبه المقاول الحرفي عند Smith لكنه أكثر تأهيلا [1].

[1] Sophie BOUTILLIERBeatriz CASTILLA RAMOS " LES PETITES EMOYENNES ENTREPRISESAU MEXIQUE« CAPITALISME AMENAGE »(SELON L'ANALYSEKEYNESIENNE DU CAPITALISME)ET RESEAUX SOCIAUX" UNIVERSITÉ DU LITTORAL CÔTE D'OPALE, Juin 2010,p08

- ✓ **الرغبة في الربح وتعظيمه :** لا تعد الأرباح النقدية سوى مؤشر النجاح الشخصي ولا تبدو على أنها الشغل الأعظم للمقاول فالربح هو ضمان لبقاء المؤسسة .
- ✓ **الرغبة في الأمان :** تعد مبادرة المقاول بإنشاء مؤسسته مصدر ومنبع الأمان الذي يمده بالطاقات الكافية وقدرات تمكنه من البقاء والاستمرارية ومن تحقيق النمو ، مكسِبة إياه مميزات خاصة به .

* **المقومات البيئية [1]:**

- **المحيط الاجتماعي :** يعتبر المحيط الاجتماعي عنصرا مهما في الدفع نحو إنشاء مؤسسة نظرا لتركيبه المعقد .
- **الأسرة :** تعمل الأسرة على تنمية القدرات المقاولاتية لأبنائها ودفعهم لتبني إنشاء المؤسسات كمستقبل مهني خاصة إذا كان هؤلاء الآباء يمتلكون مشاريع خاصة ، عن طريق تشجيع الأطفال مند الصغر على بعض النشاطات ، وتحمل بعض المسؤوليات البسيطة .
- **الدين :** يدعو الدين الإسلامي الحنيف إلى العمل وإتقانه وكذا الاعتماد على النفس في الحصول على القوت .
- **العادات والتقاليد :** تعتبر العادات والتقاليد من العوامل المؤثرة على التوجه نحو إنشاء المؤسسات ، فالمجتمعات البدوية تمارس الزراعة والرعي مع أبنائها أما الصناعات التقليدية والأنشطة التجارية فتتوارثها الأجيال .

3) – أهداف المقاول :

إذا أردنا حصر دوافع أي فرد لإنشاء مقاولته نجد [2]:

أ- الهدف الاجتماعي :

- إدراج حاجة المجتمع الضيق إلى سلعة غير موجودة .
- إدخال منتوج في مناطق أخرى إلى مجتمعه بدافع الانتماء لهذا المجتمع .
- رفع مستوى معيشة الأسرة وزيادة مصدر دخلها .
- تحقيق الأمان الوظيفي .
- خلق مناصب شغل جديدة .
- الحفاظ على اسم العائلة .

[1] بوشنافة أحمد – بوسهمين أحمد " متطلبات تأهيل وتفعيل إدارة المؤسسات الصغيرة في الجزائر " مداخلة في ملتقى دولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة الشلف ، يومي (17-18) أفريل 2006

[2] توفيق عبد الرحيم يوسف " إدارة الأعمال التجارية الصغيرة " طبعة 1 ، صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن 2002

أخرى، ومع هذا فلا يجب نقل كل المشاكل إلى استشاري ما، لأنه ما قد يشكل له مشكلة لا يكون كذلك بالنسبة إلى استشاري أو مساعد ما.

- ✓ **الاندفاع للعمل :** عادة ما يظهر الرياديون مستوى من الاندفاع نحو العمل أعلى من الآخرين ، إذ يشكل الرواد في المنظمات الصغيرة مجالا حيويا لروح المبادرة في مجال الإنتاج ، والنواة التي تبدأ منها أفكار الصناعات القديمة .
- ✓ **الالتزام :** لابد لأصحاب الأعمال الصغيرة من إدامة تركيزهم على أهداهم ، وعدم تخليهم عن تخطيط أنشطتهم المختلفة ، فالدراسات تؤكد أنه توجد علاقة ايجابية بين مدى الالتزام ومدى نجاح العمل ، لأن بقاء ونمو الأعمال لا يبنى فقط على بعض الخصائص مثل الوضوح والتنظيم والتخطيط الجيد ، بل أن نموها يتغذى أساسا من قدرتنا على الابتكار ، والتضحية والالتزام .
- ✓ **التفاؤل :** يمتلك أصحاب الأعمال الصغيرة خاصية التفاؤلية ، فهم غير متشائمين ، إنهم متفائلون أكثر من غيرهم . إن تحويل الفشل إلى نجاح ، والخسارة إلى فوز ، يشبه تحويل الطاقة السلبية إلى طاقة ايجابية ، والتفكير السلبي إلى تفكير ايجابيي ، فهناك بالفعل قوة وطاقة وراء التفكير الايجابي . إذ أن التفاؤل يمكن أن يساعد على النجاح .

❖ **<u>المحفزات النفسية :</u>**

يؤكد الكثير من الاقتصاديين وعلماء النفس والاجتماع على أن المحفزات والدوافع النابعة من ذات المقاول هي أساس نجاح أعماله منها ما يلي [1]:

- ✓ **الرغبة في تحقيق الذات والانتماء :** وهذا يظهر من خلال سعيه لاكتساب الأشياء وإشباع حاجاته ، التي يأتي من ضمنها الحاجة للبحث عن التحدي والإثارة بإرادة قوية ومصرة على التغلب على العراقيل والمصاعب .
- ✓ **الرغبة في الاستقلالية (أي الاستقلال الذاتي) :** عن طريق خلق مملكة خاصة يتمتع فيها بكل حرية ، هذا ما يعتبره شومبيتر حلم المقاول الذي يسعى لتحقيقه .
- ✓ **الرغبة في المكانة (الوجاهة)والسلطة :** هذا المحفز النفسي يشبع حاجة اكتساب والوصول إلى مكانة وهيكل شخصي خاص به .

[1] بن سفيان الزهراء " المقاول والمؤسسة الصغيرة و المتوسطة وجها النمو الاقتصادي " ' دراسة ميدانية بشار ' رسالة ماجستير ، تخصص تسيير المؤسسات ، جامعة السنية –وهران ، 2005-2006 ص15

بالقول أنه لدى شخص ما مزايا المقاول الناجح أم لا ولكن هناك حد أدنى من الصفات التي ينبغي توفرها لدى شخص صاحب الفكرة والتي يمكن حصرها فيما يلي [1]:

- ✓ **الطاقة والحركية :** فالطاقة والحركية سلوك ضروري لا يمكن الاستغناء عنه، لأن عملية إنشاء مؤسسة تتطلب بذل جهد معتبر إضافة إلى تهيئة الوقت الكافي والطاقة اللازمة لإنجاز الأعمال.
- ✓ **الاستعداد و الميل نحو المخاطرة :** إن أهم ما يجب أن يتمتع به رجل الأعمال المبادر هو الشجاعة والمخاطرة ، ولكن المخاطرة غير المقامرة حيث تقوم الأولى على العمل الشاق ، وانتهاز الفرص السانحة ، بينما تقوم المقامرة على الحظ ، والمصادفة ، إنها لعبة التحدي والإثارة ، ومتعة التحدي من أجل النجاح .
- ✓ **القدرة على احتواء الوقت**: ينبغي على صاحب الفكرة أن يضع قي الحسبان أنه سيقوم بتطوير مجموعة من الأنشطة في الحاضر، والتي سوف لن يكون لها أي أثر إلا لاحقا، ولا يمكن تصور نجاح مؤسسة دون التفكير في المستقبل وتجديد الرؤية على المدى المتوسط والطويل.
- ✓ **الثقة بالنفس :** إن الناس الذين يملكون الثقة بالنفس يشعرون بأنهم يمكن أن يقابلوا التحديات ، وعن طريق الثقة بالنفس يستطيعوا أصحاب الأعمال الصغيرة والرياديون أن يجعلوا من أعمالهم أعمال ناجحة ، إذ أظهرت أغلب الدراسات أن الرياديين يملكون الثقة بالنفس ، والقدرة على ترتيب المشاكل المختلفة ، وتصنيفها والتعامل معها بطريقة أفضل من الآخرين [2].
- ✓ **القدرة على حل مختلف المشاكل :** فقد تواجه المقاول عقبات عديدة عند قيامه بإنشاء مؤسسة وهذا ما يفرض عليه محاولة حلها، واللجوء في بعض الأحيان إلى أطراف

[1] بن يحي وداد – عيساوي نجية " دوافع انشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة عن طريق أنساج " مذكرة شهادة الليسانس ، تخصص مقاولاتية ، جامعة يحي فارس سنة 2010-2011ص16

[2] فايز جمعة صالح النجار ، مرجع سابق ص12-13

وأشار "Daniel -2004" إلى أن الريادي هو ذلك الشخص الذي يستطيع تنظيم و إدارة الأعمال مع أخذ المخاطرة لتحقيق الربحية. وقد يستعين الرائد بالمستشرين من أجل إنجاز أعماله إلا أنه يتطلب منه بعض المهارات لانجاز الأعمال التي تأتي من التدريب والتعليم ، وهذه المهارات هي [1]:

1- **القدرة على التخطيط و التنظيم :** وضع الأهداف ولالتزام بالوقت ، برامج العمل .
2- **التخطيط المالي :** تحديد الموازنة وضمان القروض والسجلات المالية وبيان الموارد المالية
3- **بيع المنتجات و الأفكار :** تحديد نسبة المبيعات وتنظيم المجالات والأعمال والالتزام مع الزبون .
4- **الإدارة :** الخبرة في إدارة كافة الأعمال
5- **العمل مع الآخرين :**تطوير مهارات الاتصال وتبسيط إجراءات العمل
6- **القدرة عل أخد المخاطرة :** تحديد المخاطر قبل الانجاز في ظل جميع الظروف .
7- **القدرة على القيادة أو العمل وحيدا :** ضبط النفس وإدارة الأزمات .
8- **الصفات الشخصية :** أخذ المبادرة والعمل دون البحث عن المردود المادي والعمل ضمن مقاييس الأداء العالي .
9- **المعرفة بمهارات الخدمات و الإنتاج .**
10- **الالتزام بالأخلاقيات والقيم :** والتي تأتي من الدين والحضارة .
11- **القدرة على الاستمتاع والتعلم :** قدرات تقنية وإدارية ورياضية .
12- **الثقة بالنفس :** الفعالية في تنظيم الخطورة والدعم العائلي للأصدقاء[2]

نستنتج من التعاريف المذكورة سابقا أن المقاول " هو الشخص الذي يمتلك الصفات والقدرات والمهارات الشخصية التي تؤهله لاستغلال الفرص المتاحة وتحمل المخاطر الناجمة عن خلق وتطوير مؤسسة ما في ظل بيئة لا يقينية ، معتمدا في ذلك على الإبداع بمختلف أشكاله .

2) خصائص المقاول :

❖ **<u>تحديد المواصفات الشخصية الأساسية للمقاول :</u>**

حسب روبرت بابين "R.PAPIN "هناك تعدد وتنوع كبير في الجوانب الواجب توفرها لدى المقاول الناجح، فليس بالإمكان إذا اقتراح وصفة تسمح

[1]" بلال خلف السكارنة " مرجع سابق ص20

[2] Siagh Ahmed Ramzi, Younes Ben Zaied "Les déterminants du succès entrepreneurial ;Une étude empirique de la région de Sfaxen Tunisie",*Université de Rennes 1- CREM UMR CNRS 6211, France,* October 2012,p3

التدمير الخلاق [1]" في الأسواق والصناعات المختلفة تنشأ منتجات ونماذج عمل جديدة ، وبالتالي فإن الرياديين يساعدون ويقودون التطور الصناعي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل .

فالمقاول حسب" shumpeter" وقبل كل شيء شخص مبدع يقوم باستخدام الموارد المتاحة بطريقة مختلفة ، كما يعتمد على الاختراعات والتقنيات المبتكرة من أجل من أجل الوصول لتوليفات إنتاجية جديدة تتمثل في [2]:

- صنع منتج جديد
- استعمال طريقة جديدة في الإنتاج
- اكتشاف قنوات جديدة في السوق

أما كنتلو " R-Cantillon" – 1975- فقد عرف المقاول على أنه كل شخص يتحمل الخطر من أجل تحقيق عمل تجاري لحسابه الخاص لغاية تحقيق الربح [3].

وقد أشارة "Peggy-2000" إلى أن المقاول في اللغة الفرنسية هو الذي يأخذ أو يتوسط بين الشيئين ولديه القدرة على أخذ موقع مابين المورد والزبون ، وكذلك القدرة على أخذ المخاطرة والعمل على تحويل الموارد من المستوى الأدنى إلى مستوى أعلى من الإنتاجية [4].

وعرف " Don Harvey et Donald" المقاول بأنه الشخص الذي يستطيع تمييز الفرص واغتنامها بينما الآخرين لا يستطيعون ذلك .

ويرى "بلال خلف السكارنة" أن المقاول هو الذي ينمي ويبتكر شيئا ذا قيمة من لا شيء ، والاستمرار في أخذ الفرص المتعلقة بالموارد والالتزام بالرؤيا وكذلك أخذ عنصر المخاطرة .

المقاول حسب "Knight" هو الذي يتصرف على أساس توقعات لتقلبات السوق ، ويتحمل لا يقين في ديناميكية عمل السوق [5].

---

[1] عندما يكون النظام الاقتصادي في حالة توازن بين العرض والطلب ، فإن رائد الأعمال (المقاول) هو الذي يكسر حالة التوازن المسيطرة وذلك من خلال ما يقدمه من ابتكارات جديدة وأساليب إنتاج حديثة وأسواق ناشئة ، حيث يتمكن رواد الأعمال من كسر القيود من كسر القيود والحوافز و الجمود والركوض السائد في الأنظمة الاقتصادية بما يطرحونه من ابتكارات وأساليب جديدة فيتبعهم الآخرون فتحدث النقلة الاقتصادية الايجابية

[2] S.Boutillier et D. Uzunidis, La légende de L'entrepreneur, Editions la découverte 'Syros, paris,1999,p30

[3] بن سفيان الزهراء " المقاول والمؤسسة الصغيرة و المتوسطة وجها النمو الاقتصادي " ' دراسة ميدانية بشار ' رسالة ماجستير ، تخصص تسيير المؤسسات ، جامعة السنية –وهران ، 2005-2006 ص15

[4] بلال خلف السكارنة " الريادة وإدارة منظمات الأعمال " دار المسيرة لنشر والتوزيع ، عمان، 2007 ص18

[5] أ.لفقير حمزة " دور التكوين في دعم روح المقاولاتية لدى الأفراد " مجلة الاقتصاد الجديد –العدد12- جامعة برج بوعريريج،2015/01 ، ص4

II. المبحث الثالث : المقاول Entrepreneur

1)مفهوم المقاول :

لفظ المقاول أقدم من كلمة مؤسسة ، أخد عدة معاني متفرقة وكثيرا ما تختلف عن بعضها البعض ، وقد تتجمع أحيانا منها : المؤسس أو المنشئ ، المبادر أو المغامر ، المسير ، المنظم ، المخاطر و المبدع ...

المقاول " Entrepreneur " ظهرت هذه الكلمة في فرنسا خلال القرن 16 وهي كلمة مشتقة من الفعل " Entreprendre " والذي معناه [1]: باشر ، التزم ، تعهد ، وبالنسبة للغة الانجليزية فانه تستعمل نفس الكلمة " Entrepreneur " للدلالة على نفس المعنى في اللغة الفرنسية .

بالرجوع إلى قاموس (Merriam Webster .1998.p387) عرف الريادي على أنه الشخص الذي يستطيع تنظيم وإدارة المخاطر في الأعمال[2].

تطور مفهوم المقاول مع مرور الزمن ، ففي فرنسا وخلال العصور الوسطى كانت كلمة المقاول تعني الشخص الذي يشرف على المسؤولية ويتحمل أعباء مجموعة من الأفراد ،ثم أصبح يعني الفرد الجريء الذي يسعى من أجل تحمل مخاطر اقتصادية . أما خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر فقد كان يعد الفرد الذي يتجه إلى أنشطة المضاربة .

ويعتبر (J.B.Say) من الأوائل المنذرين لهذا المفهوم إذ اعتبره المبدع الذي يقوم بجمع وتنظيم وسائل الإنتاج ، بهدف خلق منفعة جديدة [3].

كما عرف "شومبيتر " المقاول سنة (1950) بأنه ذلك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار وبالتالي فوجود قوى الريادة "

---

[1] Alain FAYOLL et Azzedine TOUNES, " L'odyssée d'un concept et les multiples figures de l'entrepreneur ", In **Problèmes économiques**, N° 2.918, février 2007.

[2] بلال خلف السكارنة " الريادة وإدارة منظمات الأعمال " دار المسيرة لنشر والتوزيع ، عمان، 2007 ص18

[3] Jean-Luc Guyot, Jean Vandewattyne, les logiques d'action entrepreneuriale, éditions de Boeck université Bruxelles ,1er édition, 2008, p16.

ج - عناصر ثقافة المقاولة :

الحديث عن ثقافة المقاولة يحيل إلى الحديث عن العناصر المشكلة لهذه الثقافة والتي تتعلق بالدرجة الأولى بمجموعة من القيم المهنية للمقاول الذي عرف بأنه الشخص الذي يحمل قدرات تتعلق بالحاجة إلى الإنجاز، الثقة بالنفس، الرؤيا المستقبلية، الرغبة في الاستقلالية...الخ[1].

- ✓ **الحاجة إلى الإنجاز :** أي تقديم أفضل أداء والسعي إلى إنجاز الأهداف وتحمل المسؤولية والعمل على الابتكار والتطوير المستمر والتمييز، ولذلك فالمقاول دائما يقيم أداءه وإنجازه في ضوء معايير قياسية وغير اعتيادية.

- ✓ **الثقة لنفس :** حيث يمتلك المقومات الذاتية والقدرات الفكرية على إنشاء مشروعات الأعمال وذلك من خلال الاعتماد على الذات والإمكانيات الفردية وقدرته على التفكير والإدارة واتخاذ القرارات لحل المشكلات ومواجهة التحد ت المستقبلية .

- ✓ **الرؤية المستقبلية :** أي التطلع إلى المستقبل بنظرة تفاؤلية وإمكانية تحقيق مركز متميز ومستويات ربحية متزايدة.

- ✓ **التضحية والمثابرة :** يعتقد المقاولون بأن تحقيق النجاحات وضمان استمراريتها، إنما يتحقق من خلال المثابرة والصبر والتضحية برغبات آنية من أجل تحقيق أهداف وغايات مستقبلية ناجحة .

- ✓ **الرغبة في الاستقلالية :** ويقصد بها الاعتماد على الذات في تحقيق الغايات والأهداف، والسعي باستمرار لإنشاء مشروعات مستقلة لا تتصف لشراكة خاصة عندما تتوافر لديهم الموارد المالية الكافية .

[1] بدراوي سفيان " ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول " رسالة دكتورة،جامعة تلمسان 2014-2015 ص78

اجتماعية لا بيولوجية [1]. الثقافة كذلك هي ظاهرة اجتماعية وإنسانية وجماعية موجودة في كل المجتمعات ومتواصلة عبر كل الأزمنة ومختلف التعاريف تحيلنا إلى نقطة أساسية وهي أن الثقافة هي إحدى خصائص الاتحاد بين الفرد والمجتمع أو الفرد والبيئة ، ونجد تعاريف عديدة ومتنوعة لظاهرة الثقافة باختلاف المفكرين وتخصصاتهم، لكن على العموم يمكن أن نجمع عدة تعاريف ونخلص إلى أن الثقافة ما هي إلا مجموع الأفعال في وسط ما، تضمن تنشئة اجتماعية للأفراد في ظل نموهم واندماجهم في مجموعة معينة .

ب- ثقافة المقاولة :

يمكن أن نتعرض لثقافة المقاولة باعتبارها نظاما، أي أنها مجموعة من المدخلات المتمثلة في الأفكار، القيم، الموارد، المعارف، الخبرات...الخ، ثم العمليات التي هي عبارة عن مسار الإنشاء وتفاعل العناصر المكونة للمدخلات ثم المخرجات التي تتمثل في السلوكات، الإجراءات، الإستراتيجية، المنتجات، الخدمات، الصورة...الخ.

ثقافة المقاولة هي أيضا مجموعة من القيم الخاصة بالمقاول، منها الاستقلالية، الإبداع، المسؤولية والرغبة والأخذ بالمخاطر، كما أنها مجموعة من المبادئ والقيم التنظيمية التي تصبغ المسار المقاولاتي من الفكرة إلى التجسيد، إنها الروح المقاولاتية التي تنظم الممارسة التسييرية وتوجهها لتحقيق الأهداف، كما أنها تعبر عن الفكر المؤسساتي والقيم الثقافية الجماعية[2].
ويعرفها البعض [3]: "على أنها مجمل المهارات والمعلومات المكتسبة من فرد أو مجموعة من الأفراد ومحاولة استغلالها وذلك بتطبيقها في الاستثمار في رؤوس الأموال وذلك بإيجاد أفكار مبتكرة جديدة، إبداع في مجمل القطاعات الموجودة إضافة إلى وجود هيكل تسييري تنظيمي .وهي تتضمن التصرفات، التحفيز، ردود أفعال المقاولين، بالإضافة للتخطيط واتخاذ القرارات التنظيم والمراقبة . كما أن هناك أربع أماكن يمكن أن ترسخ فيها هذه الثقافة هي :العائلة، المدرسة، المؤسسة والمحيط .

[1] MEGHERBI (A) : "la culture et la personnalité dans la société algérienne", Révolution Africaines,1981,Algéie,p40
[2] بدراوي سفيان " ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول " رسالة دكتورة،جامعة تلمسان 2014-2015ص25
[3] منيرة سلامي " تجربة وكالة الوساطة والضبط العقاري وتجربة الحظيرة التكنولوجية بالجزائر " عنوان المداخلة ' التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر ' يومي 18-19 أفريل 2012

- إيجاد الأفكار الجديدة الخلاقة التي تسمح برفع التحدي
- اتخاذ القرارات الصائبة
- اقتحام الغموض
- استقرار المعلومات والتدقيق فيها
- تحقيق أفضل الأهداف في أسوء الظروف
- التعامل مع الحالات ومواقف عدم التأكد في المحيط
- يتحمل المخاطر ولا يخشى الفشل
- يحدث التغيير الذي يسمح بتحقيق مكاسب جديدة
- التعامل بمرونة

مما سبق ، يمكننا أن نستكشف أن روح المقاولاتية ليست علما ولا فنا فقط ، ولا خصائص وصفات محددة فطرية أو مكتسبة بل هي ممارسة وسلوك تغذيها قاعدة معرفية ، والمعرفة في مجال المقاولاتية هي وسيلة لتحقيق الغاية وتعكس المهارات والقدرات ، لذا فهي تعرف على أنها قدرة فردية أو جماعية ، على تحمل المخاطر برأس المال والمغامرة في تقديم شيء جديد بمعنى الابتكار باستخدام أفضل مزيج من الموارد المختلفة ، وعلى حد قول ميلر (1983) روح المبادرة هو " العملية التي تجدد بها المنظمات نفسها وأسواقها بواسطة رائد الابتكار و المخاطرة"[1] وعليه فهي القدرة على رؤية الفرص ضمن ما يراه الآخرون ، تهديدا تعني روح المقاولاتية توليد الابتكار والرغبة في تحقيق النجاح (Jean Louis-Schaan)

إذن روح المقاولاتية هي عبارة واسعة الدلالات والمعاني تتعدى في مفهومها عملية إنشاء المؤسسات الفردية ، لتشمل تطوير الكفاءات الفردية في تقبل إمكانية التغيير بروح منفتحة مما يمكن الأفراد من تطوير أنفسهم ، واكتساب مهارات جديدة ناتجة عن الانتقال للميدان العملي ، وتجريب الأفكار الجديدة ، وبالتالي كسر حاجز الخوف من التغيير ، واكتساب مرونة في التعامل مع المستجدات [2].

2) ثقافة المقاولاتية :

أ- **الثقافة** هي نظام من الأفكار والمعارف والتقنيات وأنماط السلوك والاتجاهات التي تميز مجتمعا ما ، كما أن المحافظة أو اكتساب الثقافة هي عوامل

[1] Clausen, Tommy H. and Madsen, Einar Lier (2011) "ENTREPRENEURIAL ORIENTATION AND FIRM PERFORMANCE: ADYNAMIC PERSPECTIVE ," *Frontiers of Entrepreneurship Research*: Vol. 31: Iss. 12, Article 1. 06/11/2011,p3

[2] دباح نادية " دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها " مذكرة ماجستير تخصص إدارة الأعمال ، جامعة الجزائر 3 ، 2011-2012 ص44

أما روح المقاولة فهو أشمل من مفهوم روح المؤسسة فبالإضافة لذلك، فهو مرتبط أكثر بالمبادرة والنشاط .فالأفراد الذين يملكون روح المقاولة لهم إرادة تجريب أشياء جديدة، أو القيام بالأشياء بشكل مختلف، وهذا نظرا لوجود إمكانية للتغيير .وهؤلاء الأفراد ليس بالضرورة أن يكون لهم اتجاه أو رغبة لإنشاء مؤسسة، أو حتى تكوين مسار مهني مقاولاتي، لأن هدفهم يسعى لتطوير قدرات خاصة للتماشي والتكيف مع التغيير، وهذا عن طريق عرض أفكارهم والتصرف بكثير من الانفتاح والمرونة . والبعض الآخر يتعمقون ويعتبرون أن روح المقاولة تتطلب تحديد الفرص وجمع الموارد اللازمة والمختلفة من أجل تحويلها لمؤسسة.

حيث ترتبط روح المقاولاتية بالدرجة الأولى بأخذ المبادرة و العمل، والتدريب المهني[1] ، فالأفراد الذين يتمتعون بروح المقاولاتية يمتلكون العزيمة على تجريب أشياء جديدة ، أو على انجاز الأعمال بطريقة مختلفة وذلك بسبب بسيط يمكن في وجود إمكانية للتغيير .

وليس بالضرورة أن يكون لهؤلاء الأفراد الرغبة في إنشاء مؤسستهم الخاصة ، ولا حتى في دخول في مسار مقاولاتي ، فهم يهدفون بالدرجة الأولى إلى تطوير قدرة للتعامل مع التغيير ، لاختبار وتجريب أفكارهم ، والتعامل بكثير من الانفتاح والمرونة .

وحسب التعريف المقدم من مجموعة المختصين في الاتحاد الأوروبي المكلفين بتدريس المقاولاتية ، يجب أن لا تنحصر روح المقاولاتية فقط في إنشاء المؤسسات ، بل يجب النظر إليها كموقف عام يمكن استعماله بفائدة من طرف كل فرد في حياته اليومية وفي كل النشاطات المهنية . ولذلك يجب حصر روح المقاولاتية في مجموعة الوسائل والتقنيات التي تسمح بالانطلاق في النشاط التجاري لأنها تتعلق قبل كل شيء بالمبادرة والعمل [2].

و في تعريف آخر فروح المقاولاتية [3]:هي مجموعة من المؤهلات والقدرات التي تميز الشخصية المقاولاتية ، وتعكس سلوك وتصرف الشخصية المقاولاتية ، لم يتفق الباحثون على حصرها ، ولكننا أمكننا أن نستكشف منها ما يلي :

- اكتشاف الفرص والعمل على اقتناصها
- خلق القيمة المضافة

[1] Christopher Woodruff, David McKenzie, Suresh de Mel, " Business Training and Female Enterprise Start-Up, Growth, and Dynamics:Experimental Evidence from Sri Lanka", *University of Peradeniya,october 2012 ;p02*

[2] A.F. Lambert, J. Donnay et autres, Réalisation d'une boite a outils pédagogique qui contribuent au développement de l'esprit d'entreprendre à l'attention des enseignants et étudiants de l'enseignement secondaire , hppt:// www.freefondation.be

[3] لفقير حمزة " تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة " مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة البليدة ، الجزائر 2009 ص8

✓ **مقاولات أخرى** : هي أي نوع من الأعمال التنفيذية التي تتم بواسطة شخص أو شركة و تنتهي فيها العلاقة بينهما بانتهاء العمل وتنفيذه و تسليمه لصاحب العمل و استلام منه مخالصة بالإتمام ،وقد يلجأ البعض إلى حجز مبلغ من المستحقات لضمان العيوب الخفية إلى فترة محددة يتم الاتفاق عليها بين فترة طرفي التعاقد.[1]

I. المبحث الثاني : تقافة المقاولاتية وروح المقاولاتية :

أخد موضوع المقاولة والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيز اهتمام كبير بالمقارنة مع الماضي ، حيث الاهتمام كان يخص فقط المؤسسات الكبيرة باعتبارها المولد الوحيد لوظائف الثروة ، لكن سرعان ما تغيرت هذه النظرة بعد بروز الأهمية المتنامية لقطاع المقاولة الخاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، التي غالب ما يرتبط اسم المقاول بها .

إن المشروعات الصغيرة لا يمكن أن تزدهر إلا في مجتمع تتوفر فيه روح المقاولاتية وروح الريادة وحب العمل الحر .
لذا أصبح موضوع تطوير روح المقاولاتية و ثقافة المقاولاتية يشغل حيز اهتمام كبير خاصة عند شريحة الشباب ، لأنه يمس مشكلة البطالة . والسؤال المطروح ماذا نعني بروح المقاولاتية ؟ و ثقافة المقاولاتية ؟ ، وللإجابة على هذا السؤال سوف نقوم من خلال بحثنا بإعطاء تعريف و تحليل لكل منهما .

1) روح المقاولاتية :

لقد ازداد اهتمام الباحثين بدراسة روح المقاولاتية نظرا لأهميتها الكبيرة في تدعيم وتشجيع المقاولاتية ولأن المصطلح مازال محل البحث لم يتم التوصل إلى اتفاق حول إيجاد تعريف موحد و شامل له .

فحسب c.leger-Jarniou لا يجب الخلط بين المقاولاتية « L'esprit D'entreprendre » وروح المؤسسة « L'esprit D'entreprise » فلكل منهما مفهومها الخاص ، فروح المؤسسة بالنسبة إليها تتمثل في مجموع المواقف الايجابية تجاه المؤسسة و المقاول [2].

[1] د – أحمد محمد المصري : المرجع نفسه ,ص:33-35.

[2] C,Leger- Jarniou , A propos De promotion aupres des jeunes esprit dentreprise ou esprit d'entreprendre hppt:// www.reaampe.org/3_down load /Esprit _ entreprise _ et_ entrepreneuriale .

✓ **مقاولات التركيبات:** تتمثل هذه المقاولات في تركيب الأجهزة و تجهيزات المنشآت و المصانع،ولا سيما تلك التي تحتاج إلى خبرات خاصة، و بعض الشركات المنتجة للآلات و التجهيزات تتعهد بأعمال التركيبات أو إسناد هذه الأعمال لمقاولين من طرفها تضمن صحة التركيب و ملائمة ظروف التشغيل و في مثل هذه الحالات تحتفظ الشركة المنتجة بالإشراف المباشر على التركيب و اعتماد صحته للعميل، وكثيرا ما نشاهد في عقود التركيب ضمان الصحة و الملائمة لمدة معينة و إذا ظهرت عيوب خفية أو ظاهرة تقع على مسؤولية المقاول و المشرفين عليه .

✓ **مقاولات التوريدات :** التوريدات عملية تنفيذ الإمدادات و التموين للجهة المتعاقد معها بعقود محددة ، وفي بعض عقود التوريد يتم الاتفاق مع جهات خارجية أو شركات خارج البلاد و يعتبر المقاول مستورد يخضع لقواعد و قوانين الإستراد.

✓ **مقاولات تنفيذ الأعمال الفنية:** مثل هذه المقاولات تتناول الجوانب الفنية التي تعتمد على خبرة طويلة و من أمثلة ذلك الشركات المتخصصة في تجهيز المستشفى أو تأثيث الفنادق و القرى السياحية و أعمال الديكور و تتطلب تنفيذ هذه الأعمال الاستعانة بعدد الفنيين المتخصصين لوضع التصميمات الملائمة ،و هناك من يعهد إلى مهندسي الديكور لوضع هذه التصميمات وهذا الأخير يقوم بتنفيذ الأعمال بواسطة عمال فنيين آخرين تحت إشرافه و مسؤوليته ،و في هذه الحالة يعتبر مهندس تصميم و مقاول تنفيذ في آن واحد. [1]

✓ **مقاولات الباطن** : مقاول الباطن هو صانع أو عامل فني يعمل معه عدد من العمال ،و في مجال المقاولات الهندسية و الإنشائية يوجد عادة مقاول رئيسي و مقاولين باطن فالمقاول الرئيسي هو المتعاقد مع صاحب المشروع و الملزم بكافة التعهدات و التنفيذ و تسري عليه الشروط الجزائية و التعويضات و التأمينات على عمال المقاولة .

بينما مقاول الباطن هو المتعهد بالجزء الخاص المسند إليه،و في هذه الحالة يقوم المقاول الرئيسي بالتعاقد معه في حدود الإعمال المتعاقد عليها و يأخذ عليه الشروط و العقوبات في حالة التخلف عن التنفيذ .

✓ **مقاولات تشغيل العمالة:** في هذا النوع من المقاولات يلتزم المقاول بجلب العمال و الأفراد طبقا لشروط و مطالب محددة فهو يعتبر جالب للعمال من مناطق مختلفة ،و يتولى الارتباط مع الجهة الطالبة و قد يشمل عقد المقاولة استبدال العمالة و تغيير غير الصالح منها و يدرج ضمن هذه المقاولات المكاتب المتخصصة في تشغيل العمالة بالخارج و هؤلاء يحصلون على ترخيص من وزارة القوى العاملة و لهم سجل خاص أما غالبية مقاولي الأنفار في الزراعة أو الصناعة فهم بدون ترخيص خاصة العمالة الموسمية البسيطة.

[1] د أحمد محمد المصري :المرجع نفسه,ص:32.

- التقليل من البطالة وذلك بخلق مناصب شغل وتحسين مستوى معيشة الأفراد
- إشباع رغبات وحاجات المستهلكين من السلع و الخدمات .

ب – المهام الاقتصادية : يمكن حصرها في النقاط التالية :

- زيادة الدخل الوطني وبالتالي الفردي .
- زيادة الإنتاج الوطني مما يؤدي إلى التقليل من الاستيراد وزيادة التصدير و بالتالي ربح العملة الصعبة وتقليل من التبعية إلى الخارج .
- تمويل خزينة الدولة وذلك عن طريق دفع الضرائب والرسوم .
- التكامل الاقتصادي على المستوى الوطني .

ج – المهام الثقافية :

نذكر مايلي :

- ترقية العامل بالمعرفة التقنية الحديثة لكي يستطيع التحكم في أساليب التكنولوجية الحديثة .
- المساهمة في التزويد بالمعرفة وذلك عن طريق وجود نوادي علمية و مجلات وجرائد في إطار تكوين وتخصص العمال .

4) تصنيف المقاولات [1]

المقاولات تتنوع و تتعدد ، تصغر و تتسع طبقا لنوع العمل و طبيعته و يمكن تصنيفها إلى الأنواع التالية:

- ✓ **مقاولات المباني والمنشآت:** هي الأعمال التنفيذية الخاصة بالبناء والتشييد مهما كان نوع المباني ،و المقاولون في هذا النوع يعتمدون أساسا على الخبرة السابقة و لهذا نجد كثيرا من العطاءات تشترط سابقة الخبرة و ما سبق للمقاول من إنجازه من مباني أو منشآت.
- ✓ **مقاولات أعمال الكهرباء:** هذا النوع من المقاولات يرتبط أساسا بأعمال التوصيلات الكهربائية ،و تركيب محطات التحويل و توزيع القوى الكهربائية وغيرها، والمقاولات من هذا النوع لا يسهل الدخول فيها إلا للمهندسين و الفنيين في مجال الهندسة الكهربائية و تصنيع أجزائها المختلفة.

[1] د– أحمد محمد المصري " إدارة شركات المقاولات" مؤسسة شباب الجامعة 40 ش د . مصطفى مشرفة، الإسكندرية، مصر، 1998، ,ص: 31.

- قدرتها على إمداد المشروعات الكبرى ببعض المكونات أو لعب دور الصناعة المغذية أو المساعدة في توزيع المنتجات ، أو قيامها بتقديم الخدمات المختلفة مثل أعمال الصيانة و الإصلاح .
- مرونتها وقدرتها على الانتشار في مختلف المناطق الجغرافية مما يساعد على تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا وتقليص التفاوت بين الريف والمدن وإعادة الريف إلى وضعه الطبيعي كوحدة منتجة ومصدر لفائض إنتاجها مما يحد من معدلات الهجرة الداخلية و إعادة التوزيع السكاني وخفض نسبة البطالة من خلال مجتمعات إنتاجية جديدة في مناطق نائية .
- قدرتها على التكيف مع تغيرات السوق وتقديم منتوج وفقا للاحتياجات المستهلك من السلع والخدمات بأسعار تتوافق مع القدرات الشرائية .
- هي الأكثر استخداما للخامات المحلية مما يزيد من القيمة المضافة في هذا القطاع .
- انخفاض التكلفة المالية لتوفير فرص العمل مما يزيد من قدرة هذا القطاع على استيعاب المزيد من القوى العاملة وتقديم معالجة نسبية لمشكلة البطالة .
- كما تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ميدانا خصبا لتنمية و تطوير المهارات الإدارية و الفنية والإنتاجية و التسويقية وتفتح مجالا واسعا أمام المبادرات الفردية و التوظيف الذاتي وتدعيم روح الابتكار والتجديد لضمان نجاحها واستمراريتها حيث أثبتت التجارب الدولية أن أغلب الابتكارات وعمليات التطوير تتم بواسطة منشآت صغيرة لديها كفاءات متخصصة و حافز إبداعي .

في ضوء هذه المميزات فقد تزايد الوعي والاهتمام على المستوى الدولي بأهمية المنشآت الصغيرة والصناعات الحرفية وتزايد الاعتراف بقيمة المبادرة الفردية والتشغيل الذاتي والتشجيع على تحديد الإبداع وإطلاق الطاقة الخلاقة للإنسان مع تعليق امال عريضة في معظم بلدان العالم في توليد فرص عمل جديدة وزيادة الاستثمار عن طريق الاعتماد على المبادرات الفردية والعمل المستقل حيث أن الطاقة الحكومية لم تعد قادرة لوحدها على توفير فرص عمل لوحدها .

3) – مهام المقاولة :

للمقاولة عدة مهام من بينها مهام اجتماعية ، اقتصادية وثقافية [1].

أ – **المهام الاجتماعية :** وهي تتمثل فيما يلي :

[1] بلغزالي فاطمة " خلق مؤسسة للصيانة و التصليح " مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستير جامعة أبوبكر بلقايد – تلمسان- 2013- 2014 ص18

2) - خصائص المقاولاتية :

- رأس مال معقول ، الأمر الذي يجلب الأفراد الذين يميلون للإبداع والابتكار ويرغبون في الإشراف المباشر على أموالهم .
- الملكية الفردية أو العائلية أو الشراكة المحدودة ، فكلما كان رأس المال منخفضا كلما كان بإمكان الشخص امتلاك مشروع يتماشى وقدراته ومهاراته .
- إستقلالية الإدارة بحيث يكون صاحب المقاولة هو مديرها .
- قلة التدرج الوظيفي بهذه المقاولات اعتبارا لعدد العملين ، مما يساعد على اتخاذ القرار بسهولة و سرعة كما يمكن من استقرار يد العاملة بها .
- سرعة التكيف مع الأوضاع الإجتماعية والاقتصادية [1].

أ- الآثار الإيجابية للمقاولات :

للمقاولة قدرة على المساهمة بشكل فعال في تنمية الدول لأنها قادرة على دعم مناخ المنافسة التي تمثل اللبنة الأساسية في أي تقدم كما تساهم في التخفيف من ظاهرة البطالة كظاهرة اجتماعية خطيرة تهدد أفراد المجتمع .

ب- الآثار السلبية للمقاولات :

- اتخاذ القرارات عادة ما يتم دون دراسة كافية .
- تأثير الفشل في فرع من فروعها [2].

2) - مميزات المقاولاتية [3]:

- استطاعت في بلدان عديدة أن تمتص جزءا هامًا من آثار الأزمات والركود الاقتصادي وتدهور الأوضاع العمالية .
- تمكين المرأة و الرجل على حد سواء من مساهمتهما في الأنشطة الاقتصادية .
- انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء و تشغيل المشروعات الصغيرة بالمقارنة بغيرها وبالتالي تصبح نمطا للاستثمار يتفق مع رغبات المستثمرين في الدول النامية .
- اختلاف أنماط الملكية حيث يغلب نمط الملكية الفردية أو العائلية أو شركات الأشخاص وهو النمط الذي يناسب المدخرات الصغيرة التي تتواجد لدى أصحابها قدرات ومهارات تنظيمية وإدارية متميزة .

---

[1] ناجي بن حسين " آفاق الإستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر " مجلة الاقتصاد والمجتمع ، العدد 2 ، ص 90-91

[2] ناجي بن حسين ' مرجع سابق ، ص 92

[3] شلوف فريدة " المرأة المقاولة في الجزائر " دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم إجتماع تنمية وتسيير الموارد البشرية ، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة

وهذا التعريف يشير صراحة إلى فكرة تحمل المخاطر التي تنجم عن المغامرة باقتراح منتوج جديد على المستهلك قد يلقى القبول كما قد يلقى الرفض .

وأعطى الاتحاد الأوروبي سنة 2003 التعريف التالي للمقاولاتية [1]: " هي الأفكار والطرق التي تمكن من خلق وتطوير نشاط ما عن طريق مزج المخاطر والابتكار و/أو الإبداع والفاعلية في التسيير وذلك ضمن مؤسسة جديدة أو قائمة " .

فمن خلال هذا التعريف والتعاريف السابقة الذكر التي تم الاطلاع عليها يمكن أن نستنتج أن مفهوم المقاولاتية يتمحور حول النقاط التالية :

- المقاولاتية تتطرق إلى المقاول على أساس أنه شخص يتفرد بخصائص معينة .
- المقاولاتية تتحدث عن خلق فرص العمل والابتكار و الإبداع والنمو[2].
- المقاولاتية هي خلق أو إنشاء منظمة جديدة .
- المقاولاتية هي خلق قيمة مضافة .
- المقاولاتية تهتم بالمؤسسات ذات نسبة النمو المرتفعة .
- المقاولاتية تتضمن المخاطرة .
- المقاولاتية تهتم بالمسيرين الملاك .

الشكل (4) : تعريف المقاولاتية (الريادة) :

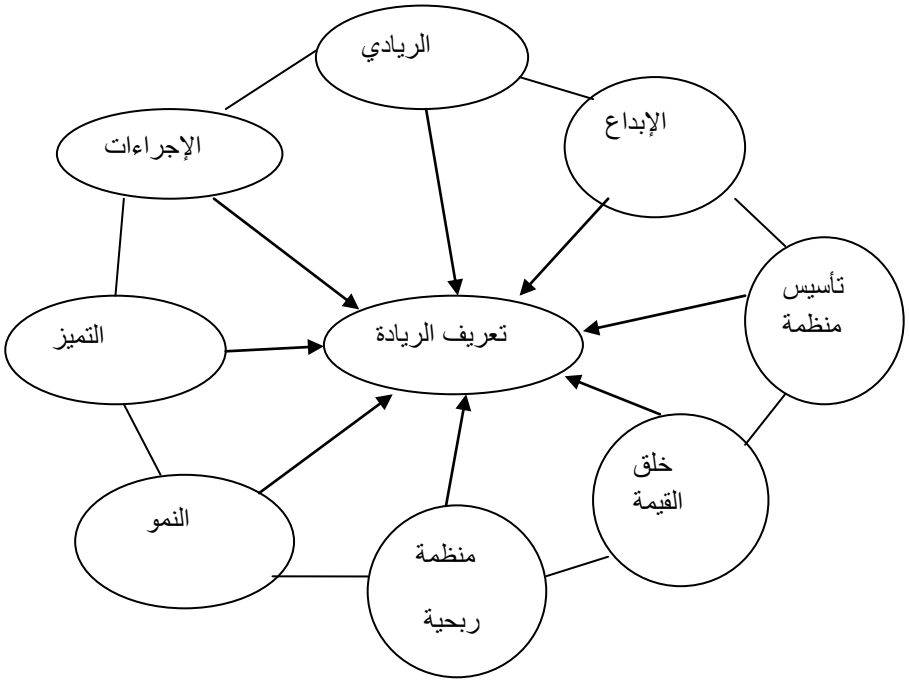

المصدر : مزهر شعباني العاني ' إدارة المشروعات الصغيرة منظور ريادي تكنولوجي ' ص27

[1] Nadim Ahmed and Richard G.Seymour " Defining entrepreneurial Activity " p8 From de site http://www.oecd.org/dataoecd

[2] Ahmed Nessim, " Global Entrepreneurship Monitor:GEM-MENA Regional Report 2009" Copyright © International Development Research Centre, 8th Floor, Giza 2010,p12

أما البروفيسور " **Howard Stevenson** "بجامعة **Harvard** يوضح أن [1]: المقاولة عبارة عن مصطلح يغطي التعرف على فرص الأعمال من طرف أفراد أو منظمات ومتابعتها وتجسيدها "

و إن المتتبع لأراء " شومبيتر" يرى أن للمقاولاتية أبعادًا كثيرة فكل مخترع أو مجدد أو منظم هو مقاول (ريادي) . والأهم من ذلك أن دور المقاول يتمثل في إحداث تحول أو تغير في سير التنمية الاقتصادية .

لم يقتصر مفهوم المقاولاتية على المخاطرة (العمل في ظروف غير متوقعة) والابتكار بل تعداها في النصف الثاني من القرن العشرين إلى الإدارة والتنظيم ، فالمقاول في نظر هوزيلتر " **Hozelitz** " (19952) هو الذي تتوفر فيه مهارات الإدارة وروح القيادة . وركز هوزلتر على الريادة في القطاع الصناعي باعتبارها مزيجًا من تصنيع الأشياء وتسويقها دون معرفة مدى قبولها عند الآخرين . إن هذا يعني أن روح المخاطرة تبقى مرافقة لسلوك المقاول [2].

- المقاولة حسب المشرع الجزائري[3]:

عرف المشرع الجزائري المقاولة في المادة (2) من القانون التجاري غير التي جاءت في المادة (549) من القانوني المدني ، والقصد الأساسي من المقاولة في هذه الحالة هو تنظيم نشاط معين في شكل مشروع ، وهو المعنى الاقتصادي الذي استعاره المشرع في فكرة المقاولة ، ذلك أن معنى المقاولة في مفهوم المادة (2) من القانون التجاري و التي تعد عملا تجاريا بحسب الموضوع ، وفصلت في ذلك مجموعة من أنواع المقاولات والتي لا تنطبق على المعنى الوارد الذي جاءت به المادة (549) من القانون المدني [4]: " المقاولة هي عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيئًا أو أن يؤدي عملا أو يتعهد به المتعاقد الآخر " . وهذه المادة تعتبر المقاولة من العقود الواردة على العمل أساسا ويمثل العمل عنصرا جوهريا في عقد المقاولة .

ولقد عرف " ROBERT HISRIH "المقاولاتية على أنها [5]: " السيرورة التي تهدف إلى إنتاج منتج جديد ذو قيمة وذلك بإعطاء الوقت والجهد اللازمين ، مع تحمل المخاطر الناجمة عن ذلك بمختلف أنواعها (مالية ، نفسية ، اجتماعية) وبمقابل ذلك يتم الحصول على إشباع مادي ومعنوي .

---

[1] سعد طه علام " دراسة الجدوى وتقييم المشروعات " طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة 2003 ، ص19

[2] د.مروة أحمد / د.نسيم برهم " الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة " جامعة القدس المفتوحة الطبعة 12 / 2007

[3] القانون التجاري " الأمر 5975 المؤرخ في 26 سبتمبر 1957 " تعديلات 2005 ، دار الجزيرة للنشر والتوزيع

[4] أكمون عبد الحليم " الوجيز في شرح القانون التجاري الجزائري " قصر الكتاب ، البليدة الجزائر ، 2006 ص59

[5] Robert Hisrich et Michel P.Peters ,**ENTREPRENEURSHIP** "lancer , élaborer et gérer une entrepris " édition de nouveaux horizons , Françe , 1989 , p7

كما تعتبر المقاولات كغيرها من المهن ، تتطور باستمرار مع تطور العلم والتكنولوجيا ، وهي مهنة ذات أسس وقواعد ثابتة تفرض على من يمارسها التقيد بهذه الأسس والعمل بموجبها كي يضمن لنفسه التقدم والنجاح والربح الذي يريده .

و المقاولات هي علم و فن وإدارة وهي ليست كما يظن البعض ، عملية مغامرة أو مجازفة غير محسوبة النتائج يلعب الحظ الدور الأول فيها .
وهي تتطلب جهدا متواصلا وتطور مستمر والتزاما تاما بالمبادئ العلمية حتى تؤتي ثمارها وترد للمقاول ربحا ماديا وسمعة معنوية تضاف إلى رصيده المهني [1].

أما ألان فايول " **Alain Fayolle** " فيعرفها كما يلي [2]: " يمكن تعريف المقاولاتية ببساطة ، أنها حالة خاصة ، يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم الأكادة ، أي تواجد خطر . والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكات ذات قاعدة ، تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة ، وأخذ المبادرة والتدخل الفردي " وهذه الحالات يمكن أن تربط بـ :
- إنشاء مؤسسة أو نشاط من طرف أفراد مستقلين أو من طرف مؤسسات .
- استعادة نشاط أو مؤسسة ، تكون في صحة جيدة " سليمة " أو تواجه صعوبات من طرف أفراد مستقلين أو من طرف مؤسسات .
- تطوير وإدارة بعض المشاريع المخطرة في المؤسسات .
- القيام بتسيير بعض الوظائف أو المسؤوليات داخل المؤسسة .

المقاولة هي القدرة و الرغبة في تنظيم وإدارة العمال ذات الصلة بها ، حيث يعتبر المشروع المقاولاتي (الريادي) الأساس في بناء وتطوير منظمات الأعمال القادرة على المنافسة والدخول إلى الأسواق الخارجية [3].

ويعرفها برنارد مودر" **Bernard Motter** " من الناحية الاجتماعية كما يلي [4] : هي وحدة اجتماعية هادفة تتكون من عناصر بشرية ومعنوية ، تحيا وتموت كسائر الكائنات الأخرى ، تمارس النشاط الاجتماعي وتتمتع بذمة مالية وتنتج سلع وخدمات في محيط محدد لها.

[1] يحي مزيودي " المقاولات علم فن و إدارة " الشركة العلمية للكتاب ، الطبعة الأولى سنة 2003 ، ص 14
[2] Alain Fayolle ‘ le métier de créateur d’entreprise ‘ Edition d’organisation , paris , 2003, p39 .
[3] زياد مراد " الريادة والإبداع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة " الملتقى الدولي حول المقاولاتية (التكوين وفرص الأعمال) ، الجزائر ، بسكرة 8/7/6 أفريل 2010
[4] Bernard Motter " la sociologie industrielle " presse universitaire de Françe ,1975,p50

تكون جديدة أو فريدة ، ولكن يجب على المقاول أن يضيف لها قيمة من خلال تخصيص الموارد المتاحة والمهارات الضرورية [1].

حسب ستيفن " steven "وسهلمان" sahlman " يعرفان المقاولة بأنها طريقة الإدارة التي تضمن متابعة الفرص بدون اعتبار المصادر المسيطرة عليها [2].

المقاولة هي عمل المقاول ويمكن أن تمارس في سياق وأشكال مختلفة بحيث يمكن أن تكون[3] :

- خلق مؤسسة جديدة وتعد المقاولة بمعناها القانوني .
- تطوير نشاط جديد في ظل مؤسسة متواجدة مسبقا .
- إعادة تأهيل مؤسسة المصغرة أو صغيرة هي في حالة انحلال .

تبقى هذه التعريفات شاملة وعامة لمفهوم المقاولة التي هي في حد ذاتها مجال بحث العديد من الاقتصاديين ، بحيث يعرفها جون ستيوارت ميل (1948)، بأنها مثل تسجيل أي شركة خاصة والتي تشمل أصحاب القرار ، متخذي المخاطر والأفراد الذين يأملون في تحقيق الثراء من خلال إدارة أقل الموارد لتأسيس شركات أعمال جديدة [4].

المقاولة هي وحدة للإنتاج تعتمد على العمل ورأسمال تقني ومالي لإنتاج منافع وخدمات وذلك لتلبية حاجات المستهلك وتهدف المقاولة إلى تحقيق أكبر قدر من الربح . بالإضافة إلى أن المقاولة جهاز منظم يعتمد على رؤساء ومرؤوسين وكل شخص في المقاولة يختص بمهام معينة (إدارة ، إنتاج ، تسويق) وهي جهاز منفتح على عدة شركاء (ممونون ، الزبائن، الممولون....) [5].

المقاولاتية هي أحد مدخلات عملية اتخاذ القرار المتعلق بالاستخدام الأفضل للموارد المتاحة للوصول إلى إطلاق المنتج أو الخدمة الجديدة وكذلك الوصول إلى تطوير طرق وأساليب جديدة للعمليات .

[1] فايز جمعة صالح النجار ، عبد الستار محمد علي " الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة " دار الحامد للنشر ، الطبعة الأولى 2006 ،ص5

[2] بوزيدي سعاد " المقاولة والتنمية الاقتصادية " 'حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –تلمسان 'مذكرة ماجستير سنة 2006 - 2007 ص10

[3] - Emille – michel Hernandez : L'entrepreneuriat approche théorique , L'harmattan ,p13

[4] ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، أفريل 2015.

[5] شافي فدوى عمرية " أبعاد كفاءات ومهارات المقاول في تطوير المؤسسة – دراسة حالة المقاولين في بشار) مذكرة ماجستير سنة 2011-2012 ص20

من خلال الأبحاث التي قام بها مجموعة من العلماء في مختلف المجالات ، يلاحظ أن المقاول له علاقة بعدة شخصيات في عدة مجالات ، كالقائد و المسير فهما شخصيات متلازمة في العلوم الاقتصادية ،أما عن ضمان نجاح المقاولاتية فهو تحقيق مكاسب اقتصادية مجزية و نمواً متصاعداً على الرغم من المخاطر التي قد تقع دون سابق إنذار [1].

➢ مفهوم المقاولة : Entrepreneurship

1) - مفهوم المقاولة لغة واصطلاحا :

أ) لـغـة : قد تكون التسمية " مقاولة " بحد ذاتها لا تعبر بدقة عن المقصود منها عمليا . ولكنها ككل مصطلح ، قد تم التعارف على إطلاقه على أمر ما . فقد أطلق هذا التعبير على هذا النوع من الأعمال الذي يقوم فيه المقاول بالتعاقد مع صاحب العمل المراد تنفيذه[2] ، والمصطلح مقاولة هي كلمة قديمة جدًا ظهرت ولأول مرة في قاموس بارنهارت "Barnhart" وكانت أول كتابة لها على الشكل التالي " Entreprenour " وذلك في سنة 1475 و الظهور الثاني كان سنة 1485 " Entrepreneur " .

اختفى بعد ذلك المصطلح لمدة 350 عاما حتى ظهر مرة أخرى سنة 1852 لكن بمعنى مختلف ومصطلح جديد وهو " r manage أوpromoteur" المسير أو الرائد.

أما في قاموس أكسفورد الإنجليزي[3]OED فقد أعطى نفس المعنى للمقاول والمسير فهو يسمى الآن الشخص الذي يبرز في المؤسسة ، الذي يملك أو يسير عملا ، هو الشخص الذي يتحمل الأخطار في إطار الخسارة أو الربح . وضع OED تعريفا للمقاول والذي نقصد به في هذا البحث : المقاول يأخذ عدة أشكال ، فقد يكون
رجل أعمال خاص ، أو شركة تعاونية ، شركة ذات أسهم في البلدية [4].

ب) إصطلاحا :المقاولة هي عملية إنشاء شيء جديد ذو قيمة ، وتخصيص الوقت والجهد والمال اللازم للمشروع وتحمل المخاطر المصاحبة لهذا العمل واستقبال المكافئة الناتجة عنه .إنها عملية ديناميكية لتأمين تراكم الثروة ، وهذه الثروة تقدم عن طريق الأفراد الذين يتخذون المخاطر في رؤوس أموالهم ، وأيضا الإلتزام بالتطبيق لكي يضيفوا قيمة إلى بعض المنتجات والخدمات ، وهذه المنتجات قد

[1] د.مروة أحمد / د.نسيم برهم " الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة " جامعة القدس المفتوحة الطبعة 12 / 2007 ص7
[2] د.محمد علي جعلوك " أعمال المقاولات – إدارة المشروعات وتنفيذ العقود " دار الراتب الجامعية – الطبعة الأولى 1999ص15
Oxford English Dictionary
[3] Marie Claude Esposito , Christine Zumello : L'entrepreneur et la dynamique économique (L'approche Anglos saxonne) , Economica ; paris ; 2003 ; p30

I. المبحث الأول : عموميات حول المقاولاتية :

المقاولة أو المقاولاتية "Entrepreneurship" مفهوم قديم استعمل لأول مرة في اللغة الفرنسية في بداية القرن السادس عشر ، وهي كلمة إنجليزية الأصل تم اشتقاقها من الكلمة الفرنسية " Entrepreneur " وقد ترجمة من طرف الكيبيكيين (كندا) إلى اللغة الفرنسية "Entrepreneuriat "[1] ، وقد تضمن المفهوم آنذاك معنى المخاطرة و تحمل الصعاب التي رافقت حملات استكشافية عسكرية . بقي هذا المفهوم مستعملا في نفس السياق على الرغم من شموله للأعمال التي تحمل في طياتها روح المخاطرة خارج الحملات العسكرية ، كالأعمال الهندسية وبناء الجسور .

بعد مرور الزمن برز عدة علماء وباحثين في هذا المجال الواسع و الغامض ، حيث قاموا بعدة دراسات وأبحاث في الأعمال المقاولاتية ، و من أهم هؤلاء العلماء الاقتصادي " شوم بيتر" والذي يعد الأب الروحي للمقاولة ، فمن خلال أبحاثه المكثفة والعميقة في المقاولاتية أعطى مفهوما للمقاول ، فالمقاول حسب 'Schumpeter' " هو الفرد الذي يقدم أفكارا جديدة ، ويواجه حالة التوازن السائدة في السوق بمنتجات جديدة ، أو عمليات إنتاجية وتسويقية جديدة ، أو بنوع جديد من المنظمات الإنتاجية وهو ما أطلق عليه بنظرية التدمير الخلاق [2].

دخل مفهوم المقاولة إلى النشاطات الاقتصادية في مطلع القرن الثامن عشر من قبل ريتشارد كانتلون ' Richard Cantillon ' الذي وصف التاجر الذي يشتري سلعًا بسعر محدد ليبيعها في المستقبل بسعر لا يعرفه مسبقًا بأنه مقاول مهما يكن الأمر فإن روح المخاطرة والمغامرة بقية ملازمة لمفهوم المقاولاتية .

إن الهدف الرئيسي في الأبحاث المكثفة في مجال المقاولة هو رغبة الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية ، فلماذا المقاول بالتحديد ؟ هذا السؤال يجيبنا عليه شومبيتر ببساطة ، لأن المقاول هو مركز محرك الاقتصاد . لهذا نجد أغلب الدول وقد تكون كلها تصب اهتمامها في تسخير الطاقات المادية والبشرية لتشجيع خلق المؤسسات . لكن الموضع في حد ذاته شاسع فهو يشمل الفرد المبدع و المبادر بالمشروع أيضا هو محور تحريك هذه المقاولة ، فالمقاول مجموعة من الخصائص والسلوكات التي جمعت فيما بينها لتشكيل شخصية قوية مستعدة لبناء مؤسسة في إطار الموارد المتاحة والفرص القائمة في ظل بيئة غير معروفة .

---

[1] لفقير حمزة " تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة " مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير – فرع تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة محمد بوقرة – بومرداس- الجزائر سنة 2008-2009 ص 03 .

[2] عبد القادر محمد عبد القدر مبارك " العمل الحر: ثقافة مجتمع أو متطلبات مرحلة ؟ " ورقة مقدمة إلى الملتقى الثاني للمنشاة الصغيرة و المتوسطة ، مركز تنمية المنشآت الصغيرة ، المملكة العربية السعودية 28،29 نوفمبر 2004 .

مقدمة الفصل الثاني :

أصبح موضوع المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يحتل حيزا كبيرا من اهتمام جل الحكومات و الدول ، خاصة مع تزايد المكانة التي أصبحت تحتلها المقاولاتية في اقتصاديات مختلف الدول ، على اختلاف مستوى تطورها ، وذلك نظرا للدور الذي باتت تلعبه في مختلف برامج التنمية ، إذ تشير الإحصائيات أن هذه المؤسسات تشكل ما يزيد عن 80 % من المؤسسات حول العالم وتستوعب ما يزيد عن 60 % من الوظائف ، فهي تشكل العمود الفقري للقطاع الخاص كما تؤثر على المستوى نمو الاقتصاد بشكل عام ، لذلك تعتبر عملية دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم مرتكزات التنميّة الاقتصادية ، وذلك للدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه في توفير فرص الشغل و تحقيق المزيد من التنويع في المنتجات و الخدمات ، كونها تشكل مجالا خصبا لتطور المهارات الإدارية ، الفنية ، الإنتاجية و التسويقية ، فهي تمثل مصدرا للإبداع والابتكار بالإضافة إلى مساهمتها في زيادة الطاقة الإنتاجية واستيعاب اليد العاملة .

أما بالنسبة للمشروعات الصغيرة فلا يمكن أن تزدهر إلا في مجتمع تتوفر فيه روح المقاولاتية وروح الريادة وحب العمل الحر ووجود رجال أعمال أصحاب مواهب إدارية ويكون لديهم استعداد للمخاطرة وتبني الأفكار الجديدة وفهم آليات التنافس في السوق العالمي فهناك دول عملاقة استطاعت أن تحقق معجزة في مختلف المجالات وذلك من خلال الاعتماد على المشروعات الصغيرة .

و سوف نحاول عرض أهم العناصر بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

- المبحث الأول : عموميات حول المقاولاتية
- المبحث الثاني : ثقافة المقاولاتية وروح المقاولاتية
- المبحث الثالث : المقاول
- المبحث الرابع : المؤسسات الصغيرة و المصغرة
- المبحث الخامس : المقاولة في الجزائر

الفصل الثالث

دراسة حالة

ANSEJ

خاتمة الفصل الثالث :

نستنتج مما سبق أننا قد أجبنا على الإشكالية التي طرحناها في الاستبيان ، وعرفنا الدوافع الحقيقية التي تدفع بالطالب الجامعي إلى اللّجوء إلى الوكالة وطلب المساعدة منها وذلك للحصول على المشاريع أو إنشاء مؤسسات صغيرة أو مصغرة ، ومن بين هذه الدوافع التي كانت تتكرر والأكثر شمولية لدينا البطالة أي الحاجة إلى العمل ، وفرة الزبائن ، وفرة المؤهلات والإمكانيات بالإضافة إلى الامتيازات والإعانات والتسهيلات التي تمنحها الوكالة.
وهذا بدون أن ننكر وجود عراقيل قد تواجهنا مستقبلا منها :

مشكل البيروقراطية الذي مازال يمثل حجر عثرة لكل مقاول .

وكذلك غياب برامج المرافقة والرقابة الفعّالة من طرف هياكل الدعم مما خلق جو من الفوضى والالتباس في الوسط المقاولاتي .

شكل رقم (21) : يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة ماذا ينتظرون من الوكالة ANSEJ:

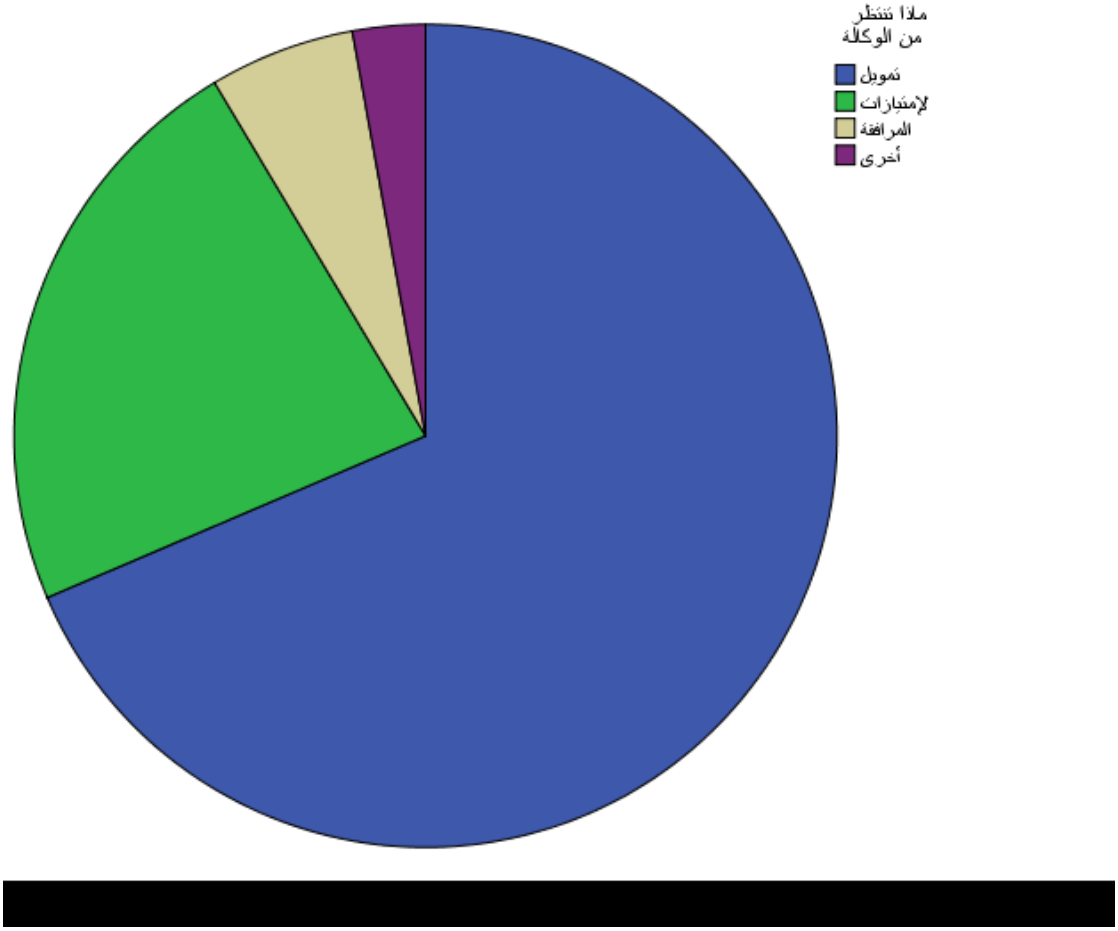

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج **SPSS**

V25 : تحصيل نسبة 68.6% في التمويل هذا يوضح بشكل جيد أن معظم الشباب المقبل على التخرج من الجامعة ، والذي يفكر في إنشاء مؤسسة مصغرة أو الاستفادة من مشاريع التي تمنحها ansej ، أنهم ينتظرون التمويل بنسبة عالية بالإضافة إلى المرافقة والامتيازات التي تمنحها الوكالة .

V24 : بالنسبة للسؤال 24 والمتمثل في : لماذا قمت باختيار ANSEJ ؟

تحصلنا على 15 إجابات من 70 عينة بالنسبة لتسهيلات التي تمنحها الدولة ، لكن أكبر نسبة تحصلنا عليها وهي دعم فئة الشباب البطال بنسبة 50 %ثم يليها الامتيازات والإعانات المقدمة من طرف الوكالة وفي الأخير المساهمة الشخصية الضعيفة للشاب.

جدول رقم (28) : يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة ماذا ينتظرون من الوكالة ANSEJ:

ماذا تنتظر من الوكالة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	تمويل	48	68,6	68,6	68,6
	الإمتيازات	16	22,9	22,9	91,4
	المرافقة	4	5,7	5,7	97,1
	أخرى	2	2,9	2,9	100,0
	Total	70	100,0	100,0	

جدول رقم (27) : يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة عن سبب اختيارهم لـ ANSEJ:

لماذا اخترت أنساج :

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	الامتيازات والإعانات الممنوحة	14	20,0	20,0	20,0
	تسهيلات من طرف الوكالة	15	21,4	21,4	41,4
	تقوم بدعم فئة الشباب البطالة	35	50,0	50,0	91,4
	مساهمة شخصية ضعيفة	6	8,6	8,6	100,0
	Total	70	100,0	100,0	

شكل رقم (20) : يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة عن سبب اختيارهم لـ ANSEJ:

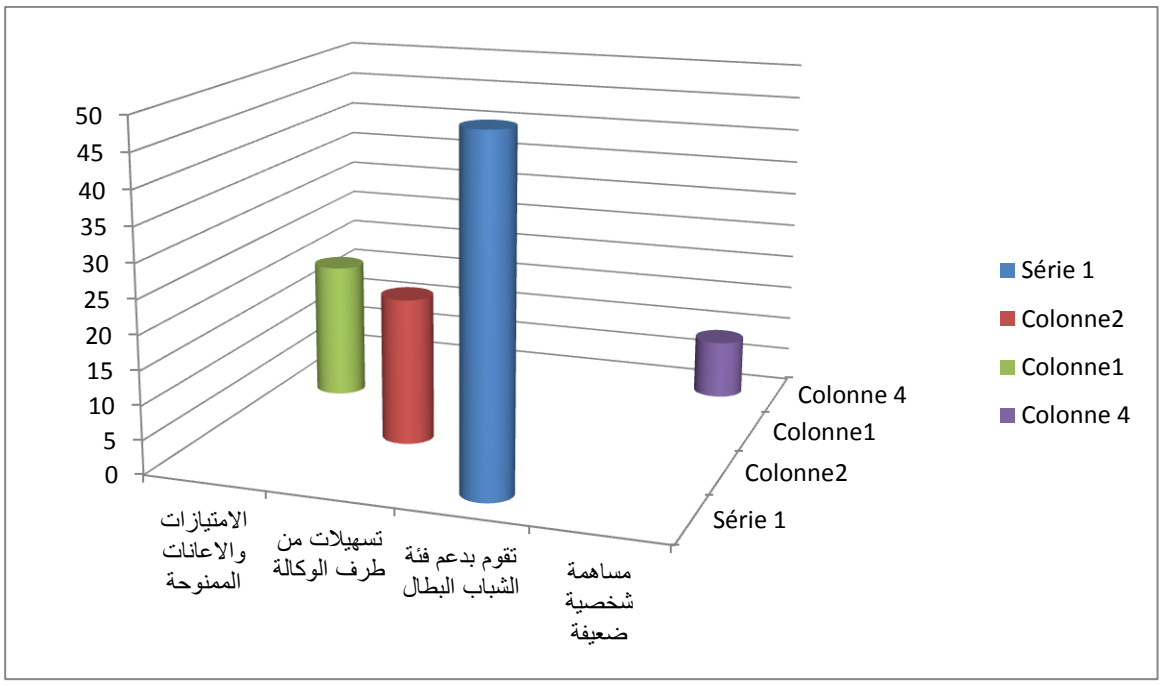

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج **spss** و **Microsoft Excel**

شكل رقم (19) : يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نقاط القوة التي اعتمدوا عليها في اختيارهم لهاذ النشاط

نقاط القوة التي اعتمدوا عليها في اختيارهم لهاذ النشاط :

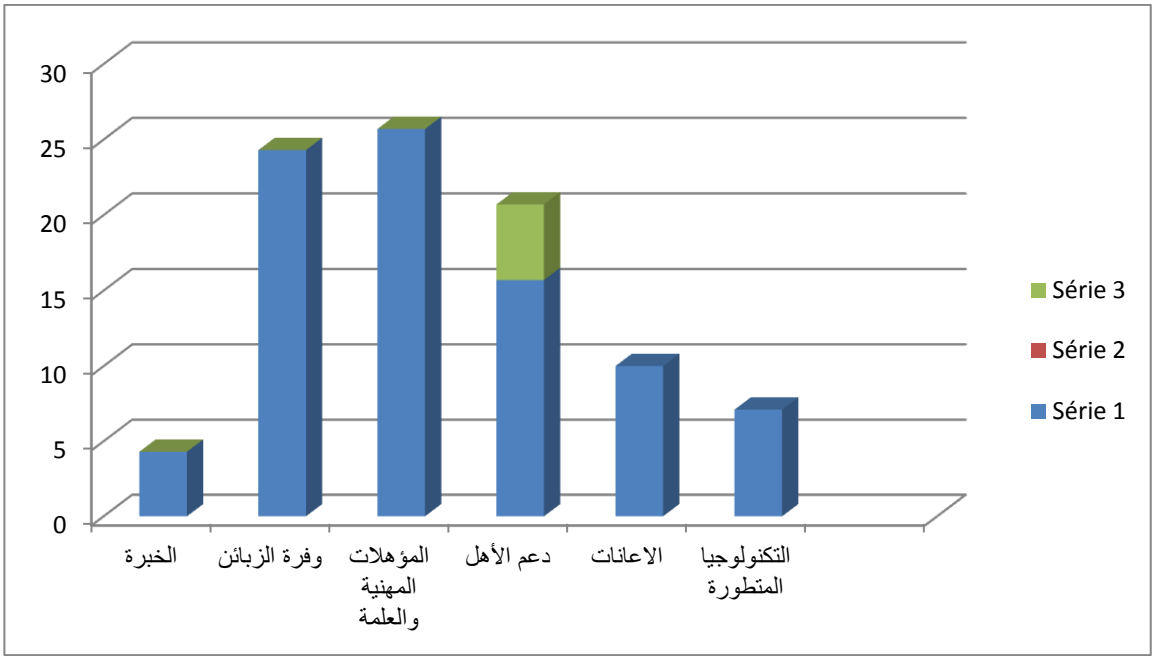

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج **spss** و **Microsoft Excel**

V21: تحصيل نسبة مرتفعة في المؤهلات المهنية والعلمية ب 25.7 % و 24.3 % في وفرة الزبائن دليل على أن الشباب يملكون مؤهلات وكفاءات عالية في النشاط المراد ممارسته بالإضافة إلى الشيء الايجابي وهو وفرة الزبائن .

V19: الشكل يبين لنا بكل وضوح أن الشيء الذي جعل الشباب مقتنع بأن مشروعه سينجح هي الامتيازات الممنوحة من طرف الدولة وذلك بنسبة عالية 50% ، بالإضافة إلى المرافقة و نجاح العديد من التجارب لدى الشباب من قبل .

جدول رقم (26) : يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نقاط القوة التي اعتمدوا عليها في اختيارهم لهاذ النشاط

ماهي نقاط القوة التي تعتمد عليها

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	الخبرة	3	4,3	4,3	4,3
	وفرة الزبائن	17	24,3	24,3	28,6
	المؤهلات-مهنية أو العملية	18	25,7	25,7	54,3
	دعم الأهل	11	15,7	15,7	70,0
	الإعانات	7	10,0	10,0	80,0
	التكنولوجيا المتطورة	5	7,1	7,1	87,1
	الإرادة والمعرفة الكافية	9	12,9	12,9	100,0
	Total	70	100,0	100,0	

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج **SPSS**

جدول رقم (25) : يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الشيء الذي جعل كل واحد مقتنع بأن مشروعه سينجح

ما هو الشيء الذي جعلك مقتنع بأن مشروعك سينجح

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	التجارب السابقة للشباب	30	42,9	42,9	42,9
	الامتيازات الممنوحة	35	50,0	50,0	92,9
	المرافقة	5	7,1	7,1	100,0
	Total	70	100,0	100,0	

شكل رقم (18) : يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الشيء الذي جعل كل واحد مقتنع بأن مشروعه سينجح

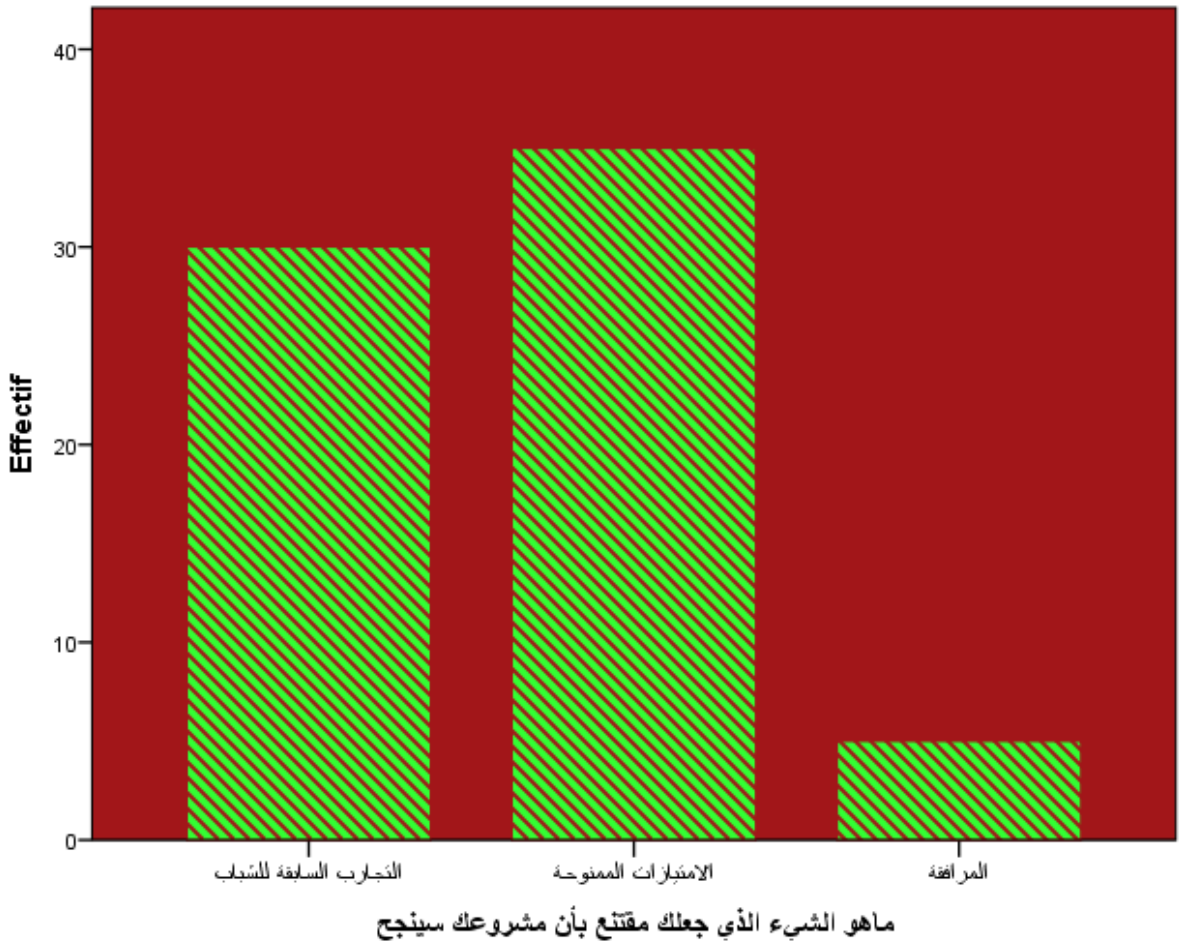

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج **SPSS**

جدول رقم (24) : يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة عن كيف جاءت عند كل واحد فكرة إنشاء مؤسسة

كيف تولدت لديك فكرة إنشاء مؤسسة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	الدراسة	8	11,4	11,4	11,4
	الحاجة إلى العمل	25	35,7	35,7	47,1
	عند التخرج	8	11,4	11,4	58,6
	مند الصغر	12	17,1	17,1	75,7
	عند إتمام الدراسة	6	8,6	8,6	84,3
	نصيحة من الأصدقاء	4	5,7	5,7	90,0
	مهنة العائلة	2	2,9	2,9	92,9
	وسائل الإعلام	5	7,1	7,1	100,0
	Total	70	100,0	100,0	

شكل رقم (17) : يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة عن كيف جاءت عند كل واحد فكرة إنشاء مؤسسة

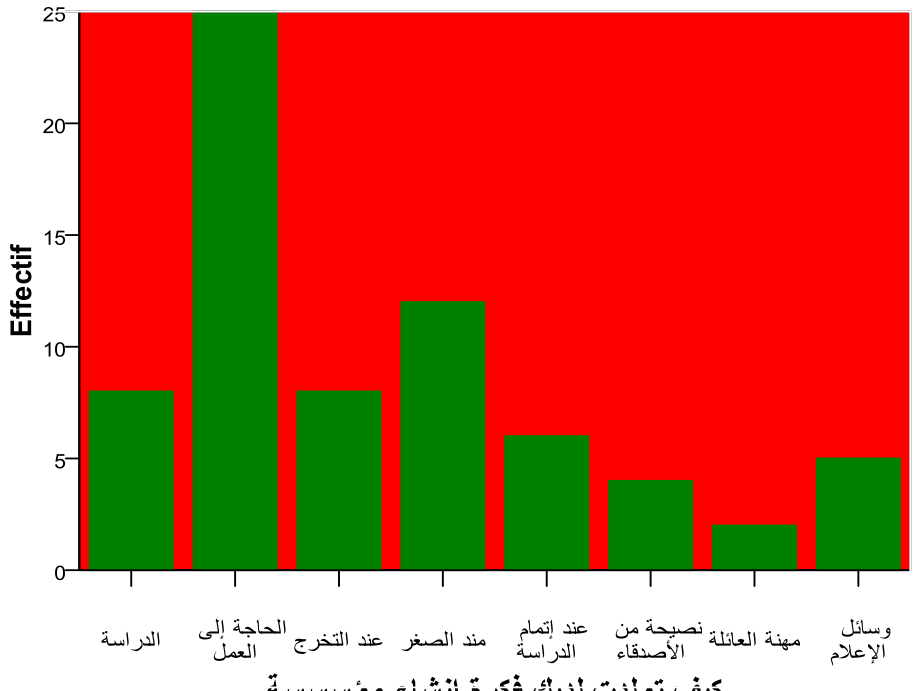

شكل رقم (16) : يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الدوافع التي جعلتهم يريدون إنشاء مؤسس

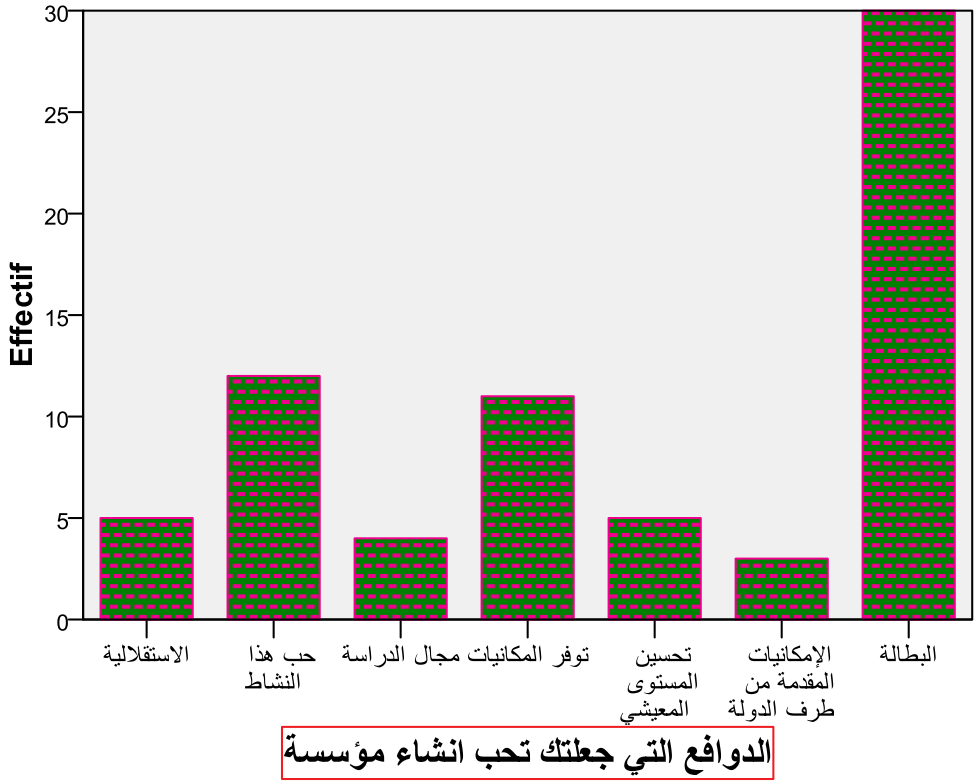

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج **SPSS**

V16 هناك عدة دوافع تدفع بالشباب لاتخاذ مؤسسات صغيرة عن طريق L'ANSEJ ، ومن هذه الأعمدة استنتجنا أن الدافع الأول والرئيسي هو البطالة والحاجة إلى العمل، ويليه حب هذا النشاط إضافة إلى الدوافع الأخرى التي تتمثل في توفر الإمكانيات ،تحسين المستوى المعيشي ، الاستقلالية ، مجال الدراسة ، الإعانات المقدمة من الدولة

V13 نلاحظ أن عمود الإجابة نعم أكبر من عمود الإجابة لآ أي أن الشباب لم يتوجه مباشرة لطلب التمويل بل قاموا بدراسة مشروعهم ماليا، قانونيا، اقتصاديا.....إلخ .

جدول رقم (23) : يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الدوافع التي جعلتهم يريدون إنشاء مؤسسة

الدوافع التي جعلتك تحب إنشاء مؤسسة :

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	الاستقلالية	5	7,1	7,1	7,1
	حب هذا النشاط	12	17,1	17,1	24,3
	مجال الدراسة	4	5,7	5,7	30,0
	توفر المكانيات	11	15,7	15,7	45,7
	تحسين المستوى المعيشي	5	7,1	7,1	52,9
	الإمكانيات المقدمة من طرف الدولة	3	4,3	4,3	57,1
	البطالة	30	42,9	42,9	100,0
	Total	70	100,0	100,0	

V12 : من الشكل يمكننا القول أن المحفزات التي جعلت الشباب يمارسون النشاط الذين يريدونه هو توفر الإمكانيات وتوفر الزبائن .

جدول رقم (22) : يوضح توزيع أفراد عينة إن كان قد قاموا بدراسة مشروعهم من الناحية الاق.المالية.البشرية.القانونية .

هل درست مشروعك من الناحية الإق .المالية . البشرية.القانونية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	41	58,6	58,6	58,6
	لا	29	41,4	41,4	100,0
	Total	70	100,0	100,0	

شكل رقم (15) : يمثل توزيع أفراد عينة إن كان قد قاموا بدراسة مشروعهم من الناحية الاق.المالية.البشرية.القانونية .

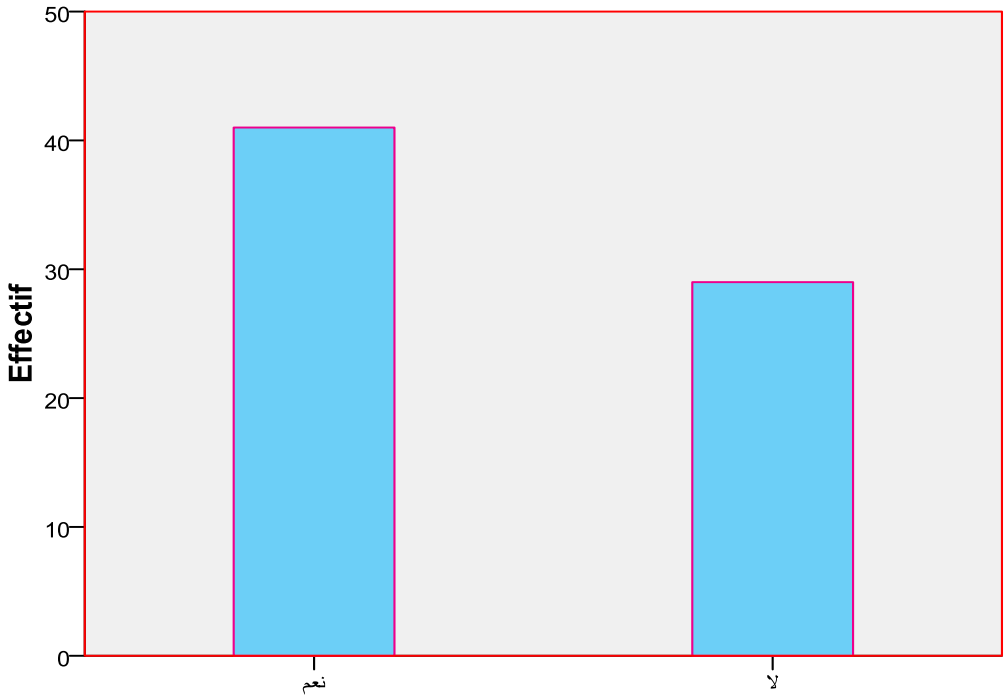

هل درست مشروعك من الناحية الإق. المالية . البشرية.القانونية

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج **SPSS**

V11 : من الشكل نستنتج أن معظم الشباب كانوا يعتمدون في اختيارهم للنشاط الذين يريدونه إما لحبهم لهذه المهنة أو لما يحققوا من أرباح مرتفعة .

جدول رقم (21) : يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المحفزات التي جعلتهم يمارسون هذا النشاط

المحفزات التي جعلتك تمارس هذا النشاط

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	البطالة	11	15,7	15,7	15,7
	الإعانات والامتيازات الممنوحة	10	14,3	14,3	30,0
	الخبرة	3	4,3	4,3	34,3
	قلة المنافسين	5	7,1	7,1	41,4
	توفر الزبائن	19	27,1	27,1	68,6
	توفر الامكانيات	19	27,1	27,1	95,7
	الدراسة	2	2,9	2,9	98,6
	الإدارة	1	1,4	1,4	100,0
	Total	70	100,0	100,0	

شكل رقم (14) : يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المحفزات التي جعلتهم يمارسون هذا النشاط

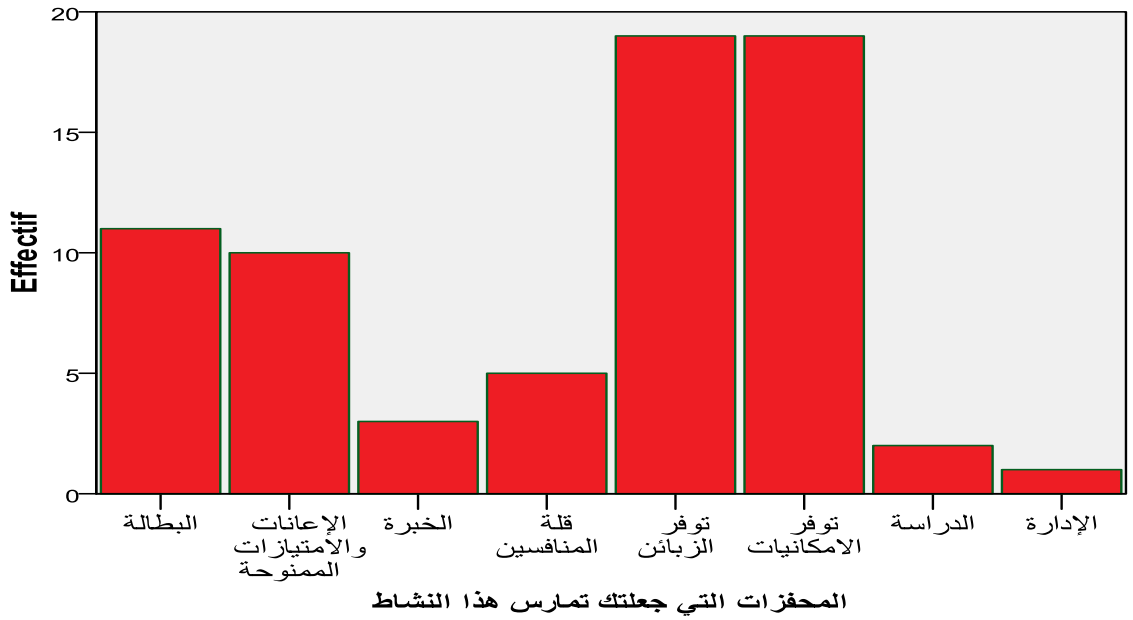

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج **SPSS**

V10 حسب الأعمدة البيانية نستنتج أن معظم الإجابات عن السؤال من مارس النشاط من الأهل كانت بنسبة كثيرة إلى الأخ، أي أن الشاب أراد أن يسلك سلوك أخيه في ممارسته لهذا النشاط ثم تأتي نسبة الأب ثم الجد أما بالنسبة للخال فهي نسبة قليلة.

جدول رقم (20) : يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع النشاط

سبب إختيار هذا النشاط

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	حب المهنة	37	52,9	52,9	52,9
	مربح	20	28,6	28,6	81,4
	طلب متزايد عليه	5	7,1	7,1	88,6
	مهنة مستقبل	4	5,7	5,7	94,3
	الوراثة	2	2,9	2,9	97,1
	الموهبة	2	2,9	2,9	100,0
	Total	70	100,0	100,0	

شكل رقم (13) : يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع النشاط

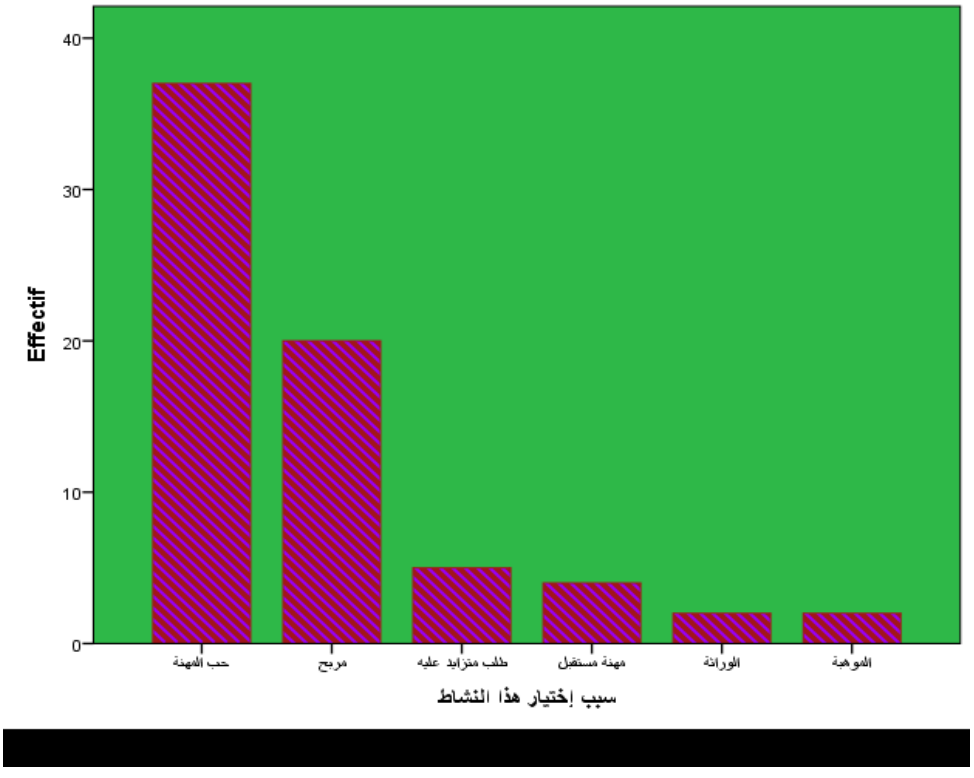

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج **SPSS**

V9 من الشكل التالي نستنتج كذلك أن معظم الإجابات عن هذا السؤال بالإيجاب بنسبة 75.7 % أي معظم الشباب كانت لهم قدرة أو أي سبق لأحد أقاربه ممارسة نشاط المراد القيام به.

جدول رقم (19) : يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب درجة القرابة

درجة القرابة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	الأب	22	31,4	31,4	31,4
	الأخ	26	37,1	37,1	68,6
	الخال	9	12,9	12,9	81,4
	الجد	13	18,6	18,6	100,0
	Total	70	100,0	100,0	

شكل رقم (12) : يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة حسب درجة القرابة

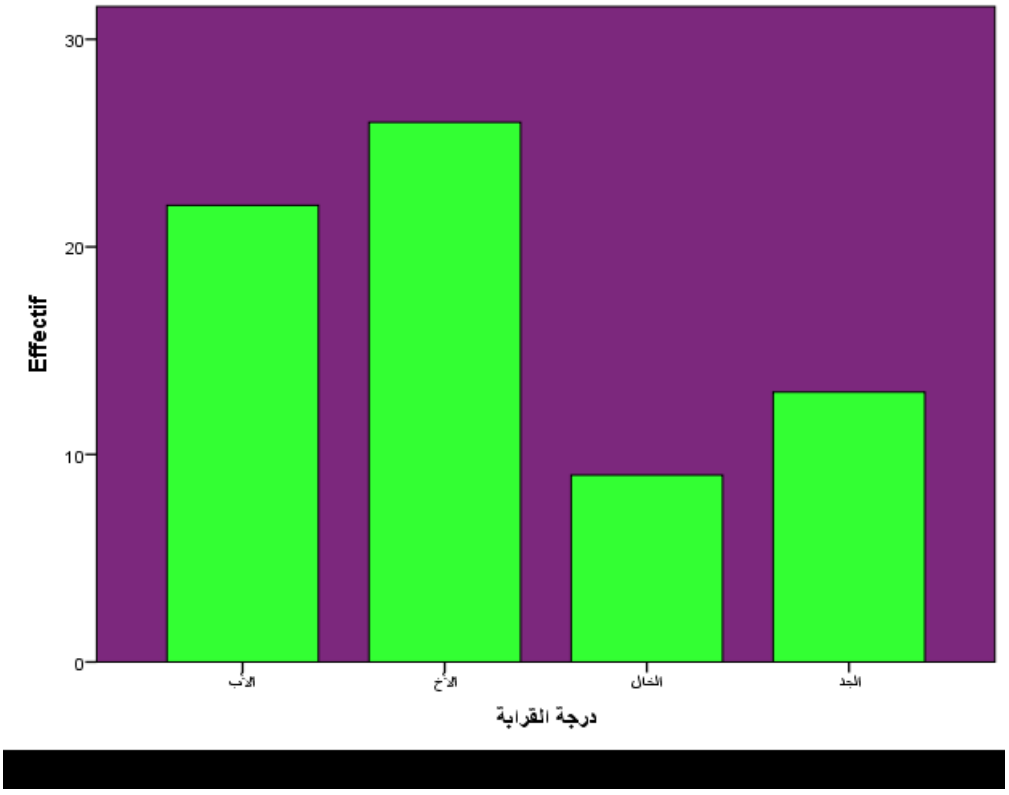

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج **SPSS**

V8 : رأينا أن النسبة الكبيرة من الشباب لديهم مؤهلات والمعلومات اللازمة حول المشروع الذين يريدون استخراجه من الوكالة أي النشاط المراد ممارسته ، واكتسابهم لهذه المعلومات والمؤهلات تكون من الجامعة أو الحياة اليومية .

جدول رقم (18) : يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة إن كان أحد الأقارب قد مارس هذا النشاط من قبل .

هل مارس أحد أقاربك هذا النشاط من قبل :

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	53	75,7	75,7	75,7
	لا	17	24,3	24,3	100,0
	Total	70	100,0	100,0	

شكل رقم (11) : يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة إن كان أحد الأقارب قد مارس هذا النشاط من قبل .

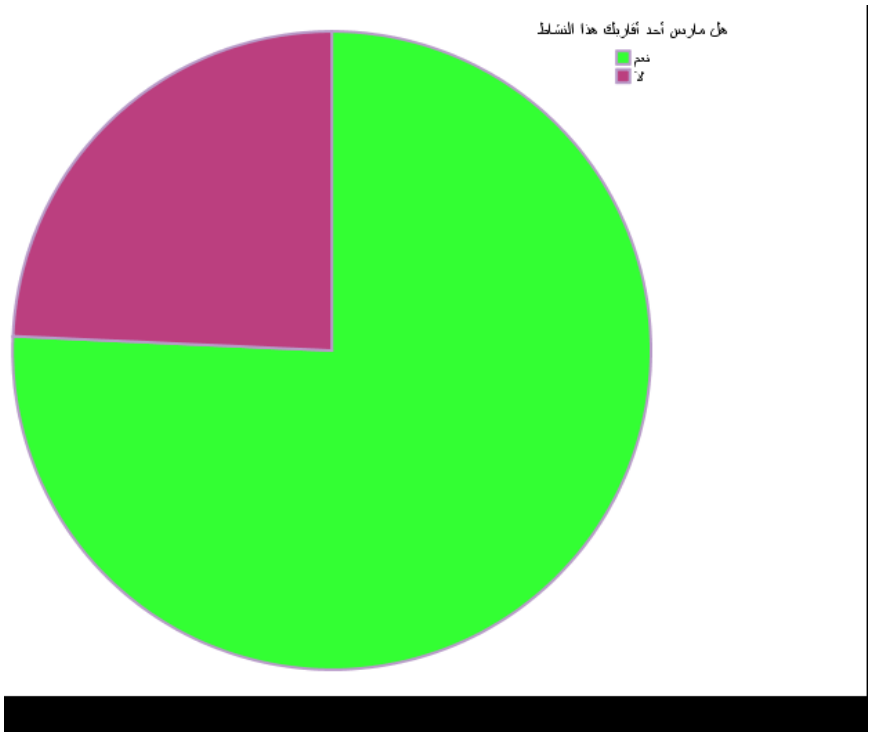

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج **SPSS**

V7: نلاحظ أن نسبة كبيرة من الشباب ليست لديهم خبرة في المشروع الذين يريدون ممارسته في المستقبل وذلك لأن هذه الفئة من الشباب هي مقبلة على التخرج من الجامعة ومازالت لم تبدأ في الحياة العملية حتى تكتسب الخبرة والتجربة في هذا المجال.

جدول رقم (17) : يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهلات في النشاط الذي يريدونه .

هل لديك مؤهلات في النشاط الذي تريده :

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	58	82,9	82,9	82,9
	لا	12	17,1	17,1	100,0
	Total	70	100,0	100,0	

شكل رقم (10) : يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهلات العلمية والمهنية في النشاط الذي يريدونه .

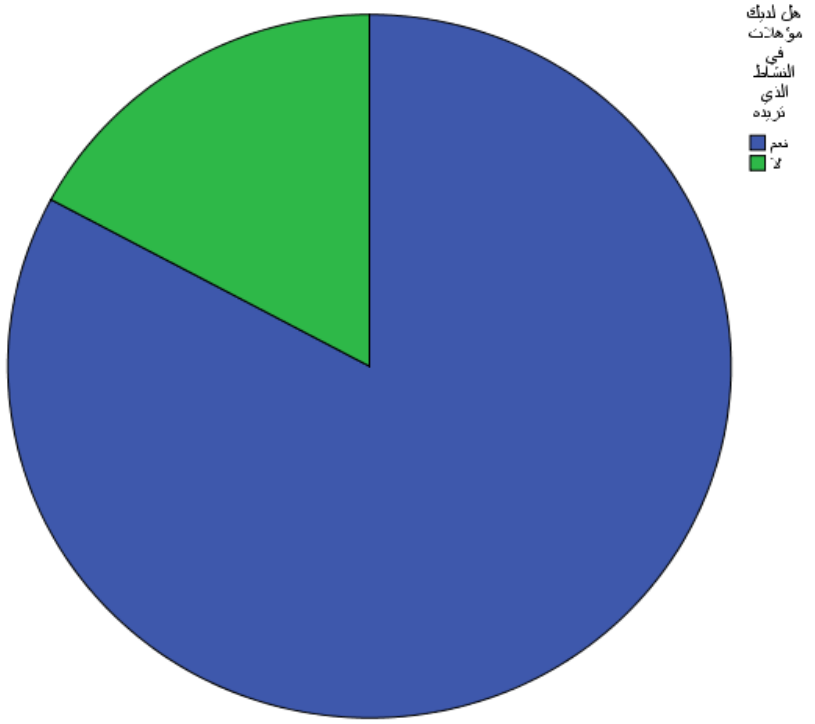

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج **SPSS**

للسياحة والتي أخذة حصة كبيرة بنسبة 28.6% وذلك لما لها من فوائد تعود على صاحب اختيار هذا المشروع فمثلا إنشاء مركب سياحي أو فنـدق يـؤدي إلى خلـق مناصب عمـل جديـدة أي محاربة البطالة بالإضافة إلى الحصول على العملة الصعبة وزيادة الدخل الوطني .

جدول رقم (17) : يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة

هل تملك الخبرة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	21	30,0	30,0	30,0
	لا	49	70,0	70,0	100,0
	Total	70	100,0	100,0	

شكل رقم (9) : يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة

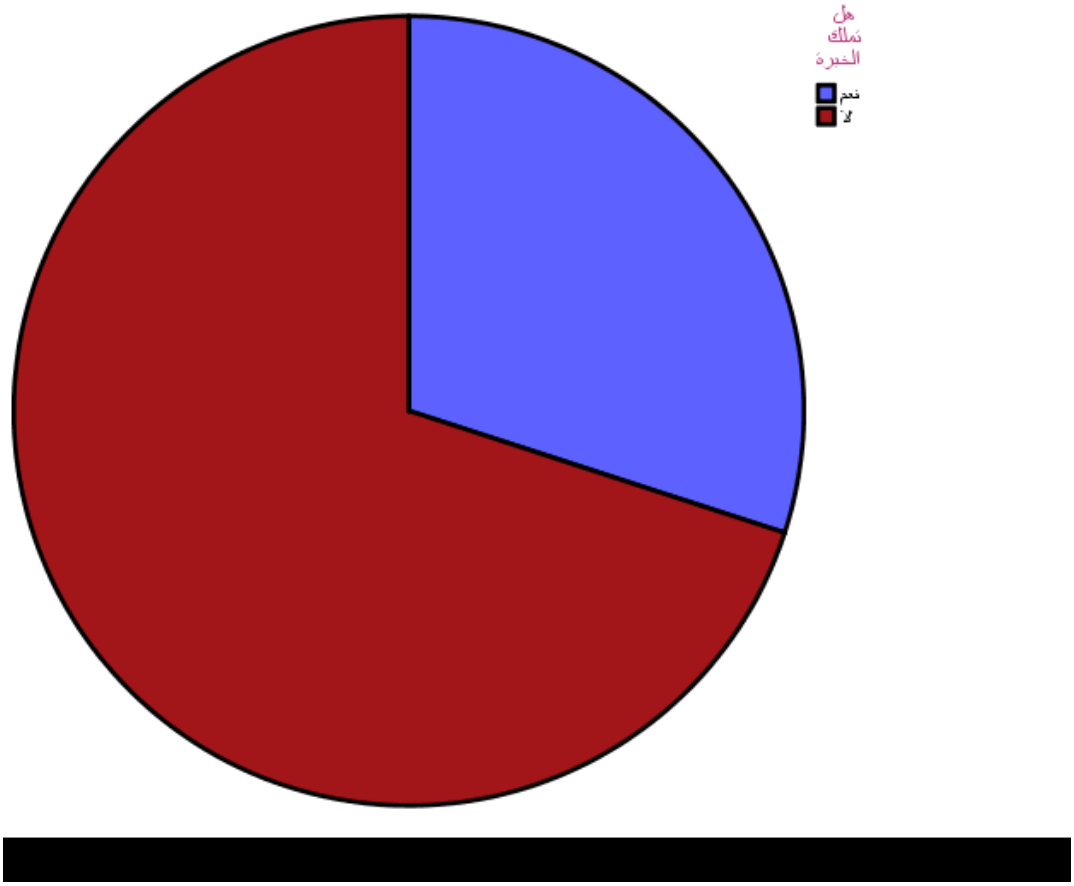

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج **SPSS**

شكل رقم (8) : يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع النشاط

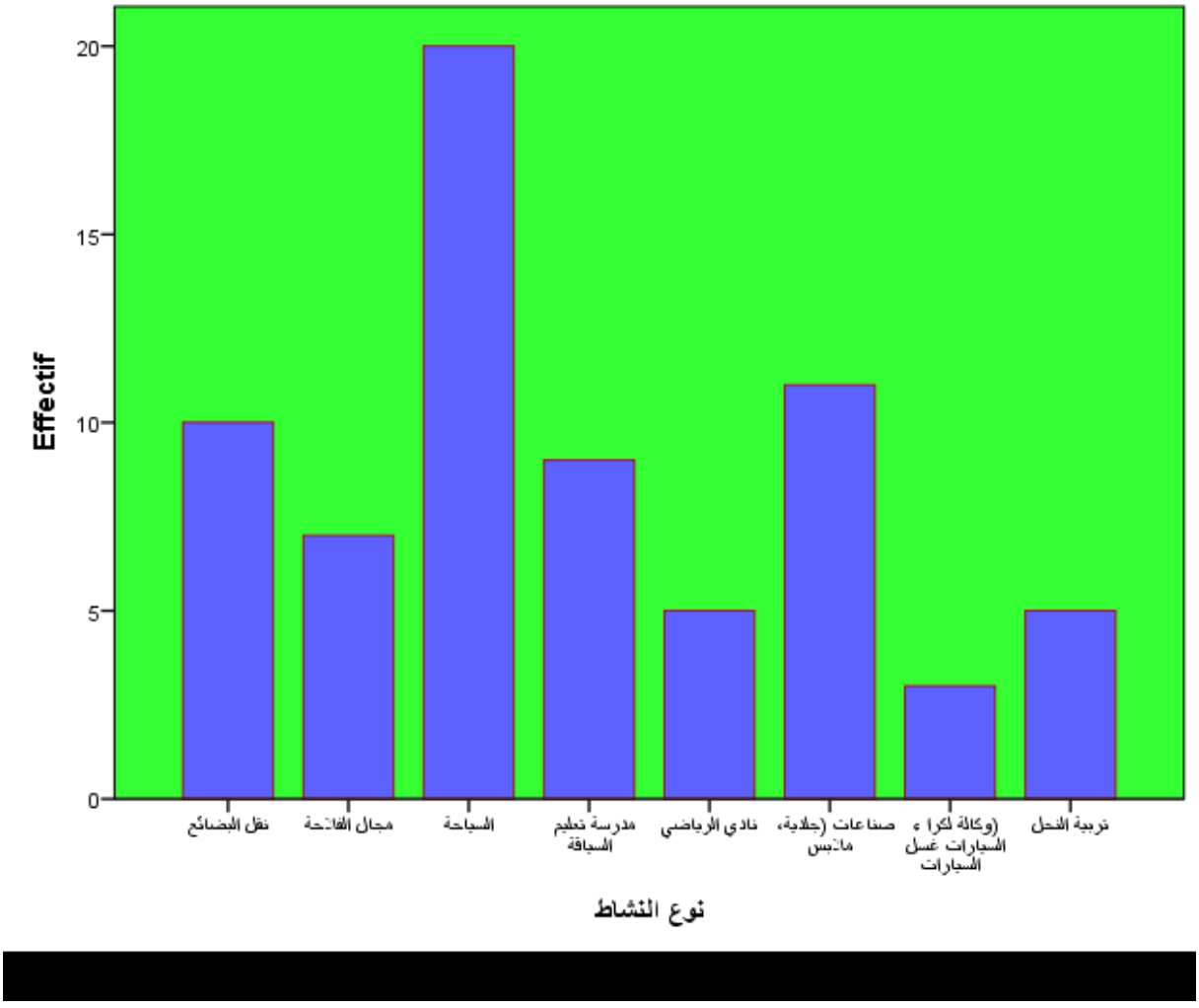

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج **SPSS**

V6 : ضمن العينة المدروسة أفضت إلى أنه من بين ثمانية 08 مهن محبذة من طرف الشباب وجدنا أن هناك ثلاثة مهن مطلوبة بكثرة وهي الصناعات و نقل البضائع بنسبة 7 .15% و14.3 %حققوا نسبة مرتفعة لأنهما يعودان بالمنفعة و الربح وأن معظم الشباب لديهم خبرة في هذين النشاطين، أما بالنسبة

V2: أما بالنسبة للسن فقد قسمناه على 03 مراحل " من 19 إلى 25 " و " 25 إلى 30 " ومن " 30 إلى 40 " فلا حضنا أن الفئة الأكثر إقبالا هي فئة الشباب التي تتراوح أعمارهم من " 19 إلى 25 " بنسبة 81.4% فهذه الفئة العمرية تمتاز بالاندفاع ويمتلكون الإرادة القوية بالإضافة إلى أنهم كلهم خريجي جامعات يبحثون عن العمل.

أما الفئة المحصورة بين " 25-30 " كانت نسبتها 18.6 % وهي نسبة قليلة وذلك لأنّ هذه الفئة من الشباب قد أنهوا دراستهم و تخرجوا من الجامعة .

جدول رقم (16) :يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع النشاط

نوع النشاط

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نقل البضائع	10	14,3	14,3	14,3
	مجال الفلاحة	7	10,0	10,0	24,3
	السياحة	20	28,6	28,6	52,9
	مدرسة تعليم السياقة	9	12,9	12,9	65,7
	نادي الرياضى	5	7,1	7,1	72,9
	صناعات) جلدية، ملابس	11	15,7	15,7	88,6
	وكالة لكرا ء السيارات ، غسل السيارات	3	4,3	4,3	92,9
	تربية النحل	5	7,1	7,1	100,0
	Total	70	100,0	100,0	

V1 : بعد الدراسة الميدانية التي قمنا بها مع فئة الشباب المقبلة على إنشاء مؤسسات صغيرة عن طريق ANSEJ ، لاحظنا أن الفئة الأكثر إقبالا هي فئة الذكور والتي قدرت ب 57.1 % ، أما بالنسبة للإناث فقدرت ب 42.9 % .

جدول رقم (15) : يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع السن

السن

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	(25 - 19)	57	81,4	81,4	81,4
	(30 - 25)	13	18,6	18,6	100,0
	Total	70	100,0	100,0	

شكل رقم (7) : يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السن

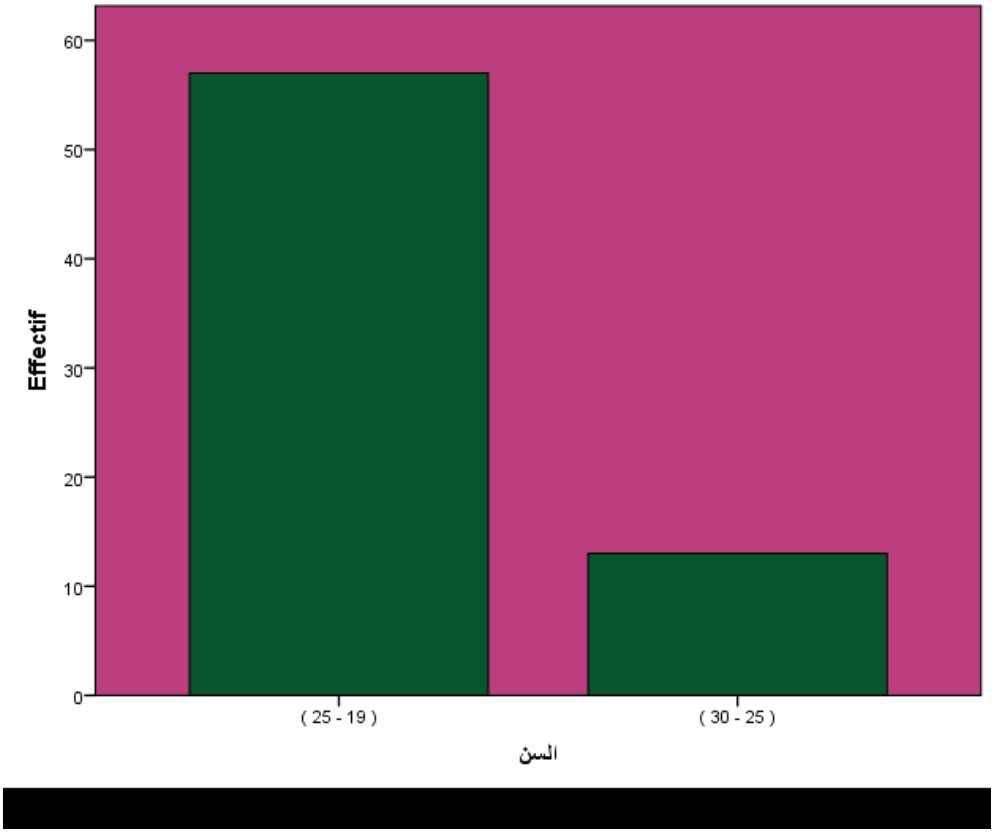

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج **SPSS**

- شرح وتحليل الاستبيان عن طريق برنامج SPSS VERSION 20 :

جدول رقم (14) : يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع الجنس

الجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	40	57,1	57,1	57,1
	أنثى	30	42,9	42,9	100,0
	Total	70	100,0	100,0	

شكل رقم (6) : يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع الجنس

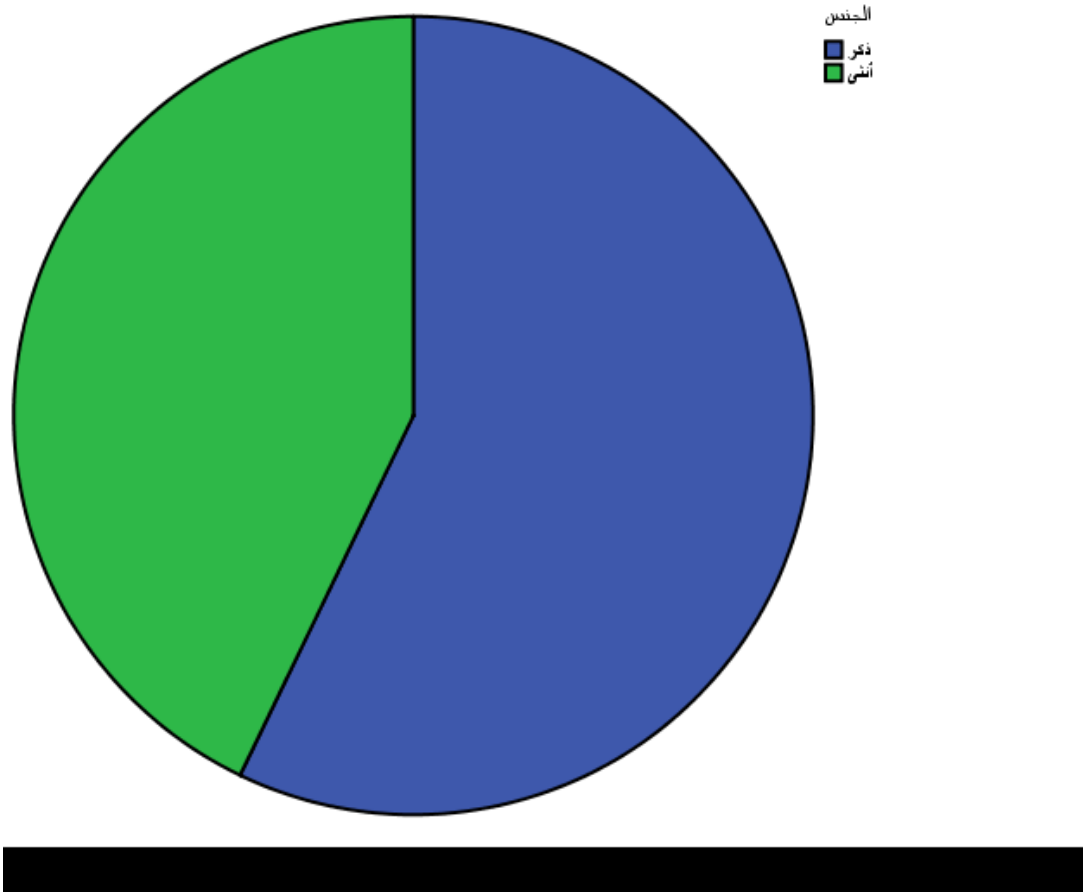

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج **SPSS**

المبحث الثاني : استبيان حول دوافع الطالب الجامعي الجزائري في إنشاء المؤسسات الصغيرة عن طريقANSEJ .

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول إلى التعريف بمختلف الآليات العمومية لخلق مؤسسات مصغرة وفي الفصل الثاني إلى مجموعة من المفاهيم النظرية حول المؤسسات الصغيرة والمقاول و المقاولاتية سنقوم في هذا الفصل بدراسة دوافع الطالب الجامعي الجزائري في إنشاء المؤسسات الصغيرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب وذلك عن طريق دراسة ميدانية قمنا بها على عينة عشوائية من الشباب المقاول الذي هو في طريق إنشاء مؤسسته الصغيرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب حيث قمنا بجمع إجابات هذه العينة عن الاستبيان الذي يتكون من مجموعة من الأسئلة المترابطة والتي تهدف إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة في بحثنا هذا ثم قمنا بتحليلها بواسطة برنامج **SPSS VERSION 20 و Microsoft Excel** .والتعليق على النتائج المتحصل عليها من أجل الوصول إلى الدوافع الحقيقية للطالب الجامعي الجزائري لإنشاء المؤسسات الصغيرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب مصحوبة بنسب واقعية ورسومات بيانية توضيحية.

- **الجدول رقم (12) : الهيكل المالي للتمويل الثلاثي المعتمد من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**

	تكلفة المشروع	المساهمة الشخصية	القرض الغير مكافأ	القروض البنكية
المستوى الأول	تكلفة إستثمار أقل أو يساوي 05 مليون دينار جزائري	%1	%29	%70
المستوى الثاني	تكلفة الاستثمار محصورة بين 5.000.001 دج و 10.000.000 دج	%2	%28	%70

المصدر : المنشورات التعريفية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

- التخفيض من نسبة الفائدة على القرض البنكي : في إطار التمويل الثلاثي تدفع الوكالة جزء من الفوائد على القروض البنكية ويتغير مستوى التخفيض حسب طبيعة وموقع النشاط . والجدول التالي يوضح ذلك :

- **جدول رقم (13) : التخفيض من نسب الفائدة على القرض البنكي حسب المناطق و القطاعات**

القطاعات / الولايات	ولايات الجنوب	ولايات الهضاب العليا	الولايات الأخرى
القطاعاتذات أولوية (الفلاحة ، الري – الصيد البحري - البناء والأشغال العمومية والصناعات التحويلية)	%100	%95	%80
قطاعات أخرى	%100	%80	%80

المصدر : المنشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

المستوى الثاني: مبلغ الاستثمار من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج- .

- **الجدول رقم (11) : الهيكل المالي للتمويل الثنائي المعتمد من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**

	تكلفة المشروع	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة(الوكالة)
المستوى الأول	تكلفة إستثمار أقل أو يساوي 05 مليون دينار جزائري	%71	% 29
المستوى الثاني	تكلفة الاستثمار محصورة بين 5.000.001 دج و 10.000.000 دج	%72	%28

المصدر : المنشورات التعريفية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

ج) التمويل الثلاثي :

يتضمن هذا النوع من التمويل ما يلي :

- المساهمة المالية للشاب أو الشباب أصحاب المشاريع التي تتغير قيمتها حسب مستوى الاستثمار .

- القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و تتغير قيمته حسب مستوى الاستثمار .

- القرض البنكي الذي يُخفض جزء من فوائده من طرف الوكالة، و يتم ضمانه من طرف صندوقا لكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة .

ويتعلق هذا النوع من التمويل بمستويين يمكن تلخيصهما في الجدول الموالي :

- **المستوى الأول:**مبلغ الاستثمار لا يتجاوز5.000.000 دج

-**المستوى الثاني:**مبلغ الاستثمار من 5.000.001دج إلى 10.000.000 دج

- تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية، بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بانجاز الاستثمارات.
- تشجع كل شكل آخر من الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها.

وبذلك تكلف على الخصوص بما يأتي :

- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع ، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطهم.
- تحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا.
- تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي ورصد القروض.
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها.
- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة، أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب انجاز برامج التكوين الشباب أصحاب المشاريع لحساب الوكالة.

5)أشكال الدعم المالي والامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :

- توجد صيغتين للتمويل في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :

أ) التمويل الثنائي : يتكون رأس المال من المساهمة المالية الشخصية للشاب أو الشباب أصحاب المشاريع، وقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة ينقسم هيكل هذا النوع من التمويل إلى مستويين:

يتضمن هذا النوع من التمويل ما يلي :

- مساهمة شخصية مقدمة من المقاول وتحدد وفقا للمبلغ الإجمالي للمشروع
- قرض بدون فائدة تقدمه الوكالة

ويمكن تلخيص الهيكل المالي للتمويل الثنائي المعتمد من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الجدول التالي :

المستوى الأول: مبلغ الاستثمار لايتجاوز5.000.000 دج

المبحث الأول : مفهوم ومهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

1- تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع و تدعيم و مرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة [1].

- استحدثت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في 08 سبتمبر 1996، وعرفت على أنها هيئة ذات طابع خاص، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، يتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطاتها، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، لها فروع جهوية ومحلية[2].

عرف جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الآونة الأخيرة جملة من التدابير، أدرجت خلال مجلس الوزراء المنعقد في 22 فبراير لتعزيز هذه الآلية التي تهدف إلى تشجيع ودعم الشباب أصحاب الأفكار الاستثمارية ، الراغب في إنشاء مشروع استثماري تصل تكلفتها 10.000.000 دج أي ما يعادل تقريبا 136.000 دولار[3]، من خلال منح امتيازات تشجيعية وتسهيلات عديدة تتمثل في :

- مساعدات مجانية (استقبال -إعلام -مرافقة -تكوين) .
- امتيازات الجبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة و تخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز و الإعفاء من الضرائب في مرحة الاستغلال) .
- الإعانات المالية(قرض بدون فائدة – تخفيض نسب الفوائد البنكية) .

حيث وضعت الوكالة تحت وصاية الوزارة المكلفة بالعمل و التشغيل و تضطلع بالاتصال مع المؤسسات و الهيئات المعنية.

2- مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :

تكلف الوكالة بالمهام التالية [4]:

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- تسير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد .

---

[1] Agence National de Soutien a l'emploi des Jeunes www.ansej.org.dz le 04/05/2015 h 10 : 45

[2] المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية ، العدد 52، 1996،ص:12

[3] لخلف حسنة، مجلة العلوم الاقتصادية، جهاز دعم تشغيل الشباب آلية لغرس ثقافة المقاولة عند الشباب (مراد زمالي مدير العام للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب لـ"الأبحاث الاقتصادية ") ، عدد نوفمبر 2011 ، ص 40.

[4] المادة06، المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 06 سبتمبر2003،المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي،الجريدة الرسمية، العدد54،2003، ص: 6-7

مقدمة الفصل:

تتجه سياسة الجزائر الاقتصادية نحو التنوع الاقتصادي، وعلى تشجيع بروز اقتصاد منافس مولد للثروة ومناصب الشغل وإدراكا لأهمية الدور المرتقب للمؤسسات المصغرة في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني إذا ما حظيت بالعناية اللازمة ، قامت الحكومة بوضع عدة أجهزة تهدف إلى تدعيم و تشجيع الشباب للتوجه نحو إقامة هذا النوع من المؤسسات في إطار السياسة الجديدة لترقية تشغيل الشباب، وذلك من خلال **دعم تنمية المبادرات المقاولاتية .**

ومن بين هذه الأجهزة لدينا الوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب والتي تعتبر إحدى الهياكل التي أنشأتها الدولة بهدف **تنمية وتطوير المقاولات والمؤسسات المصغرة** ، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة منها ، وأهمها زيادة الإنتاج و النهوض بالاقتصاد الوطني .

وفي هذه السنوات الأخيرة تعد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ من أهم الوكالات التي خصصتها الجزائر **إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي،** وتشكل أحد الحلول ضمن سلسلة من التدابير الموجهة للتخفيف من حدة البطالة وإدماج الفئات الشابة في الحياة العملية، كما تتمثل أهميتها في **إنشاء مؤسسات مصغرة** التي تؤدي إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها: استحداث فرص عمل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، المحافظة على الصناعات التقليدية والحرفية، المحافظة على التوازن بين المناطق على المستوى الوطني. وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى معرفة مختلف الجوانب القانونية التي تتعلق بالوكالة ، من المهام المسطرة لها وكذلك أنواع التمويل التي تقدمها لأصحاب المشاريع ، بالإضافة إلى استبيان يوضح دوافع الطالب الجامعي في إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة عن طريق ANSEJ .

الخاتمة العامة

7. من الأفضل على أن تتدخل الدولة و تحذف الفوائد الربوية وتطبق صيغ التمويل الإسلامي (بدون فائدة) ، حيث بينت الدراسات أن عزوف معظم الشباب البطال عن التوجّه لمختلف وكالات التدعيم هو وجود الفوائد الربوية .
8. إدراج مادة المقاولاتية ضمن المناهج والبرامج التدريسية بداية من المستويات الدنيا وذلك لأجل خلق روح المبادرة لدى الشباب وغرس دافعية التوجه المقاولاتي فيهم ليجعل منهم حاملي مشاريع وحاملي ثقافة المبادرة، الإبداع والتجديد، هذا ضمن ثلاثية الايماجينيرنغ « Emagenering » أو تكامل العناصر الثلاث : الاختراع ، الإبداع والتجديد، وروح المقاولة ، فالتربية الفعّالة المتعلقة بالمقاولة لدى الشباب ، تحضر هؤلاء ليصبحوا مسؤولين قادرين على أن يكونوا مقاولين ويساهمون في التنمية الاقتصادية المستدامة وحتى نخرج من حلقة خريج طالب للشغل، إلى خريج صاحب مشروع وعارض لفرص التشغيل.

في نهاية هذه الورقة يمكننا القول أن التجربة الجزائرية لا زالت في بدايتها في مجال دعم المقاولاتية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن يجب تفعيل هذه الهيئات من خلال العمل على انتهاج الأساليب العلمية في عمليات الدعم والمرافقة و تفعيل القوانين السياسات المرسومة بالإضافة إلى بعض التعديلات المتعلقة بالمحيط الاستثماري، فالتنمية الاقتصادية وتنمية روح المقاولة وإنشاء المؤسسات هي نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل، كالثقافة، والنظام التعليمي وهيئات دعم المقاولاتية ومرافقة المؤسسات الصغيرة بالإضافة إلى توفير المناخ الاستثماري الملائم لإنجاح هذا التوجه ، ومن من النتائج 8 وهذا الأخير وبالإشارة إلى الفرضية الثانية أن روح المقاولاتية هي حقًا تعتبر عنصر فعّال في إنشاء وتطوير المؤسسة المصغرة، لكن هذا العنصر لا يوجد في المؤسسات والمقاولات الجزائرية وهذا ما ينفي لنا **الفرضية الثانية** .

المحفزة للمقاولين على إنشاء المشروعات الصغيرة تنقسم إلى دوافع سلبية و أخرى ايجابية فالدوافع السلبية تتمثل في المعاناة من البطالة ،سوء ظروف العمل وعدم الرغبة في العمل لدى الغير أما الدوافع الايجابية فتتضمن توافر رأس المال والمؤهلات والرغبة في الاستقلال وفي تحقيق عائد مادي مرتفع،بالإضافة إلى توفر الزبائن ، الإرادة والمعرفة الكافية و تشجيع الأهل والرغبة في تحقيق الذات ، وبالتالي ما توصلنا إليه من خلال هذا الاستبيان ، يؤكّد لنا بشكل كبير صحّة **الفرضية الثالثة** التي اقترحناها في بداية بحثنا .

من خلال بحثنا و الاستبيان الذي قمنا به توصلنا إلى مجموعة من النتائج متعلقة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وآليات التدعيم الأخرى و من أهمها ما يلي :

1. تولي الدولة الجزائرية أهمية بالغة للاستثمارات العامة، وذلك واضح من خلال مبالغ الاستثمار الضخمة للمخططات التنموية الممتدة من الفترة 2001-2014،والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، وخاصة فيما يتعلق منها بقطاع التشغيل .
2. تراهن الدولة من خلال استحداث أجهزة وهياكل التشغيل المختلفة وخاصة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ إلى نشر الفكر المقاولاتي للشباب ودُفعة لإنشاء مؤسسات مصغرة ،وذلك للقضاء على البطالة من جهة وامتصاص الفقر من جهة أخرى وهذا من خلال المساهمة الفعلية في خلق الثروة ورفع الناتج القومي للبلاد.
3. استطاعت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و آليات التدعيم الأخرى تحقيق عدد معتبر من المشاريع منذ بداية نشاطها، مما ساهم فعلا في تراجع نسب البطالة وتحقيق التشغيل على مستوى كافة أقطار التراب الوطني .

* النتائج 1 – 2 – 3 المتوصل إليها من خلال هذا البحث تثبت لنا فعلا صحّة **الفرضية الأولى** ، وذلك من خلال إستحداث مناصب الشغل و و خلق عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

4. بداية لا بد من تقديم التسهيلات التمويلية بطرق سريعة(تجنب البيروقراطية والتعقيدات الإدارية)حتى تتمكن المؤسسات المنشاة من الانطلاق في نشاطها بكل حماس وروح مقاولاتية عالية.
5. لابد من وضع هيآت رقابية على مستوى وكالات التدعيم وتشغيل الشباب لمكافحة الفساد الإداري خاصة في مرحلة دراسة الملفات وقبولها وحتى التمويل.
6. ضرورة التوزيع العادل للمشاريع على مستوى التراب الوطني ، وعلى مستوى ولاية تلمسان بالتحديد وذلك للحد من الفوارق الاجتماعية(الفقر والبطالة)بين الولايات .

الخاتمة العامة :

أصبح خلق المؤسسات في السنوات الأخيرة موضوع المجتمعات حيث ازداد الاهتمام حول إيجاد الطرق و الوسائل التي تساهم في تقليل المصاعب التي تواجه المقاولين ، وانتهى الأمر إلى إقامة العديد من شبكات الدعم والمرافقة والتي تهدف كلها إلى مساعدة أصحاب المشاريع على تجسيد أفكارهم على أرض الواقع ، من خلال تزويدهم بالنصح والاستشارة فيما يخص كل مراحل التي تمر بها عملية إنشاء المؤسسة ، وأيضا تفادي كل الأخطار التي تواجه المؤسسات الصغيرة ولا سيما في المراحل الأولى من بداية نشاطها التي تعتبر الأصعب بالنسبة لها ، ومن ثمّة ينبغي على المقاول الإلمام بخصائص كل نمط من أنماط المرافقة والاستفادة من كل أنواع الدّعم والامتيازات التي تمنحها الوكالة بهدف إنشاء مؤسسة ناجحة وفعّالة في السوق .

و تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويعود ذلك لمرد ودها الاقتصادي الإيجابي على الاقتصاد الوطني من حيث دورها الرائد في توفير فرص عمل جديدة ، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار وما تحققه من تعظيم للقيمة المضافة ، وزيادة حجم المبيعات ، بجانب دورها التنموي الفعال بتكاملها مع المنشآت الكبيرة في تحقيق التكامل بين الأنشطة الاقتصادية ، ويظهر دورها الحيوي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أنها تمثل نحو (80-90%) من إجمالي المنشآت العاملة في معظم دول العالم ، ولها مساهمات كبيرة في الصادرات وتلقى هذه المؤسسات المقاولاتية كل الدعم والمساندة من طرف الحكومة الجزائرية حيث أن هذه الأخيرة لها دوافع في دعمها لهذه المؤسسات وتتمثل أهم هذه الدوافع في تحقيق الاكتفاء الذاتي والنهوض بالاقتصاد الوطني .

حيث تسعى الجزائر جاهدة إلى مواكبة هذا النمو السريع في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال وضع سياسات جديدة تساعد في التنمية الاقتصادية ، ومن بين هذه السياسات ، الإستراتيجية المتبعة في تشجيع المقاولة، عن طريق الإعفاءات الضريبية ، تخفيض نسبة الفائدة ، تمديد فترة تسديد القروض ، بالإضافة إلى ذلك متابعة المقاولين خلال مرحلة إنشاء المؤسسة وتقديم الدعم والمساعدة التي تتطلب من خلال توفير إطارات تشرف على هذا المشروع . تساعد هذه المجموعة من الإطارات في تقديم المعلومات والإرشادات التي تلزم المقاول أثناء إنشاء المؤسسة وخلال مرحلة دخول المشروع في النشاط .

و على ضوء البحث الذي قمنا به حول المقاولاتية ، المؤسسات الصغيرة والتربص الميداني الذي أجريناه على فئة من طلبة الجامعيين والمقبلين على التخرج والذين يهدفون إلى الحصول على مشاريع في إيطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ، استخلصنا الدوافع

segmentsde leur secteur privé ont démontré leur aptitudeà agir lorsque les circonstances les y autorisent." L IBÉRER L' ENTREPRENARIAT : MET TRE L E MONDE DES AF FAIRES AU SERVICE DESPAUVRES , p01

16 - Diapo -Colloque sur le : "]"Financement de la PME dans les pays du magreb " alger le 11 et 12 mars 2009

17 - SERIE Statiistiiques et Tablleaux de Bord " Bulllleettiin d''IInffoorrmaattiioonSttaattiissttiiquee dee llaa PME "N°20 ? Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entrepriseet de la Promotion de l'Investissement ?DONN22S 2011 ? P04

18- Dean Karlan , Ryan Knight " Hoping to Win, Expected to Lose: Theory and Lessons on Micro Enterprise Development " Department of Economics Yale University,august 2012

19- A.F. Lambert, J. Donnay et autres, Réalisation d'une boite a outils pédagogique qui contribuent au développement de l'esprit d'entreprendre à l'attention des enseignants et étudiants de l'enseignement secondaire hppt:// www.freefondation.be

20- C,Leger- Jarniou , A propos De promotion aupres des jeunes esprit dentreprise ou esprit d'entreprendre hppt:// www.reaampe.org/3_down load /Esprit _ entreprise _ et_ entrepreneuriale .

21- http://www.fgar.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=34&Itemid=34 derniere visite 15/03/2015

➢ شبكة الانترنت :

1- ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، أفريل 2015.
2- المنشورات التعريفية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
3- محمد الصغير باباس " الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر" ، ص1 ، موقع التحميل www.ansejorg.dz
4- www.ansej.org.dz
5- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
6- **Site Web CNAC :http://www.cnac.dz**
7- *Source: www.FGAR.DZ*
8- www.andi.dz

5- M. Baliamoune-Lutz, Z. Brixiová, L. Ndikumana" CREDIT CONSTRAINTS AND PRODUCTIVEENTREPRENEURSHIPIN AFRICA23-2011[a] University of North Florida and ICER Fellow, b United Nations DevelopmentProgramme, Swaziland, c University of Massachussets",p01

6- Ahmed Nessim, " Global Entrepreneurship Monitor:GEM-MENA Regional Report 2009" Copyright © International Development Research Centre, 8th Floor, Giza 2010,p12

7- Clausen, Tommy H. and Madsen, Einar Lier (2011) "ENTREPRENEURIAL ORIENTATION AND FIRM PERFORMANCE: ADYNAMIC PERSPECTIVE ," *Frontiers of Entrepreneurship Research*: Vol. 31: Iss. 12, Article 1.06/11/2011 ,p3

8- Christopher Woodruff, David McKenzie, Suresh de Mel, " Business Training and Female EnterpriseStart-Up, Growth, and Dynamics:Experimental Evidence from Sri Lanka", *University of Peradeniya,october 2012 ;p02*

9- Siagh Ahmed Ramzi, Younes Ben Zaied "Les déterminants du succès entrepreneurial ;Une étude empirique de la région de Sfaxen Tunisie",*Université de Rennes 1- CREM UMR CNRS 6211, France,* October 2012,p3

10 - *Maddalena Honorati* " Entrepreneurship Programs in Developing Countries" , A Meta Regression Analysis*,article*
April 2013, p12

11- Mr. BOUZID Daoud " L'émergence des PME en Algérie réalités et défisة **"** mimoire , De fin de cycle pour l'obtention du Diplôme de 3eme Cycle Professionnel spécialisé en finances publiques,univ-tlémcén , 2008-2009 p21

12- Serena Patricia Canaan " The Determinants of Expansion of SMEs under a Partial Credit Guarantee Scheme: The Case of Lebanon ", University of California at Santa Barbara, December, 2011,p7

13- Stéphan BOURCIEU" Les stratégies de développement international des PMEface à la dynamique de l'environnement institutionnel "AUDENCIA Nantes Ecole de management,article 2005 p5

14- Sophie BOUTILLIERBeatriz CASTILLA RAMOS " LES PETITES EMOYENNES ENTREPRISESAU MEXIQUE« CAPITALISME AMENAGE »(SELON L'ANALYSEKEYNESIENNE DU CAPITALISME)ET RESEAUX SOCIAUX" UNIVERSITÉ DU LITTORAL CÔTE D'OPALE, Juin 2010,p08*

15- INFORMALITÉ GÉNÉRALISÉEDES MICROENTREPRISES "L es pays en développement possèdent une énergieet des avoirs remarquables et tous les

2- Marie Claude Esposito , Christine Zumello : L'entrepreneur et la dynamique économique (L'approche Anglos saxonne) , Economica ; paris ; 2003

3 - Emille – michel Hernandez : L'entrepreneuriat approche théorique , L'harmattan ; p13.

4 - Alain Fayolle ' le métier de créateur d'entreprise ' Edition d'organisation , paris , 2003

5 - Bernard Motter " la sociologie industrielle " presse universitaire de Françe ,1975

6 - Robert Hisrich et Michel P.Peters ,**ENTREPRENEURSHIP** "lancer , élaborer et gérer une entrepris " édition de nouveaux horizons , Françe , 1989

7 - Nadim Ahmed and Richard G.Seymour " Defining entrepreneurial Activity " p8

8 - MEGHERBI (A) : "la culture et la personnalité dans la société algérienne**",** Révolution Africaines,1981,Algéie,p40

9- Alain FAYOLL et Azzedine TOUNES, " L'odyssée d'un concept et les multiples figures de l'entrepreneur ", In **Problèmes économiques**, N° 2.918, février 2007 23

10 - Jean-Luc Guyot, Jean Vandewattyne, les logiques d'action entrepreneuriale, éditions de Boeck université Bruxelles ,1er édition, 2008 .

11- S.Boutillier et D. Uzunidis, La légende de L'entrepreneur, Editions la découverte 'Syros,paris,1999,

Article :

1 - Hussain A.Samad , Shahidur R. Kkhandker , « Does Access tFinance Matter in Microenterprise Growth?Evidence from Bangladesh »Selected Paper prepared for presentation at the Agricultural AppliedEconomics Association's 2013 AAEA & CAES Joint Annual Meeting,Washington, DC, August 4-6, 2013, p07.

2 - Poornima Gayangani Wasana Jayawardana « CAPABILITIES OF RURAL CREDIT IN ENTREPRENEURSHIPDEVELOPMENT AMONG WOMEN: A SRI LANKANPERSPECTIVE « Graduate School of Asia Pacific Studies,Ritsumeikan Asia Pacific University 2011, p5

3- *Bernard Surlemont "* FORMER POUR ENTREPRENDRE ? Réflexions sur l'approche pédagogique en matière d'entrepreneuriat *" Professeur d'entrepreneuriat à HEC-Ecole de gestion de l'Université de Liège , p2*

4-*ernard Surlemont "* FORMER POUR ENTREPRENDRE ? Réflexions sur l'approche pédagogique en matière d'entrepreneuriat *" Professeur d'entrepreneuriat à HEC-Ecole de gestion de l'Université de Liège , p2*

2 - الجريدة الرسمية " الجمهورية الجزائرية ديمقراطية الشعبية " رقم 52 ، الصادر في ديسمبر 1996
3 - لمادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 96- 296 ، الجريدة الرسمية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،العدد 52 الصادرة في 11 سبتمبر 1996 ، ص 12 .

4 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية " " الجريدة الرسمية العدد 47 " الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 ، الصادر في 22 أوت 2001 ، ص4
5 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية " " الجريدة الرسمية العدد 47 " الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 ، الصادر في 19 جويلية 2006،ص17

6- المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 03-288 " الجمهورية الجزائرية ديمقراطية الشعبية« العدد 54 الصادر في 10 سبتمبر 203 ص06

7 - مرسوم التنفيذي رقم 14/04 المتضمن القانون الأساسي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر المؤرخ في 204/01/22 ، ج.ر ، العدد 06
8 - مرسوم التنفيذي رقم 16/04 ، المتضمن" صندوق الضمان المشترك للقرض المصغر" المؤرخ في 2004/01/22 ، ج.ر ،العدد 06 الصادر في 2004 .
9- المادة 11 من " الجريدة الرسمية الجزائرية " العدد 05 ، الصادرة بتاريخ 25 جانفي سنة 2004
10- لمرسوم التنفيذي رقم 188/94 " الوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة " **(الجريدة الرسمية رقم 44 الصادر في 07 جويلية 1994)**
11- مرسوم التنفيذي رقم 02 – 373 مؤرخ في 6 رمضان 1423 الموافق 11 نوفمبر 2002 ، يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 74 ، الصادر بتاريخ 13 نوفمبر 202 ،
12 - المرسوم التنفيذي رقم 04-03 مؤرخ في 03 جانفي 2004م ، يتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض استثمارات البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35-50 سنة ، وتحديد القانون الأساسي ، ثم صدوره في الجريدة الرسمية بتاريخ 11 جانفي 2004م

13- المادة 21 من الأمر رقم 01 – 03 ، الجريدة الرسمية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،العدد 47، الصادر في 22 أوت 2001 ص 7
14 - المادة 01 ، الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 55 ، 26 سبتمبر 2001 ، ص08

I. المراجع باللغة الفرنسية :

- **الكتب :**

1-Oxford English Dictionary

6 - محمد الهادي مباركي ، مداخلة بعنوان " المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية " الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ، جامعة الأغواط 8-9 أفريل 2002

7 - عبد الرحمان بن عنتر، عبد الله بلوناس" مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها ودعم قدرتها التنافسية " في دورة التدريبة الدولية ، حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية 25-28ماي 2003 ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، جامعة بومرداس 2003 .

8 - ناصر مراد " دور و مكانة المقاول في التنمية الاقتصادية في الجزائر " ورقة مقدمة في الندوة الدولية حول المقاولة و الإبداع في الدول النامية،خميس مليانة الجزائر، 2007

9 - لخلف حسنة، مجلة العلوم الاقتصادية، جهاز دعم تشغيل الشباب آلية لغرس ثقافة المقاولة عند الشباب (مراد زمالي مدير العام للوكالة الوطنية .لتشغيل الشباب لـ"الأبحاث الاقتصادية ") ، عدد نوفمبر 2011 ، ص 40.

10 - راشدة عزيرو " مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في محاربة البطالة في الجزائر " مداخلة ، جامعة ابن خلدون بتيارت ، ص 3

11 - بن يعقوب الطاهر " تقييم آ ثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الاقتصادي " مداخلة ، جامعة سطيف 2001-2014 ص7

12 - الملتقى الدولي السابع حول :" الصناعة التأمينية ، الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول " جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، من إعداد زيرمي نعيمة ، يومي 03-04 ديسمبر 2012

13 - محمد زيدان ' " الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر – مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – جامعة الشلف ، العدد7

14 - الملتقى الوطني حول " واقع و آفاق النضام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " يوم 05-2013/05/06 ' عنوان المداخلة " دور صندوق ضمان القروض في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

15- بوخمخم عبد الفتاح و البروفيسور هاني الدمور " عنوان المداخلة " دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة : واقع التجربة الجزائرية جامعة منتوري قسنطينة ص7

16- نشرة المعلومات " البلاد أون لابن يوم 23-04-2014 " مقال حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، تحميل يوم 15-03-2015 .

17 - محمد الناصر حميداتو، مداخلة بعنوان : " إسهامات هيئات المرافقة المقاولاتية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " جامعة قصدي مرباح ورقلة يومي 18-19 أفريل 2012 ص2

➢ المواد القانونية والمراسيم

1 - القانون التجاري " الأمر 5975 المؤرخ في 26 سبتمبر 1957 " تعديلات 2005 ، دار الجزيرة للنشر والتوزيع

20 - آيت عيسى عيسى ' " سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر " أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص تسيير ، جامعة الجزائر03-2011-2012

21 - ' شباح رشيد ' " ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر " مذكرة ماجيستير جامعة أبوبكر بلقايد –تلمسان-2011-2012

22 - بتسام بوشبط " آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية " إشراف الأستاذة ' زهية حوري ' مذكرة ماجستير ، جامعة منتوري قسنطينة سنة 2009-2010

23 - شعيب أتشي ' " واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأروجزائرية " إشراف الأستاد مراد بوكلة ' مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر سنة 2007-2008

24 - دكار خديجة " مشروع إنشاء مؤسسة " Design Magic"[1]للتصميم الداخلي كمشروع مقاول " مذكرة الماستير ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، سنة 2013-2014

25 - م.ياسين ستو و أحمد مفاتيح ' " التحفيز الجبائي وأثره على فرص الاستثمار للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية " إشراف محمد زرقون، مذكرة الليسانس، جامعة قاصدي مرباح ورقلة .

➢ الملتقيات :

1- عبد القادر محمد عبد القدر مبارك " العمل الحر: ثقافة مجتمع أو متطلبات مرحلة ؟ " ورقة مقدمة إلى الملتقى الثاني للمنشاة الصغيرة و المتوسطة ، مركز تنمية المنشآت الصغيرة ، المملكة العربية السعودية 28،29 نوفمبر 2004

2- زياد مراد " الريادة والإبداع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة " الملتقى الدولي حول المقاولاتية (التكوين وفرص الأعمال) ، الجزائر ، بسكرة 8/7/6 أفريل 2010

3- عبد القدر محمد عبد القادر مبارك " العمل الحر ثقافة مجتمع أو متطلبات مرحلة ؟ ورقة مقدمة إلى : الملتقى الثاني للمنشأة الصغيرة والمتوسطة ، مركز تنمية المنشآت الصغيرة ، المملكة العربية السعودية 28 ، 29 نوفمبر 2004 .

4 - لفقير حمزة " دور التكوين في دعم روح المقاولاتية لدى الأفراد " مجلة الاقتصاد الجديد – العدد12- جامعة برج بوعريريج،2015/01

5- بوشنافة أحمد – بوسهمين أحمد " متطلبات تأهيل وتفعيل إدارة المؤسسات الصغيرة في الجزائر " مداخلة في ملتقى دولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة الشلف ، يومي (17-18) أفريل 2006

قائمة المراجع :

5 - شلوف فريدة " المرأة المقاولة في الجزائر " دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم إجتماع تنمية وتسيير الموارد البشرية ، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 2008-2009

6 – بلغزالي فاطمة "خلق مؤسسة للصيانة و التصليح " مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستير جامعة أبوبكر بلقايد – تلمسان- 2013- 2014

7 - دباح نادية " دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها " مذكرة ماجستير تخصص إدارة الأعمال ، جامعة الجزائر 3 ، 2011-2012

8 - لفقير حمزة " تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة " مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة البليدة ، الجزائر 2009

9 - بدراوي سفيان " ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول " رسالة دكتورة،جامعة تلمسان 2014-2015ص25

10- بن يحي وداد – عيساوي نجية " دوافع انشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة عن طريق أنساج " مذكرة شهادة الليسانس ، تخصص مقاولاتية ، جامعة يحي فارس سنة 2010-2011

12- بن سفيان الزهراء " المقاول والمؤسسة الصغيرة و المتوسطة وجها النمو الاقتصادي " ' دراسة ميدانية بشار ' رسالة ماجستير ، تخصص تسيير المؤسسات ، جامعة السنية –وهران ، 2005-2006

13 - نوردين الزين " إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستير ، جامعة صديم رباح ورقلة ، سنة 2013-

14- برجي شهرزاد " إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " رسالة ماجستير ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2011-2012

15 - ميساء حبيب سلمان " الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية " رسالة ماجيستير ، علوم اقتصادية ، الجمهورية العربية السورية ، الأكادمية العربية المفتوحة في الدانمارك – 2009

16- قوجيل محمد " " تقييم أداء الوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب في إنشاء و مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" مذكرة ماجيستير ، جامعة قاصدي مرباح ، 2004

17 - لوكادير مالحة " " دورالبنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" مذكرة ماجستير ،جامعة مولود معمري تيزي وزو سنة 2012

18 - صندرة سايبي " سيرورة إنشاء مؤسسة وأساليب المرافقة " مذكرة مجستير ، جامعة منتوري قسنطينة ، سنة الجامعية 2009-2010

19 - سليمان ناصر" تجربة الجزائر في تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن "مذكرة مجيستير ، جامعة قاصدي مربا ح – ورقلة 2011 ص 7و8

قائمة المراجع :

المراجع باللغة العربية :

➢ الكتب :

1 -.مروة أحمد / د.نسيم برهم " الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة " ، جامعة القدس المفتوحة الطبعة 12 / 2007

2 -.محمد علي جعلوك " أعمال المقاولات – إدارة المشروعات وتنفيذ العقود " ، دار الراتب الجامعية – الطبعة الأولى 1999

3 - فايز جمعة صالح النجار ، عبد الستار محمد علي " ، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة "، دار الحامد للنشر ، الطبعة الأولى 2006

4 - يحي مزيودي " المقاولات علم فن و إدارة " ، الشركة العلمية للكتاب ، الطبعة الأولى سنة 2003

5 - سعد طه علام " دراسة الجدوى وتقييم المشروعات " طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة 2003

6 - أكمون عبد الحليم " الوجيز في شرح القانون التجاري الجزائري " قصر الكتاب" ، البليدة الجزائر ، 2006

7 - مزهر شعباني العاني " إدارة المشروعات الصغيرة منظور ريادي تكنولوجي" الطبعة الأولى عمان : دار صفاء للنشر وتوزيع ، 2010 ص 27

8 - توفيق عبد الرحيم يوسف " إدارة الأعمال التجارية الصغيرة " طبعة 1 ، صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن 2002

9 - بلال خلف السكارنة " الريادة وإدارة منظمات الأعمال " ، دار المسيرة لنشر والتوزيع ، عمان، 2007

10- أحمد محمد المصري " إدارة شركات المقاولات" ، مؤسسة شباب الجامعة 40 ش د . مصطفى مشرفة، الإسكندرية، مصر، 1998

➢ الأطروحات و المذكرات :

1 - لفقير حمزة " تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة " مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير – فرع تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة محمد بوقرة – بومرداس- الجزائر سنة 2008-2009

2 - بوزيدي سعاد " المقاولة والتنمية الاقتصادية " 'حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –تلمسان 'مذكرة ماجستير جامعة أبو بكر بلقا يد سنة 2006 – 2007

3 - في فدوى عمرية " أبعاد كفاءات ومهارات المقاول في تطوير المؤسسة – دراسة حالة المقاولين في بشار مذكرة ماجستير جامعة أبو بكر بلقا يد سنة 2011-2012

4 - ناجي بن حسين " آفاق الإستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر " مجلة الاقتصاد والمجتمع ، العدد 2 سنة 2004 .

الملخص :
في ظل التحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر في الآونة الأخيرة ، زاد الاهتمام بالمقاولاتية بتشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة و المصغرة ، التي تلعب دورا هاما في خلق القيمة المضافة والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية . و في هذا الإطار قامت السلطات العمومية في الجزائر باتخاذ جملة من الإجراءات لدعم و إنشاء هذه المؤسسات الصغيرة سواء في الجوانب المالية و التشريعية و التنظيمية، و ذلك بإنشاء هياكل تدعم هذه المؤسسات و تأهلها في مختلف قطاعات النشاطات الاقتصادية ، ومن بين هذه الهياكل : FGAR-ANDI-CNAC-ANGEM-ANSEJ

الكلمات المفتاحية : المقاولاتية ، المؤسسات المصغرة ، إنشاء المؤسسات، الآليات العمومية الجزائر

Résumé :
A travers l'évolution de l'économie algérienne ces derniers temps un intérêt particulier a été donné a l'entrepreneuriat en encourageant le secteur de la petite entreprise ; facteur de création de valeur et de développement économique dans ce cas , des disposition ont été prises par les pouvoirs publics par l'instauration une multitudes de structure de création et j'appui aux petites entreprise a savoir : ANSEJ-ANGEM-CNAC-ANDI - FGAR .

Mots clés : Entrepreneuriat – Micro entreprise – Création entreprise – Dispositifs Publics Algérie.

Abstract:
Through the evolution of the Algérien economy lately, particular interest was given entrepreneurship by encouraging the small business sense , sector; value creation factor and economic development. In this many government dispositions was drawn by establishing multitude of structures to create and a small business such as : ANSEJ-ANGEM-CNAC, ANDI - FGAR.

Keywords: Entrepreneurship - Micro business - business - public devices Algéria .